مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# متابعات إفريقية

العدد (٢٣) رجب ١٤٤٣هـ - فبراير ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. فضيل إبراهيم مزاري
د. جيهان عبد السلام
د. عبد الرحيم الحسن محمد عثمان
محمد زكريا فضل
قمر محمد حسن
د. أحمد الرفاعي محمد إمام
د. سمية رمدوم
د. هند محروس محمد

www.kfcris.com

# متابعات إفريقية

العدد ( ٢٣ )

## المحتويات

### متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

**للتواصل: afrstudies@kfcris.com**

- **إشكالية الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي:**
  **بين محدودية الإمكانيات الطبيعية، وضعف المساعدات الخارجية**
  د. فضيل إبراهيم مزاري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. ..... ٨
- **الاستثمارات العربية في إفريقيا ...الفرص والتحديات**
  د. جيهان عبد السلام، مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة. ..... ١٨
- **الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي إفريقيا: دراسة حالتي كينيا وإثيوبيا**
  د. عبد الرحيم الحسن محمد عثمان، باحث وأكاديمي سوداني،
  جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية. ..... ٢٨
- **العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرقي إفريقيا**
  محمد زكريا فضل، باحث اقتصادي مهتم بشؤون وسط إفريقيا الاقتصادية والاجتماعية،
  بانغي، إفريقيا الوسطى. ..... ٣٩
- **الاستثمارات الصينية في إفريقيا: دراسة حالة أنجولا**
  قمر محمد حسن، باحثة في الاقتصاد الإفريقي، القاهرة. ..... ٥١
- **الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:**
  **بين المزايا الاقتصادية والعدالة الاجتماعية**
  د. أحمد الرفاعي محمد إمام، مدرس اقتصاد في معهد طيبة العالي
  لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات، القاهرة. ..... ٦٢
- **علاقات إفريقيا الدولية: قراءة في تعقيدات التفاعل**
  د. سمية رمدوم، أستاذة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والدراسات الإفريقية، الجزائر. ... ٧١
- **البعد العسكري في إستراتيجية التنافس الأمريكي/الصيني؛ في كينيا**
  د. هند محروس محمد: باحثة مختصة في الشؤون العسكرية الإفريقية، القاهرة. ..... ٨١

**هيفاء المطوع**

تحرير

**مساعد العتيبي**

مراجع لغوي

## إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

## كلمة المحرر

تشهد بيئة الأعمال الاستثمارية في الدول الإفريقية تحسناً نسبياً كبيراً خلال العقدين الأخيرين، خصوصاً في ضوء قيام عدد من هذه الدول، بإصلاحات تشريعية ومؤسسية؛ لتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، مما يخلق فرصاً واعدة للاستثمار في هذه الدول، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا ليصل إلى نحو ٩٧ مليار دولار عام ٢٠٢١م، وفي هذا السياق، جاءت موضوعات العدد الثالث والعشرين من متابعات إفريقية، إذ ركزت مجموعة من الأوراق على فهم مناخ الاستثمار الأجنبي في إفريقيا وتحليله، وبخاصة تلك الانعكاسات على مستوى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في دول القارة جنوب الصحراء الكبرى. كما تسابقت على الاستثمار عدة اقتصادات عظمى، كان على رأسها الصين، التي بدأت تتوغل اقتصاديا في إفريقيا، بأشكال غير نمطية، أهمها: الاستثمارات التي اتخذت صورًا مختلفة، مثل: «نموذج البنية التحتية مقابل الموارد» المعروف اختصارًا بـ «نموذج أنجولا». وبالتركيز في دول إفريقية بعينها، وفي ظل زيادة الارتباط الأوربي بدول القارة، يتعرض هذا العدد للاستثمارات الأجنبية في دول شرقي إفريقيا (كينيا وإثيوبيا نموذجًا)، كما يركز في نموذج الاستثمارات الأمريكية في الشرق الإفريقي؛ نظراً للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لهذا الإقليم. هذا، في الوقت الذي لم تكن فيه الدول العربية والخليجية بعيدة عن المشهد الاستثماري في هذه المناطق، بل تزايدت الاستثمارات العربية بشكل ملحوظ، وبخاصة في دول القرن الإفريقي، وتنوعت في مجالات عديدة، أهمها: قطاع الزراعة، وقطاع الطاقة، وسط آمال عريضة؛ بأن تكون القارة الإفريقية مصدرًا مهمًا لتحقيق جزء مهم من الأمن الغذائي العربي.

هذا، في الوقت الذي لم تستطع فيه الاستثمارات الأجنبية إنقاذ بعض الدول الإفريقية من براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إذ تُعدُّ دول الساحل الإفريقي من بين أهم الدول التي تعاني من معضلة انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة مع تزايد حالات الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية، ليس فقط؛ بسبب شح الموارد الطبيعية، بل يرجع الأمر -بشكل أساسي- إلى فشل سياسات التنمية الاقتصادية والاستثمارية عمومًا، وفشل السياسات الزراعية خصوصًا.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة، إدخال الصين لبعض التعديلات على سياسة التمويل في القارة الإفريقية. وذلك، في سياق المناخ العام الذي تركته جائحة كوفيد-١٩، وأيضًا، بسبب إدراك الحكومة الصينية لمزيد من تفاصيل الوضع السياسي العام للدول الإفريقية، مثل: تفشي الفساد، وعدم الاستقرار السياسي.

كما تضمن العدد، بعض الأوراق التي تناولت محاور غير اقتصادية التي لها علاقة -بصورة أو بأخرى- بالاستثمار الأجنبي. فالتنافس الأمريكي الصيني في مجال التسلح في كينيا؛ يعكس -في الحقيقة- تعارض المصالح الاقتصادية، ومن ثم، الإستراتيجية في شرقي إفريقيا.

# إشكالية الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي: بين محدودية الإمكانيات الطبيعية، وضعف المساعدات الخارجية

د. **فضيل إبراهيم مزاري**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

**الكلمات المفتاحية**

**(دول الساحل الإفريقي، الأمن الغذائي، المحاصيل النقدية، التبعية السياسية، الأراضي الزراعية، التنمية الزراعية)**

**شكلت معضلة الأمن الغذائي منذ خمسينيات القرن الميلادي المنصرم، هاجساً لدى الحكومات الوطنية، ومختلف الهيئات الأممية، وهذا -نظراً- للأهمية التي تكتسبها هذه المشكلة، التي تعوق استمرار حياة البشر بشكل سليم، وعليه، انتهجت مختلف الحكومات رسم مخططات وطنية للتنمية الزراعية؛ بغية توفير الغذاء ذاتياً، كما عملت منظمة الأغذية والزراعة الدولية، على تقديم الدعم الفني والتقني للدول التي تعاني صعوبات في قطاعها الزراعي، وبخاصة بعد بروز الثورة الخضراء مع مطلع سبعينيات القرن الميلادي المنصرم، وهي التي شكلت فيها التكنولوجيا الكيماوية فاعلاً أساسياً في التنمية الزراعية، ومن هنا، بدأ عدد من الدول يتجاوز مشكلة الأمن الغذائي، مثل: الصين، والهند، وبنغلادش، وهي الدول التي شهدت مجاعات مطلع خمسينيات القرن الميلادي العشرين.**

**على خطى مختلف الدول النامية، انتهجت الدول الإفريقية سياسات لتحقيق أمنها الغذائي، لكن ما يميز الدول الإفريقية، هو محدودية رأس المال الطبيعي عمومًا، وهنا، تكمن تحديات التنمية الزراعية في القارة الإفريقية، وبخاصة مع نقص مخابر البحوث الزراعية، وضعف دور هيئات الإرشاد الزراعي، مقابل هذا كله، هناك نمو ديموغرافي متعاظم سنوياً، يرافقه عدم استقرار سياسي، الأمر الذي زاد من عمق أزمة التخلف الاقتصادي، وضعف القطاع الزراعي، وارتفاع مؤشر الفقر والجوع بين السكان.**

**إذا كانت بعض الدول الإفريقية تمتلك إمكانيات زراعية تمكنها من توفير الغذاء لمواطنيها، فإن دول الساحل الإفريقي تعدُّ من بين أهم الدول التي تعاني معضلة الأمن الغذائي، وبخاصة مع تزايد حالات الجفاف والتصحر، الأمر الذي زاد من تحديات التنمية الزراعية، وبالتالي، ازدادت حدة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول؛ بدرجات متفاوتة، وانتشرت معها كل تبعات سوء التغذية، مثل: أمراض ضعف المناعة، وغيرها. وازدادت حالات الهجرة غير النظامية، وتفشي مختلف الآفات الاجتماعية، وهذا كله، مستمر مع تبجح الدول الكبرى بالمساعدات الغذائية التي تقدمها لهذه الدول. وعليه، يمكن طرح السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن لدول الساحل الإفريقي تحقيق أمنها الغذائي؛ في ظل شح الإمكانيات الطبيعية، وضعف المساعدات الخارجية؟**

## أولاً: الرأسمال الطبيعي لدول الساحل الإفريقي

تشكل العوامل الطبيعية، المرتكز الأساسي لعملية التنمية الزراعية، ولبناء اقتصاد زراعي مُنتج، يمكن الاعتماد عليه في تحريك الدينامية الاقتصادية عمومًا، وخلق الثروة خصوصًا.

### أ- دول الساحل الإفريقي: الموقع والمساحة والمناخ

تعدُّ منطقة الساحل الإفريقي إقليمًا شبه قاحل، يُشكل حزامًا يمتد من إريتريا شرقاً إلى السنغال غرباً، ويقع بين تماس الصحراء الكبرى جنوباً ومنطقة السافانا شمالاً [١]، وبين دائرتي عرض ١٢° إلى ٢٠° شمال خط الاستواء. ويسود منطقة الساحل المناخ الاستوائي، وهو مناخ يتراوح بين كونه جافًا وشبه جاف؛ على طول الشريط الساحلي، ويتميز بسواد الرياح الموسمية في غرب إفريقيا، ويراوح متوسط الحرارة فيه بين ٢٨ ° إلى ٣٠° درجة؛ طوال السنة. أما معدل هطول الأمطار، فيراوح بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ملم سنويًا؛ في شمال الساحل، أما جنوباً، فيراوح معدلها بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ملم سنويًا، عموماً، تتميز الأمطار والرياح بتقلبها بشكل دوري، أي: من سنة إلى أخرى [٢]. إلا أنها قد تصل في مناطق أخرى، مثل: جنوب غينيا إلى ١٤٠٠ ملم سنويًا[٣]. تمتد منطقة الساحل من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، بطول ٦٠٠٠ كلم، أما العرض، فيراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ كلم؛ من منطقة السافانا شمالاً إلى حدود الصحراء جنوباً[٤]، وتضم إحدى عشرة (١١) دولة، وهي: موريتانيا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وغامبيا، وغينيا بيساو، وبوركينافاسو، وتشاد، وإريتريا، والسودان، وجنوب السودان؛ وهذه الدول تغطي مساحة تربو على نحو ٧,٣ مليون كلم٢ [٥].

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن منطقة الساحل الإفريقي رغم اتساع مساحتها الجغرافية، إلا أن أراضيها الزراعية محدودة (باستثناء السودان)، وهذا -نظراً- لطبيعة التربة، والتضاريس،

والمناخ، والافتقار إلى البنية التحتية الزراعية، وكذلك، مقومات التكنولوجيا الزراعية الحديثة؛ فالخصوصية الجغرافية للإقليم، طرحت تحديات هيكلية لتحقيق الوفرة الغذائية، ولكن رغم كل هذه التحديات، إلا أن الإقليم له خصوصيته الزراعية، حيث يمكن تحقيق مستويات قياسية من إنتاج الحبوب، وتطوير الزراعة النقدية، وإنتاج اللحوم، وهذا بالاعتماد على التكنولوجيا الحيوية، التي تعدُّ تحديًا للحكومات الوطنية؛ في بناء الاقتصاد الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي.

### ب- الأراضي الزراعية في دول الساحل الإفريقي

بما أن دول الساحل الإفريقي تتميز باتساع المساحة الجغرافية، مقابل قلة الأراضي الزراعية، فهذا يعدُّ مؤشرًا أساسيًا لتفسير ظاهرة ضعف الإنتاج الزراعي، حيث تتسع المساحة الجغرافية للمراعي والغابات، وتقل المساحات الزراعية، ولا سيما -تلك- المخصصة للحبوب، لكن هذا لا يمكن تعميمه على كل دول الساحل، فإذا كانت هناك ثلاث دول، هي: موريتانيا، وغامبيا، وغينيا بيساو، تقل فيها المساحة الزراعية عن ٦٠٠ ألف هكتار، فإن هناك بعض الدول، تفوق مساحتها الزراعية عشرة ملايين هكتار، فمثلاً، تبلغ المساحة الزراعية في مالي نحو ١٢,٢ مليون هكتار، وفي تشاد نحو ٣٩ مليون هكتار، أما السودان، فتتربع على رأس قائمة الدول ذات المساحة الزراعية الأكبر بين تلك المجموعة، بمساحة زراعية تصل إلى نحو ٦٨ مليون هكتار، لكن بالمقابل، تبقى الأراضي الزراعية المتوافرة في هذه الدول تخصص في الأغلب للزراعة النقدية، مثل: القطن، والفول السوداني، والقصب السكري، وغيرها، بينما يتم إهمال زراعة الحبوب، وبالتالي، يحتاج توفيرها إلى الاستيراد، وهذه من بين أهم الخصوصيات السلبية، التي تميز الاقتصاد الزراعي لدول الساحل الإفريقي، حيث تُمول السوق الدولية بالخامات الزراعية النقدية، وتستورد المحاصيل الإستراتيجية، ومن هنا، تبقى هذه الدول تعيش التبعية المزمنة للـــ«متروبولات» الاقتصادية.

نظراً للموقع الجغرافي، تتميز دول الساحل الإفريقي بقلة الأراضي المروية، وهذا يؤثر مباشرةً في المردودية الزراعية، فإذا استثنينا تشاد، التي تبلغ مساحتها المروية نحو ٥,٦ مليون هكتار، ومالي التي تبلغ مساحتها المروية نحو ٢,٢ مليون هكتار، والسودان التي تصل مساحتها المروية إلى نحو ١,٦١ مليون هكتار، فإن الدول الأخرى، تقلُ مساحتها المروية عن ٦٠٠ ألف هكتار، بل تكاد تنعدم في غينيا بيساو، وبالتالي، يمكن القول: إن تسع دول من أصل إحدى عشرة دولة فقيرة من الأراضي المروية، وهذا -بدوره- ينعكس على المردودية الزراعية، ومن ثم، على الأمن الغذائي للمواطنين. وفي الجدول (شكل رقم: ١) أدناه، تفاصيل لحجم القوة الزراعية العاملة ومعطيات الإمكانيات الزراعية لدول منطقة الساحل الإفريقي.

| الدولة | القوة الزراعية العاملة عام ٢٠١٩م | المساحة الكلية | الأراضي الزراعية | الأراضي المروية | المراعي | الغابات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | %٥٢ | ١٠٣ | ٠,٥٠ | ٠,١٣ | ١٥,١٦ | ٠,٢٤ |
| السنغال | %٦٩ | ١٩,٦٧ | ٣,٤ | ٠,٣٥ | ٠٦ | ٨,٤ |
| غامبيا | %٧٠ | ١,١٢ | ٠,٥٥ | ٠,٠٣ | ٠,٤٨ | ٠,٤٣ |
| غينيا بيساو | %٨٢ | ٣,٦١ | ٠,٥٤ | ٠,٠٥ | ١,٢٦ | ٠٢ |
| بوركينافاسو | %٨٤,١ | ٢٧,٤٢ | ١١,٨ | ٠,٢٣ | ٢٧,٢٩ | ٥,٦ |
| مالي | %٨٠ | ١٢٤ | ١٢,٢ | ٢,٢ | ٣٠ | ٤,٤٠ |
| النيجر | %٨٠ | ١٢٦ | ١٩ | ٠,٤٠ | ٦٢ | ١١,٢٠ |
| تشاد | %٨٠ | ١٢٨ | ٣٩ | ٥,٦ | ٨٤ | ٢١,٠٧ |
| إريتريا | %٦٠ | ١٢,١٨ | ٢,١ | ٠,٦ | ٦,٩٦ | ٠,٧٤ |
| السودان | %٦٧,٢ | ١٨٨,٦٠ | ٦٨,٨٢ | ١,٦١ | ٥٨,٢٩ | ٢١,٠٥ |
| جنوب السودان | ٪٩٠ | ٦٤,٤٣ | ٢,٣٧ | ٠,٣٥ | ٩,٦٣ | ٢٥,٧٧ |

**الجدول رقم (١): حجم القوى الزراعية العاملة، ومساحة الأراضي الزراعية والمراعي والغابات في دول الساحل الإفريقي، (الوحدة: مليون هكتار)[٦]**

يقدم لنا هذا الجدول أربع خصائص تنطبق على دول الساحل الإفريقي، حيث تعدُّ عاملًا أساسيًا في تفسير ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، والخاصية الأولى: أن دول الساحل تعدُّ مجتمعات زراعية، فالقوى العاملة فيها ترتكز -جُلّها- على النشاط الزراعي، حيث تراوح بين نحو ٥٢٪ إلى نحو ٨٤٪. والخاصية الثانية، هي: أن اتساع المساحة الجغرافية، مقابل محدودية الأراضي الزراعية، وهذا -بدوره- يؤسس لضرورة الاعتماد على سياسة التكثيف الزراعي، التي تعتمد على التكنولوجية الكيماوية والحيوية. أما الخاصية الثالثة، فهي: أن قلة الأراضي المروية، يفرض تبني سياسات مائية رشيدة، والتركيز في التكنولوجيا الحيوية، من خلال إنتاج بذور مُحسَّنة مُقاومة للجفاف، حتى يتمكن الفلاحون من الحفاظ على محاصيلهم، وتطوير منتجاتهم من الحبوب. ورابع الخصائص، هي: تَميُز المساحات الرعوية، وهذا مؤشر إيجابي، يمكن البناء عليه لتطوير إنتاج اللحوم، ولا سيما أنها تعدُّ من المرتكزات الأساسية في الأمن الغذائي.

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن أزمة الأمن الغذائي في دول الساحل؛ تعود لمجموعة مركبة من العوامل، منها: ما هو طبيعي، ويتعلق الأمر بطبيعة الأراضي وموارد المياه والمناخ، ومنها: ما هو سياسي؛ يعود إلى عدم كفاءة الإدارة السياسية، ناهيك عن حالات الفساد، وكذلك، عدم الاستقرار السياسي، ومنها: ما هو

تاريخي، ويتعلق الأمر بالاستعمار الذي دمّر قدرات الإنسان الإفريقي، وجعل منه شخصية سلبية تابعة في كل المجالات، ومنها: ما هو اقتصادي، ويتمثل في الهشاشة الاقتصادية، والتبعية للسوق الدولية، ومنها: ما هو خارجي، ويتعلق الأمر، بضعف المساعدات الدولية، وعدم وفاء المنظمات الدولية بالتزاماتها بدعم تطوير القطاع الزراعي لدول الساحل الإفريقي.

## ثانياً: الفجوة الغذائية في دول الساحل الإفريقي

تُعبّر الفجوة الغذائية عن الفارق بين ما تنتجه الدولة من الغذاء وما تحتاجه فعلاً؛ لتغطية الطلب على الاستهلاك، وهذا بدوره يحدد طبيعة الميزان التجاري الغذائي، فهناك دول متفوقة في إنتاج محاصيل زراعية نقدية، مخصصة للتصدير، وتستورد المنتجات الغذائية الأخرى، ولكن ميزانها التجاري الغذائي إيجابي؛ وهناك دول تحرص على التفوق في إنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، وعلى رأسها الحبوب واللحوم، بينما تلجأ إلى استيراد المحاصيل الزراعية الثانوية؛ وهناك دول تعدُّ فاشلة في إدارة القطاع الزراعي؛ فلا هي متفوقة في الزراعة النقدية، ولا هي قادرة على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، وهذه هي حال دول الساحل الإفريقي، التي يعدُّ ميزانها التجاري الغذائي خاسرًا في أغلب الأحوال.

### أ- الإنتاج الزراعي ومسألة الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي

يتميز الأمن الغذائي بوجود أربعة أبعاد، وهي: توافر الأغذية (مبدأ الوفرة)، وإمكانية الوصول إليها اقتصادياً (مبدأ القدرة)، واستمرار تدفقها من دون انقطاع (مبدأ الاستقرار)، و(مبدأ السلامة) الذي يتضمن مفهوم الأمان الغذائي[٧]. ويُعرّف النظام الزراعي المستديم، بأنه: نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع، على نحو لا يعرّض للخطر الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ الكفيلة بإنشاء حالة الأمن الغذائي، وضمان التغذية للأجيال المقبلة[٨].

تتميز دول الساحل الإفريقي بمحدودية الرأسمال الطبيعي، وهو الأمر الذي يُفسر ضعف الإنتاج الزراعي، فكل دول الساحل تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها الغذائية؛ صحيح أن دول هذا الشريط لديها قدرات عالية على إنتاج اللحوم، لكن بالمقابل تعاني من التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢)، يمكن القول: إن خمس دول فقط من أصل إحدى عشرة دولة تشكل وارداتها من الحبوب أقل من إنتاجها، وهي: بوركينافاسو، ومالي، والنيجر، وتشاد، والسودان؛ وهذا يحتاج إلى إستراتيجية للتنمية الزراعية، قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي.

| الدولة | الإنتاج | الاستهلاك | الاستيراد |
|---|---|---|---|
| موريتانيا | ٠,٣٢ | ٠,٩٢ | ٠,٦٠ |
| السنغال | ٢,٥٨ | ٤,٩٠ | ٢,٣٢ |
| غامبيا | ٠,١١ | ٠,٤٣ | ٠,٢٩ |
| غينيا بيساو | ٠,١٨ | ٠,٣٦ | ٠,١٨ |
| بوركينافاسو | ٥,٠٨ | ٥,٨٩ | ٠,٨١ |
| مالي | ٨,٩٧ | ٩,٥٢ | ٠,٥٥ |
| النيجر | ٥,٩٣ | ٦,٥٩ | ٠,٦٦ |
| تشاد | ٢,٨١ | ٣,٠٦ | ٠,٢٥ |
| السودان | ٧,٨٧ | ١٠,٢٤ | ٢,٣٦ |
| جنوب السودان | ٠,٨٠ | ١,٥١ | ٠,٧١ |
| إريتريا | ٠,٢٠ | ٠,٦٦ | ٠,٤٦ |

**الجدول (٢): الإنتاج، الاستهلاك، واستيراد الحبوب في دول الساحل الإفريقي عام ٢٠٢٠م (الوحدة: مليون طن)** [٩]

يبين هذا الجدول، الخلل العميق في معدلات الإنتاج والاستهلاك للحبوب في دول الساحل الإفريقي، فكل دول الساحل تعاني من التبعية الغذائية للسوق الدولية، رغم توافرها على رأسمال زراعي، يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فدولة مثل: السودان، أو بوركينافاسو، وحتى السنغال؛ قادرة على قلب المعادلة لصالح الإنتاج، لو تم انتهاج سياسة رشيدة للتنمية الزراعية، تعمل على زيادة إنتاج الحبوب، بدل الاعتماد الكلي على الزراعية النقدية.

### ب- الحاجيات الغذائية لدول الساحل الإفريقي

يُعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الإستراتيجية في بنية الاقتصاد الكلي، لأنه يعمل على استيعاب القوى العاملة الزراعية، ويعمل على تنشيط القطاع الصناعي، من جانب المدخلات التي يقدمها للصناعات التحويلية، ومن جانب استيعاب مخرجات القطاع الصناعي في شِقيّه الميكانيكي والكيماوي، وإذا كان هذا مهماً في المعادلة الاقتصادية، فإن الأهم هو توفير الاحتياجات الغذائية لملايين السكان الذين يعانون من عدم استقرار الدخل.

تراوح القوى العاملة في القطاع الزراعي لدول الساحل بين ٥٢٪ (موريتانيا) و٨٤٪ (بوركينافاسو)، وعليه، فأي ضعف في القطاع الزراعي سيؤثر مباشرةً على المستوى المعيشي للعمال الزراعيين، وبخاصة

مع انتشار الجفاف والأمراض الزراعية التي لم تلق حلولاً ناجعة بعد. فالتخلف في القطاع الزراعي، خلّف معدلات مخيفة في مؤشر انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل، ويمكن قراءة هذا في الجدول الآتي:

| الدولة | عدد السكان عام ٢٠٢٠م/ بالمليون | نسبة انتشار سوء التغذية الشديد بين السكان/ بالنسبة المئوية | نسبة انتشار سوء التغذية المعتدل بين السكان/ في المئة | عدد الذين يعانون من سوء التغذية/ بالمليون |
|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | ٤,٥٢ | ٪٢٢,٤ | ٪٤٤,٨ | ٠,٥ |
| السنغال | ١٦,٢٩ | ٪١٦,٧ | ٪٤٠,٧ | ١,٥ |
| غامبيا | ٢,٣٤ | ٪٢٤,٦ | ٪٥٤,٣ | ٠,٣ |
| غينيا بيساو | ١,٩٦ | غير معلنة | غير معلنة | غير معلن |
| بوركينافاسو | ٢٠,٣٢ | ٪١٣,٩ | ٪٤٧,٧ | ٣,٨ |
| مالي | ١٩,٦٥ | غير معلنة | غير معلنة | ٠١ |
| النيجر | ٢٣,٣١ | غير معلنة | غير معلنة | غير معلن |
| تشاد | ١٦,٤٢ | غير معلنة | غير معلنة | ٦,١ |
| إريتريا | ٣,٥٤ | غير معلنة | غير معلنة | غير معلن |
| السودان | ٤٢,٨١ | ٪١٦,١٤ | ٪٤٨,٩ | غير معلن |
| جنوب السودان | ١١,١٩ | ٪٦٣,٧ | ٪٨٤,٩ | غير معلن |

**جدول رقم (٣): نسبة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي، بين عامي: ٢٠١٧م-٢٠٢٠م**[١٠]

يبين الجدول السابق، نسب سوء التغذية الشديد، التي تتراوح بين ١٣,٩٪ (بوركينافاسو) و٦٣,٧٪ (جنوب السودان)، فالقراءة في هذه النسب، تُبين أن هناك شريحة واسعة من سكان دول الساحل تعاني من الجوع، وهذا راجع إلى عوامل عديدة، من بينها: أزمة عدم الاستقرار السياسي، والهشاشة الاقتصادية، وكذلك، نتيجة الفساد وسوء توزيع الثروة، ويبقى ضعف القطاع الزراعي، وعدم وجود سياسة زراعية هادفة؛ العامل الحاسم في انتشار الجوع وسوء التغذية بين دول الساحل الإفريقي.

### ت- الفقر وإشكالية الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي

يشكل الفقر التحدي الرئيس لمعضلة الأمن الغذائي، فإذا كانت نسبة كبيرة من المواطنين، يقل دخلهم اليومي عن ١,٩ دولار، فإن هذا يؤكد أن المشكلة أعمق من مجرد مشكلة إنتاج أو توفير غذاء في السوق المحلية، بل الأمر يتجاوز ذلك، إلى مدى قدرة المواطنين (مبدأ القدرة) على اقتناء الحاجيات الغذائية الأساسية، وعلى توفير نسبة دخل مخصصة لشراء الغذاء.

إن الدول التي تتميز باقتصاديات هشة غير منتجة للثروة، أو تلك التي تعيش على الريع، مع انتشار واسع للفساد فيها؛ سيسودها الفقر بكل أشكاله وصوره، وهذا -بدوره- يؤثر مباشرة في الدخل الفردي للمواطنين، وعلى أساسه، تتحدد القدرة الشرائية، وبالتالي، القدرة على تأمين الغذاء، وهذه هي حال معظم مواطني دول الساحل الإفريقي، التي تعاني الهشاشة الاقتصادية، والتبعية للدول الأجنبية، إذ أصبحت حواضر استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه، تُصدر لها الخامات الطبيعية (النفط، والغاز، واليورانيوم) والخامات الزراعية، مثل: القطن، والفول السوداني، وغيرهما. وهذه الدول لم تتمكن لا من التخلص من التبعية الاقتصادية، ولا هي تمكنت من بناء اقتصاد مُنتج، وعليه، بقي عدد واسع من المواطنين يعاني ويلات البطالة والفقر، ومن هنا، تنطلق مشكلة انعدام الأمن الغذائي، فالعلاقة طردية؛ فكلما ازدادت نسبة الفقر، ازدادت معضلة الأمن الغذائي. وفي الجدول الآتي أرقام تبين نسبة الفقر في الدول المشار إليها:

| | نسبة الفقر (٪) | | |
|---|---|---|---|
| الدولة | - ١,٩ $ يومياً | - ٣,٢ $ يومياً | - ٥,٥ $ يومياً |
| موريتانيا | ٧,٥٤ | ٢٨,٨٠ | ٦٣,٦٤ |
| السنغال | ٣٩,٩٩ | ٦٩,٨٧ | ٨٨,٩٩ |
| غامبيا | ١١,٧٣ | ٤٠,٩٨ | ٧٤,٢١ |
| غينيا بيساو | ٦٩,٦٣ | ٨٥,٨٩ | ٩٤,١٨ |
| بوركينافاسو | ٤٧,٠٢ | ٧٨,١٢ | ٩٢,٩٠ |
| مالي | ٥١,٧١ | ٨٠,٧٥ | ٩٥,٣٧ |
| النيجر | ٤٩,١٥ | ٧٩,٠٣ | ٩٤,٤١ |
| تشاد | ٤١,١٢ | ٦٨,٨٩ | ٨٨,٠٥ |
| إريتريا | ١٩,٦٧ | ٤٣,٠٢ | ٦٤,٤٣ |
| السودان | ١٤,٩٧ | ٤٨,٧٣ | ٨٢,٧٦ |
| جنوب السودان | ٤٤,١٣ | ٦٦,١٠ | ٨٥,٦٢ |

**الجدول رقم (٤): نسبة الفقر في كل دولة عام ٢٠١٩م.** [١١]

يعيش جزء كبير من سكان دول الساحل الإفريقي تحت خط الفقر، إلا أن حالات الفقر تختلف من دولة إلى أخرى، فنحو ٦٩٪ من سكان غينيا بيساو يُعدُّون فقراء، وهذا مؤشر يعكس حجم الخلل في الدخل الفردي، وطبيعة الأمن الغذائي، والأمر نفسه، بالنسبة للسنغال، ومالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو،

وهي دول تراوح نسبة الفقر فيها بين ٣٩٪ و٤٧٪، وإذا كانت نسبة الفقر في جنوب السودان (التي تعدُّ دولة فتيّة) تصل إلى نحو ٤٤٪، فإن السودان (رغم ما تتمتع به من خيرات زراعية)، تصل نسبة الفقر فيها إلى نحو ١٤,٩٧٪، وهو مؤشر سلبي، يدل على ضعف عميق في إدارة القطاع الاقتصادي عمومًا، وضعف كبير في إدارة الاقتصاد الزراعي خصوصًا، ولا سيما وأن عدد السكان الناشطين في القطاع الفلاحي يصل إلى ٨٠٪.

## الخاتمة

إذا كانت مسألة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي متأثرة بشح الموارد الطبيعية، فهذا لا ينفي أنها ترجع -أساسًا- إلى فشل سياسات التنمية الاقتصادية عمومًا، وفشل السياسات الزراعية خصوصًا. وصحيح أن دول الساحل تقع أغلبية مساحاتها في منطقة صحراوية، لكن هذه المنطقة بالذات لها خصوصياتها الزراعية، حيث إن عددًا من الدول لها رأسمال زراعي متميز، مثل: السودان، وتشاد، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو. ودول أخرى لها إمكانيات رعوية كبيرة، يمكن استغلالها لإنتاج اللحوم، وعليه، يمكن القول: إن مسألة انعدام الأمن الغذائي ترجع -أساسًا- إلى مجموعة مركبة من العوامل، أما السبب المباشر، فهو ضعف السياسات الحكومية، والتخلف التقني في التنمية الزراعية في مختلف المجالات؛ الناتج عن ضعف الأداء الحكومي في هذا المجال.

تقتضي عملية معالجة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي دراسة الإمكانيات الزراعية كلها، التي يمكن التأسيس عليها؛ لتحقيق التنمية الزراعية، والعمل على جعل الميزان التجاري الغذائي رابحًا، ولا سيما أن هذا الإقليم له خصوصيته الزراعية في مجال الزراعة النقدية، وإنتاج اللحوم بكل أنواعها، ثم العمل على تحقيق عدالة التوزيع بين أقاليم وسكان الدولة، من دون تمييز بين عرق أو جنس؛ فالمسألة الغذائية في دول الساحل ليست زراعية فحسب، بل تتعداها إلى ضعف الأداء الحكومي، والفساد السياسي، والنزاعات العرقية، وعدم الاستقرار السياسي على مختلف المستويات، والتدخل الدولي، وعليه، لا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي، من دون المرور ببناء دولة المؤسسات؛ التي يمكن من خلالها تحقيق الشرعية السياسية، ووضع حد لمظاهر العنف السياسي بكل أشكاله، ومن ثم، يتم الانطلاق لوضع سياسة للتنمية الاقتصادية عمومًا، ومخططات للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي خصوصًا. إن حل المسألة الغذائية وطنيّ، ولا يمكن للدول الأجنبية والهيئات الأممية أن تحل هذه المشكلة بالنيابة عن الحكومات الوطنية، فدورها لا يتعدى المساعدات التقنية، والاعتماد عليها لا ينتج إلا التبعية، واستمرار مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

## الهوامش والإحالات:

(1) John May et Jean- Pierre Guengant, "Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens," *Études*, 6, 2014, 19-30, 10.3917/etu.4206.0019, https://www.cairn.info/revue-etudes-2014-6-page-19.htm.

(2) Pierre Hiernaux et Henry Noel Le Houérou, "Les Pacoute du Sahel," *Sécheresse*, 17: 1-2, 2006, 53.

(3) P.M. Bosc et autre, "Le Développement Agricole au Sahel," *Milieux et Défis*, 1: 17, 1992, 17, https://agritrop.cirad.fr/333836/1/ID333836.pdf.

(4) Hiernaux "Les Pacoute du Sahel," 52- 53.

(5) John May et Jean- Pierre Guengant, "Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens," 20.

(٦) من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الرسمية لوزارات الفلاحة للدول المعنية، وبالاعتماد أيضاً على مجموعة من التقارير الحكومية والدولية.

(٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠١٤: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية،» (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤م)، ٥٠، https://www.fao.org/publications/card/ar/c/195944b0-6731-446a-b439-111d21184e8b/.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «جائحة كوفيد-١٩ وأثرها في النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا،» مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠م)، ٥.

(9) FAO, *Cereal Supply and Demand balances for Sub-Saharan African countries* (Rome: FAO, 2021), https://doi.org/10.4060/cb5610en.

(10) FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2020: Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets* (Rome: FAO, 2020), 222-223.

(11) Samba Diop & Simplice Asongu, "The Covid-19 Pandemic and the New Poor in Africa: the Straw that Broke the Camel's Back," *The European Xtramile Centre of African Studies (EXCAS)*, 2020.

# الاستثمارات العربية في إفريقيا ... الفرص والتحديات

**د. جيهان عبد السلام،** مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

## الكلمات المفتاحية

**(الاستثمار العربي، إفريقيا، جنوب الصحراء، الإصلاح الاقتصادي، البيئة الاستثمارية، المشروعات الزراعية)**

**إن تعزيز الروابط الاستثمارية بين دول المنطقة العربية والإفريقية، يمثل ركيزة أساسية لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستديمة لشعوب الأُمتيّن. وقد تزايدت الاستثمارات العربية في إفريقيا؛ مع وجود عدد من الفرص الاستثمارية في القارة السمراء، ولاسيما بعد تفعيل منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، حيث إن الرسوم الجمركية الصفرية بين دول القارة، تُعدُّ فرصة استثمارية لعدد من الشركات العربية؛ عند توطيد الصناعات بدول القارة، وبخاصة تلك التي تخدم الاحتياجات الاقتصادية للدول العربية. إذ بدأت الاستثمارات العربية (وبخاصة الخليجية) تتدفق على عدد من الدول الإفريقية، حيث إن الدول العربية تمتلك الموارد المالية المطلوبة وإفريقيا تُعدُّ أرضاً خصبة للاستثمار في مجالات عديدة، مثل: الزراعة، والقطاع المالي والمصرفي، وإنتاج الطاقة بكل أشكالها وأنواعها.**

**ومن هذا المنطلق، يستهدف هذا المقال، التعرض إلى أسباب توجه الدول العربية إلى الاستثمار في إفريقيا، فضلاً، عن تحليل نماذج لأهم الدول العربية والخليجية المستثمرة في دول القارة الإفريقية؛ من حيث حجم الاستثمار، وأهم القطاعات الاقتصادية الأكثر جذباً. ويُختتم المقال، بتسليط الضوء على أهم العقبات التي ما زالت تواجه الاستثمار العربي في إفريقيا، والمجالات التي مازالت تمثل فرصًا واسعة للاستثمار العربي في إفريقيا.**

## أولاً: أسباب توجه الاستثمار العربي نحو إفريقيا

تعزز الاستثمارات العربية في القارة الإفريقية، أداء اقتصادات الدول العربية والإفريقية على حد سواء، إذ -عادةً- تهدف إلى تحقيق المصلحة العادلة المشتركة للجانبين، وبخاصة في ظل بعض الأزمات التي

يواجهها الاقتصاد العربي والإفريقي، التي أبرزها، على سبيل المثال: التوقعات السلبية الخاصة بمعدلات النمو العالمي التي تتجه نحو التباطؤ؛ نتيجة انتشار وباء كورونا ومتحوراته[١].

وتتعدد الأسباب التي تدفع الدول العربية نحو الاستثمار في إفريقيا، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

١- تحسن بيئة الاستثمار في إفريقيا، حيث التفتت الدول الإفريقية (وبخاصة دول جنوب الصحراء الكبرى) منذ مطلع تسعينيات القرن الميلادي العشرين، إلى أهمية الإصلاح الاقتصادي، وتهيئة البيئة الاستثمارية، كما أصدرت عددًا من التشريعات الهادفة إلى تيسير بيئة الأعمال الاستثمارية، وجعلها أكثر جاذبية. وقد صُنفت أربع دول إفريقية ضمن قائمة أول عشر دول على مستوى العالم؛ التي أدخلت إصلاحات لتشجيع الاستثمارات، وهذه الدول، هي: السنغال، وبوركينا فاسو، وبتسوانا، وموريشيوس[٢].

٢- تحظى القارة الإفريقية بثروات ضخمة، تتمثل في عدد من الموارد الطبيعية المتنوعة، فهي تمتلك أكبر مخزون من الثروات والمعادن المهمة[٣]. كما يعد قطاع الطاقة مجالاً جاذبًا للاستثمار العربي، حيث تتوافر مصادر توليد الطاقة بأشكالها المختلفة. كما يوجد في إفريقيا احتياطي كبير من النفط والغاز، إذ يقدر بنحو ٧-٩٪ من الاحتياطي العالمي.

كما أن القارة تمتلك إمكانيات ضخمة في المجال الزراعي، تؤهلها لأن تصبح سلة للغذاء العالمي، وبخاصة للعالم العربي؛ نظراً لتراجع إنتاج الغذاء في معظم الدول العربية، فضلاً، عن توافر الموارد المائية اللازمة للزراعة، وتنوع أقاليمها المناخية، مما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة عدد من المحاصيل، وخصوصًا في ظل وجود أراضٍ زراعية صالحة، تمثل نحو ٣٥٪ من مساحة القارة الإفريقية لم يستغل منها سوى نحو ٧٪ فقط. وبالتالي، يُعدُّ الاستثمار في المجال الزراعي من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للدول العربية؛ لتحقيق أمنها الغذائي[٤].

٣- يضاف إلى ذلك، الأسباب المتعلقة بالاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وتوجهها نحو رسم سياسة اقتصادية جديدة لها في إفريقيا من ناحية، ورسم سياسة دبلوماسية وتوسيع نفوذها الإقليمي من ناحية أخرى؛ من أجل خلق بيئة اقتصادية تضمن استثمار العوائد الاقتصادية، وخصوصاً النفطية لدول الخليج؛ في مجالات متنوعة ومربحة اقتصاديا[٥].

## ثانياً: نماذج الاستثمار العربي (غير الخليجي) في إفريقيا

لا تتوافر بيانات دقيقة عن إجمالي قيمة الاستثمارات العربية في إفريقيا، ولكن يشير عدد من التقارير الدولية إلى أن هناك عددًا من الدول العربية، تُعدُّ هي الأكثر استثماراً في القارة، وفيما يأتي عرض لأهم تلك الدول:

- **جمهورية مصر العربية:** عاود الاستثمار المصري الارتفاع -بشكل ملحوظ- في إفريقيا؛ مع تولي الرئيس السيسي مقاليد الحكم منذ عام ٢٠١٤م، إذ بلغت نحو ١٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨م، موزعة على ٦٢ مشروعًا، مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧م[٦]، واستمرت في التزايد لتتجاوز ١١ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٩م. وتُعدُّ مصر ضمن أكبر الدول الإفريقية استثمارًا في القارة الإفريقية، وبخاصةً في ظل وجود نحو ٣٢ اتفاقية استثمار ثنائيَّة مع الدول الإفريقية، منها: ١١ اتفاقية سارية المفعول؛ ستسهل ذلك التوجه[٧]. وتشمل تلك الاستثمارات: قطاعات البناء والتشييد، والمواد الكيميائيّة، والتعدين، والمستحضرات الطبيَّة والدوائيَّة، وقطاع الاتصالات، والخدمات الماليَّة. وتتمثل الوجهات الإفريقية الرئيسة للاستثمارات المصرية في كل من: الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وسوازيلاند، وتنزانيا، وكينيا، وساحل العاج.

- وقد اتخذت مصر عددًا من الخطوات، التي تهدف إلى دعم الاستثمار المصري في عدد من القطاعات في إفريقيا، وتتمثل أبرز تلك الخطوات، فيما يأتي:
- تُعدُّ المشروعات الزراعية من أكثر المشروعات المشتركة نجاحاً بالنسبة للتعاون بين مصر والدول الإفريقية، وهناك مشاريع إنشاء مزارع مصرية مشتركة مع الدول الإفريقية، مثل: مالاوي، وإريتريا، وتنزانيا، والجزائر، حيث من المخطط أن يتم إنشاء ٢١ مزرعة نموذجية بحلول نهاية عام ٢٠٢١م (أنشئ منها حتى عام ٢٠٢١م نحو ثماني مزارع)[٨].
- كما تمثلت أبرز المشروعات الاستثمارية التي تنفذها وزارة الري في إنشاء ٥ سدود، وحفر ٧٥ بئرًا جوفية، وتوفير مكائن ومعدات استخراج المياه لبئرين جوفيتين؛ لتوفير مياه الشرب النقية في أوغندا، وأيضاً حفر ١٨٠ بئرًا جوفية في كينيا، و٦٠ بئرًا جوفية في تنزانيا، و١٠ آبار جوفية بإقليم دارفور السوداني، فضلاً، عن تنفيذ ٦ محطات مياه شرب جوفية؛ لتوفير مياه نقية لمواطني مدينة «جوبا» في جنوب السودان، إضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة «كسيسي» في غرب أوغندا[٩].
- الاهتمام المصري بالمشروعات الاستثمارية في مجال البنية التحتية، ووسائل النقل والمواصلات، ومنها: مشروعات الربط بين مصر ودول القارة الإفريقية، وعلى رأس تلك المشروعات (مشروع القاهرة/كيب تاون) ويعد أطول مشروع لربط دول شمال إفريقيا بدول الجنوب، يضاف إلى ذلك، مشروع الربط المائي (الإسكندرية/فيكتوريا)، ويساهم المشروع في خلق نهضة إقليمية لكل دول حوض النيل. كذلك، مشروعات السكك الحديدية التي تربط بين مصر ودول القارة.
- المغرب: ارتفعت الاستثمارات المغربية في القارة الإفريقية من نحو ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧م،

إلى نحو ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٩م، وتمثل هذه الاستثمارات نحو ٤٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية. وتنتشر تلك الاستثمارات في أكثر من ١٤ دولة إفريقية جنوب الصحراء، وتغطي دولاً، مثل: جنوب إفريقيا، وكوت ديفوار، وتشاد، والسنغال، ومدغشقر، والكاميرون، وموريشيوس، وكذلك دول غربي إفريقيا، التي تتمركز فيها أكثر من نصف استثمارات المغرب الخارجية. وأهم ما يميز الاستثمارات المغربية في إفريقيا، أنها في المجالات الحيوية والإستراتيجية؛ بحسب الرؤية بعيدة المدى للمملكة المغربية في القارة، التي تقوم على فكرة: تحقيق الربح للطرفين، ومعظمها يتركز في: القطاع البنكي، وصناعة الأدوية، والكهرباء، والبناء[١٠].

## ثالثاً: الاستثمارات الخليجية في إفريقيا

أصبحت إفريقيا شريكًا حيويًا بشكل متزايد لدول الخليج، حيث اتخذت العلاقات عددًا من الأشكال، أهمها: الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، فقد بلغت تدفقات استثمارات دول الخليج العربي إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ نحو ٣,٩ مليار دولار بين عامي (٢٠٠٥م-٢٠١٥م)، كما أن الشركات الخليجية استثمرت أكثر من ١,٢ مليار دولار أمريكي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، خلال المدة من يناير عام ٢٠١٦م وحتى يوليو عام ٢٠٢١م، في حين أن نحو ٨٨٪ من هذه الاستثمارات، كان مصدرها دولتَي الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، يليهما قطر والكويت[١١]. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى وجود كثير من الاستثمارات الخليجية في منطقة القرن الإفريقي، وبخاصة في إثيوبيا والسودان والصومال وجيبوتي؛ وتتركز في المجالات: الزراعية، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء (كما هو موضح في الشكل رقم (١) اللاحق).

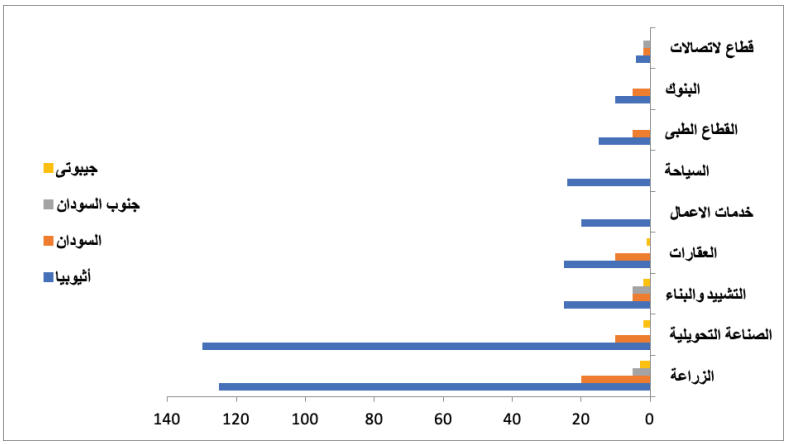


شكل رقم (١): التوزيع القطاعي للاستثمارات الخليجية في منطقة القرن الإفريقي عام ٢٠١٧م (١٢).

وقد اكتسب القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دولة تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (حيث مضيق باب المندب) من ناحية ثانية، ومن ثم، فإنه يتحكم في طريق التجارة العالمي، وبخاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا، وإلى الولايات المتحدة. فضلاً، عن كون منطقة القرن الإفريقي تزخر بإمكانيات زراعية كبيرة غير مستغلة، إذ إن ٤٤٪ من مساحتها الزراعية غير مستغلة، هذا إضافة إلى الثروة الحيوانية والنفطية.

وفيما يأتي، نذكر أهم الدول الخليجية المستثمرة في إفريقيا:

- **الإمارات العربية المتحدة:** تُعدُّ دولة الإمارات رابع أكبر مستثمر عالمي في إفريقيا، بعد الصين وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، وتحتل المرتبة الأولى بين دول الخليج العربية المستثمرة في إفريقيا، ليصل حجم استثماراتها في القارة إلى نحو ٢٥ مليار دولار أمريكي، خلال المدة من عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠١٨م، حيث تعددت مجالات استثماراتها؛ لتشمل: شركات الطيران، والتشييد والبناء، وصناديق الاستثمار. وتصدرت نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وأوغندا قائمة الدول الإفريقية التي اجتذبت العدد الأكبر من الشركات الإماراتية. كما كان صندوق أبو ظبي للتنمية في طليعة النشاط الاستثماري والتمويلي في إفريقيا، حيث قام بتمويل أكثر من ٦٦ مشروعًا في ٢٨ دولة إفريقية، بقيمة ١٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨م، كما خصص الصندوق ٥٠ مليون دولار للشركات الإماراتية التي ترغب في الاستثمار في دولة تشاد، كما وقع «صندوق خليفة» لتطوير المشروعات اتفاقية شراكة بقيمة ١٠٠ مليون دولار مع وزارة المالية الإثيوبية للمساعدة في تمويل المشروعات البارزة في الدولة.

وكان القطاع المالي مستحوذا على جزء كبير من الاستثمارات، حيث أطلق بنك دبي الإسلامي وغيره من البنوك عملياته في كينيا وعدة دول في شرقي إفريقيا. كما مولت أبو ظبي بناء مشروعات الطاقة المتجددة في دولة سيشيل؛ ومشروعات تصدير خام البوكسيت في غينيا. وفي موزمبيق، واستثمرت الإمارات ٣,٣ مليار دولار في ٥٢ مشروعًا في: الزراعة، والتعليم، وقطاعات أخرى. يضاف إلى ذلك تزايد الاستثمار الإماراتي في دول الشمال الإفريقي، حيث تجتذب مصر معظم الاستثمارات الإماراتية، وكذلك السودان، فقد أقامت الإمارات العربية المتحدة الاستثمارات الزراعية مع حكومة السودان مشروعاً استثمارياً لزراعة ١٠٠٠٠ هكتار من الأراضي [١٣].

- **المملكة العربية السعودية:** تمضي المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة في تعزيز استثماراتها ومشروعاتها التنموية في إفريقيا، ومساعدة دول القارة السمراء على تحقيق معدلات نمو تلبي تطلعات شعوبها. وتتنوع الاستثمارات السعودية بالقارة، وإن كانت تتركز -بشكل أساسي- في قطاع الزراعة والطاقة [١٤]. إذ تزايدت قيمة الاستثمارات في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني التي ضختها في إفريقيا، لتستثمر في نحو مليوني هكتار في عدد من دول القارة السمراء؛ التي تمتلك ٦٠٪ من الأراضي غير

المزروعة في العالم، وقد انعكست تلك الاستثمارات على المملكة في خضم أزمة كورونا، فلم يكن لدى قيادتها أدنى مخاوف من حدوث نقص في الغذاء كما حدث في كثير من دول العالم.

أما عن التوزيع الجغرافي للاستثمارات السعودية في القارة، فقدر كبير من الاستثمارات الزراعية السعودية يقع في شرقي إفريقيا، كما أن دولة جيبوتي الواقعة على باب المندب أصبحت مركزًا لوجستيًا لاستقبال وإرسال المنتجات الزراعية من المملكة العربية السعودية إلى شرقي إفريقيا، والعكس. كما تنتشر الاستثمارات السعودية في السودان، إذ بلغت قيمة المشروعات المشتركة التي صادقت عليها الخرطوم خلال آخر عقدين نحو ٣٥,٧ مليار دولار، نُفّذ منها على أرض الواقع مشروعات تقدر بنحو ١٥ مليار دولار. كذلك، تشهد الاستثمارات السعودية تعاظمًا كبيرًا في إثيوبيا التي حصل فيها ٣٠٥ مستثمرين سعوديين على تراخيص استثمارية خلال عقد واحد، منها ١٤١ مشروعًا في الإنتاج الحيواني والزراعي، ونحو ٦٤ مشروعًا في المجال الصناعي، بجانب نحو ١٦ اتفاقية لاستصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير شبكات الطاقة[١٥]. كما كان للاستثمارات السعودية دوراً كبيراً في إنشاء المحاجر الصحية التي تتولى رعاية الماشية والكشف البيطري عليها قبل تصديرها إلى خارج الصومال، وإنشاء محجر آخر في جيبوتي؛ يخدم صادرات الماشية الصومالية أيضًا، بتكلفة ٢٠ مليون دولار، بجانب محجرين آخرين في شمال شرقي الصومال وغربيها، بمساحة ٤ كيلومترات. كما تحظى السنغال بنصيب كبير من استثمارات صندوق السعودية للتنمية بغرب إفريقيا، بنسبة تصل إلى نحو ٤٠٪، وتساهم بشكل كبير في خطة الدولة الإفريقية في مشروعات تطوير البنى التحتية والزراعة والسياحة والتعليم، التي تبنتها حكومة «داكار» وتحتاج إلى تمويل إجمالي بقيمة ١٤,٧ مليار يورو[١٦]. كما أعلنت المملكة العربية السعودية، أنها ستدعم الدول الإفريقية باستثمارات وقروض بنحو مليار دولار عام ٢٠٢١م؛ لمساعدة اقتصاداتها على التعافي من جائحة كوفيد-١٩[١٧].

- **قطر:** شهدت العلاقات الاقتصادية القطرية الإفريقية نمواً متسارعاً، حيث أولت قطر اهتماماً كبيراً بالاستثمار بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالقارة، وبخاصة: السياحة، والزراعة، والاتصالات، والتعدين، والتنقيب عن النفط والغاز؛ تحقيقاً لمبدأ التنويع الاقتصادي والانفتاح على الاقتصادات المختلفة. ولعل أهم الاستثمارات القطرية في إفريقيا، كانت من خلال شركة «قطر للبترول»، التي تُعدُّ أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتعمل -بشكل كبير- في كوت ديفوار والكونغو. كما عززت قطر شراكتها مع جنوب إفريقيا في مجالات عديدة، أهمها: النفط، والمعادن، والبتروكيماويات، فبلغت الاستثمارات المشتركة بين البلدين نحو ١٣ مليار دولار [١٨]، ومن أضخم المشروعات القطرية في إفريقيا، الاستحواذ على ٦٠٪ من مطار «بوجيسيرا» (قيد الإنشاء) في رواندا، حيث يقدر المال القطري الذي سيتم ضخه في المشروع بنحو ١,٣ مليار دولار، ويقع المطار الجديد على بعد ٤٠ كلم -تقريبًا- من العاصمة «كيجالي»[١٩].

## رابعاً: التحديات التي يواجهها الاستثمار العربي في إفريقيا

على الرغم من تدفق الاستثمارات العربية إلى القارة الإفريقية بشكل ملحوظ، إلا أن الاستثمارات العربية ما زالت تواجه عددًا من التحديات في إفريقيا، وبخاصة إذا كانت الدول الإفريقية المضيفة لتلك الاستثمارات، لم تصل بَعدُ إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل، والاستقرار السياسي والأمني؛ الذي يضمن بيئة مناسبة لزيادة كفاءة الاستثمار وفاعليته وربحيته. حيث تعانى اقتصادات معظم دول القارة وبخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بعض العقبات، التي تواجه المستثمرين، وتحد من كفاءة استثماراتهم، وتتمثل فيما يأتي [٢٠]:

- تراجع مستوى الشفافية في المعاملات المالية، وضعف البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة.
- اضطرابات في مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتزايد حدة الصراعات والحروب الأهلية، مما يمنع عددًا من الدول من الاستثمار في الدول محل الصراع [٢١].
- ضعف البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات في عدد من الدول الإفريقية.
- تسابق كثير من الدول، ولا سيما الدول الكبرى، نحو الاستثمار في إفريقيا، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والصين، وروسيا، إضافة إلى: تركيا، وماليزيا، والهند، وكوريا، وتايوان، والبرازيل؛ مما يجعل دول الخليج العربي في تحدٍ أكبر لإثبات وجودها الاقتصادي في إفريقيا [٢٢].
- المعوقات الإدارية المتعلقة ببطء الإجراءات الخاصة بالاستثمارات في إفريقيا، فضلاً، عن العقبات القانونية المتعلقة بتغيير الإجراءات والقوانين وتطبيقها، وحل النزاعات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول الإفريقية، التي تمنح الأفضلية لمنتجات الشركات العربية، من حيث تخفيض الرسوم الجمركية، أو أولوية الشراء.
- تقلب أسعار العملات؛ مما يؤثر -بشكل كبير- في التكاليف المتوقعة للمشروعات الاستثمارية، وفي الأرباح المحولة إلى الدولة الأم لتلك الاستثمارات.
- المعوقات المالية الخاصة بتمويل المشروعات، والتعثر في توفير السيولة النقدية في الدول الإفريقية بالدولار الأمريكي، أو بالعملات الأخرى الدولية، وانخفاض قيمة العملات المحلية [٢٣].

## خاتمة

يمكن القول: إن التعاون الاقتصادي الاستثماري بين الدول العربية وإفريقيا، يمثل بداية مشجعة للتكامل العربي الإفريقي، ويجب البناء عليه وتطويره؛ نظرًا لعدد من الاعتبارات والمنافع المتبادلة بين الجانبين معًا، فعلى صعيد التعاون الاقتصادي، تفتح القارة السمراء أبوابها للاستثمارات الخارجية، إضافة إلى كونها

سوقًا واسعة للتسويق والاستهلاك، في حين أن الدول العربية (بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي) تبحث عن مثل هذه الفرص؛ لتوفير احتياجاتها من الغذاء والمحاصيل الزراعية، كما لديها خبرات متراكمة في صناعة النفط. فعودة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإفريقيا بقوة، وفي اتجاهات استثمارية مختلفة، تحتاج إلى تلافي كل السلبيات التي من شانها التأثير سلباً على تلك العلاقات، والأخذ في الاعتبار، تحقيق مزيد من التحالف مع شركات إفريقية وطنية. مع ضرورة وضع أسس لهذه الشراكة بين الحكومات عبر اتفاقيات بعيدة المدى؛ تشجع انتقال رؤوس الأموال، والسلع، والعمالة، وتفعّل دور القطاع الخاص وتحفّزه للاستثمار في إفريقيا. هذا مع وجوب قيام دول إفريقيا بتوفير الأساسيات، بما في ذلك، التشريعات والأنظمة والبنية التحتية؛ لتعزيز النمو في القطاعات الرئيسة؛ لتشجع الأموال العربية للدخول إلى السوق الإفريقية، وخصوصًا أن إفريقيا مازالت غنية بمزيد من الفرص الاستثمارية، وتتركز في القطاعات غير السلعية في إفريقيا، مثل: السياحة، والخدمات المالية، والتعليمية، وكذلك، مراكز التجارة والتسوق.

## الهوامش والإحالات:


١) مصطفى الفقي، «العلاقات العربية – الإفريقية»، إندبندنت عربية، (١٥، فبراير، ٢٠٢١م)، http://www.independentarabia.com/node/193711/آراء/العلاقات-العربية-الأفريقية.

2) The Economist Intelligence Unit, *Beyond Commodities: Gulf Investors and The New Africa* (The Economist Intelligence Unit, London, 2015), 9.

3) The Economist Intelligence Unit, *GCC Trade, and Investment Flows: The Emerging- Market Surge* (The Economist Intelligence Unit, London, 2011),19.

٤) محمد المختار، «الاستثمار في إفريقيا ... آمال وتحديات»، قراءات إفريقية، (١٠، مايو، ٢٠١٧م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/الاستثمار-في-أفريقيا-آمال-وتحديات .

٥) أيمن الفيصل، «التوجــه الخليجي نحو إفريقيا.. نفوذ وعلاقات اقتصادية»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (٣٠، أبريل، ٢٠١٩م)، https://www.bayancenter.org/2019/04/5276/.

6) "Egypt invests $1.2B in Africa During 2018: Minister," *Egypt Today*, March 25, 2019, https://www.egypttoday.com/Article/3/67484/Egypt-invests-1-2B-in-Africa-during-2018-Minister.

Richard Thompson, "Egypt's Investment Minister Seeks Stronger Ties with Africa," *Middle East Business Intelligence (MEED)*, December 20, 2018, https://www.meed.com/egypts-investment-minister-seeks-stronger-ties-africa/.

7) Alex Bank, *A New Boost to Egyptian African Relations* (Alex Bank, 2018), 2, https://www.alexbank.com/document/documents/ALEX/Retail/Research/Flash-Note/AR/Egyptian-African-Relations_Jan18.pdf.

٨) نرمين العطار، «مصر وإفريقيا ...مزارع نموذجية مشتركة»، الهيئة العامة للاستعلامات، (١٧، نوفمبر، ٢٠١٨م)، https://www.sis.gov.eg/Story/178735/مصر-وإفريقيا-..-مزارع-نموذجية-مشتركة?lang=ar.

٩) أميمة سعودي، «مصر وإفريقيا .. مشروعات تنموية واعدة»، الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٦، مارس، ٢٠١٩م)، https://www.sis.gov.eg/Story/186228/مصر-وافريقيا-..-مشروعات-تنموية-واعدة?lang=ar.

١٠) توفيق الناصري، «قفزة هائلة للاستثمارات المغربية في إفريقيا»، سكاي نيوز عربية، (٨، أبريل، ٢٠٢١م)، http://www.skynewsarabia.com/business/1428218-قفزة-هائلة-للاستثمارات-المغربية-أفريقيا.

Safaa Kasraoui, "Morocco's Investments in Africa Totalled MAD 5.4 Billion in 2019," *Morocco World News*, April 7, 202, https://www.moroccoworldnews.com/2021/04/339144/moroccos-investments-in-africa-totalled-mad-5-4-billion-in-2019.

11) Patrick Ferras and others, "The Gulf Engulfing the Horn of Africa?," *The Horn of Africa Bulletin*, 29: 1, 2017, 1, https://repository.globethics.net/handle/20.500.12424/167085.

12) Mos Meester et al., *Mapping the extent of Gulf investments and ODA in the Horn of Africa* (The Hague: Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', 2018), 40, https://www.clingendael.org/pub/2018/riyal-politik/4-mapping-the-extent-of-gulf-investments-and-oda-in-the-horn-of-africa/.

13) "GCC Governments Spur Investment in Africa," *African Business*, November 28, 2019, https://african.business/2019/11/economy/gcc-governments-spur-investment-in-africa/.

14) Oxford Business Group, *The Report Saudi Arabia 2015: Drivers and Change in GCC-Africa Investment* (Oxford Business Group, 2015), https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/stable-supply-drivers-and-change-gcc-africa-investment.

15) Benjamin AUGÉ, "Saudi Arabia's Policy in Africa: Vectors and Objectives," *L'Afrique en questions*, 52: 2020, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/saudi_arabias_policy_in_africa_-_vectors_and_objectives.pdf.

١٦) محمد الهادي، «السعودية في إفريقيا.. يد تمنح وأخرى تبني»، المجلة، (٦، يونيو، ٢٠٢١م)، https://arb.majalla.com/node/140476/قصة-الغلافالسعودية-في-أفريقيا-يد-تمنح-وأخرى-تبني.

17) "Saudi to invest $1 bln to Support Africa's Post-Pandemic Recovery," *Reuters*, May 18, 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-invest-1-bln-support-africas-post-pandemic-recovery-2021-2021-05-18/.

١٨) عواطف بن علي «جون أفريك: استثمارات قطرية بمليارات الدولارات في القارة السمراء»، صحيفة الشرق، (٢٧، مايو، ٢٠٢١م)، https://al-sharq.com/article/17/05/2021/جون-أفريك-استثمارات-قطرية-بمليارات-الدولارات-في-القارة-السمراء.

١٩) «قطر تسعى لاختراق ساحل العاج من بوابة الاستثمارات النفطية»، ميدل إيست أونلاين، (٢٠، مايو، ٢٠٢٠م)، https://middle-east-online.com/قطر-تسعى-لاختراق-ساحل-العاج-من-بوابة-الاستثمارات-النفطية.

20) Leif Sjöblom, "The African Opportunity," *insights@IMD*, 19: 2013, https://www.imd.org/contentassets/656cf63f40e4418697f124738be6d245/19.-the-african-opportunity-final-08.02.13.pdf.

21) The Economist Intelligence Unit, *GCC Trade and Investment Flows: The Emerging- Market Surge*, 20.

Nael Al Kabariti, "Horizons of Investment Cooperation between Arab and African Countries," *in Proceedings of Arab/Africa Economic Forum* (Kuwait: BADEA, 2013), 8-11, https://www.badea.org/Portal/Document_Repository/236/1_The%20horizon%20of%20arab-african%20relations-Mr%20Kabareiti%5B1%5D.pdf.

٢٢) سالي فريد، «إفريقيا الأكثر جذبًا لتحقيق الاستثمارات والمصالح الخليجية»، مجلة أراء حول الخليج، العدد ١٠٩ (جدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٦م) ٧٢، https://araa.sa/index.php?view=article&id=3806:2016-06-28-12-02-23&Itemid=172&option=com_content.

٢٣) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا، «دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربى فى إفريقيا»، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا، ٢٠١٨م)، ٣٦، https://www.badea.org/Portal/Document_Repository/100/3_investstudy-ar.pdf.

# الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي إفريقيا: دراسة حالتي كينيا وإثيوبيا

**د. عبد الرحيم الحسن محمد عثمان**، باحث وأكاديمي سوداني،
جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

## الكلمات المفتاحية

**(الاستثمار الأجنبي، إثيوبيا، كينيا، شرق إفريقيا، التجارة البينية، الأسواق، البيئة الاستثمارية)**

**دعت الحاجة الماسة إلى التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) عددًا من الدول الإفريقية، مثل: كينيا، وإثيوبيا؛ للبحث -حثيثاً- عن أكثر المصادر أماناً؛ لتوفير تمويل دائم ومستقر لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، وذلك، بتوفير السياسات والمتطلبات المحلية والدولية، التي تعمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FORIGIN DIRECT INVESTMENT (FDI)، مثل: تغيرات في القوانين، وإصلاحات في بيئة الاستثمار، وتحسين المناخ الاستثماري في بلدانها؛ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه بالنظر إلى مجمل الإصلاحات التي اتخذت، نجد أنه مازال كثير من هذه الدول يعاني من تمويل التنمية لأسباب عديدة، وقد جاءت هذه الورقة لتقصّي حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، بالتركيز على كينيا وإثيوبيا كنموذج، وسنناقش ذلك في ثلاثة محاور أساسية، هي: الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق إفريقيا، الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا وإثيوبيا، وأخيراً خاتمة وتوصيات.**

## المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا

واجهت التنمية في جميع بلدان العالم مشكلة تتعلق بالتمويل، الذي من دونه تفشل جميع الخطط، ونظراً للتحولات العالمية في مجال تمويل التنمية، بدأت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ طابعًا تنافسيًا بين عدد من اقتصادات العالم، إذ يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهمًا من مصادر التمويل، وبخاصة في الدول النامية، ومنها الدول الإفريقية، حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وتتسابق معظم الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك، من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، وتقديم عدد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي. وسنتعرض في هذا المحور لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عمومًا.

منذ وقت ليس بالقريب، بدأت حركة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، حيث شهدت إفريقيا موجة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية بحثًا عن الموارد الطبيعية، وبحثًا عن الأسواق، وبشكل رئيس للصناعات التحويلية والتجهيزية. في الماضي، ارتبطت الجاذبية ارتباطاً وثيقاً بامتلاك الموارد الطبيعية، أو بتوافر سوق محلية كبيرة، وقد أصبحت القدرة التنافسية ترتبط بالموقع؛ وصلاحيته للاستثمار والتصدير، بوصف ذلك المحدد الرئيس للجاذبية.

وقد ارتفعت التدفقات الداخلة إلى إفريقيا، حيث شهد معظم المتلقين للاستثمارات في جميع أنحاء القارة ارتفاعاً معتدلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تضاعف إجمالي القارة إلى أكثر من الضعف في النصف الثاني من عام ٢٠٢١م. وعلى سبيل المثال، قفزت التدفقات -عموماً- كاستثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة إلى جنوب إفريقيا إلى ٤١ مليار دولار (من ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٢٠م)؛ بسبب مبادلة أسهم بقيمة ٤٦ مليار دولار بين شركة «ناسبرز» الجنوب إفريقية متعددة الجنسيات ووحدة الاستثمار «بروسوس» المدرجة في هولندا[١].

بالنسبة لتدفقات الاستثمار إلى القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في الاقتصادات الإفريقية، فقد عانت القارة بشكل كبير خلال جائحة كورونا؛ مع انخفاض في جميع القطاعات تقريباً، ولكن ارتفعت القيمة المجمعة للاستثمارات التأسيسية المعلنة وصفقات تمويل المشاريع، التي كانت -في الأغلب- بسبب عدد صغير من الصفقات الكبيرة جداً في قطاع الطاقة المتجددة.

عند النظر إلى اتجاهات الاستثمار في البلدان الإفريقية من منظور تنمية القدرات الإنتاجية، تظهر نقاط ضعف هيكلية، ويظهر أن عددًا من القطاعات تضررت بشدة في مرحلة وباء كورونا، حيث انخفضت مشاريع الاستثمار المهمة لتنمية القطاع الخاص والتغيير الهيكلي جزئياً؛ مما أدى إلى تفاقم الانكماش في مشاريع رأس المال الطبيعي (الاستخراجي)، التي تعدُّ -تقليدياً- جزءاً مهماً من الاستثمار في عدد من البلدان الإفريقية.

ولمدة طويلة، كان الاستثمار الأجنبي المباشر، يأتي -بشكل شبه حصري- من البلدان الصناعية الكبرى، لكن في الآونة الأخيرة، اتسعت مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وبرز عدد من البلدان النامية بوصفها مصادر لتدفق الاستثمار بحد ذاتها، فالروابط الإقليمية مهمة -أيضًا- للاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة.

انخفض الاستثمار الأجنبي الخاص في إفريقيا -بشكل كبير- نتيجة وباء كورونا (COVID-19)، مع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة بنحو ١٦٪ في عام ٢٠٢٠م[٢]. ومع ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تحويلية للمنطقة، وهو أمر حاسم للمساعدة في حث إفريقيا لتسير في الطريق نحو الاستدامة والنمو على المدى الطويل.

والجدول اللاحق، يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة لإفريقيا في المدة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢١م. حيث بلغ حجم التدفقات النقدية في عام ٢٠١٩م، نحو ٤٥ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢٠م، انخفض إلى نحو ٣٩ مليار دولار؛ بسب جائحة كورونا، بينما ارتفع إلى نحو ٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، بنسبة نمو بلغت نحو ١٤٧٪، وتركزت معظم هذه التدفقات في إفريقيا جنوبي الصحراء بأكثر من الضعف، مقارنة بالتدفقات في شمالي إفريقيا[٣].

| الإقليم | ٢٠١٩م | ٢٠٢٠م | ٢٠٢١م | نسبة النمو ٢٠٢٠م/٢٠٢١م |
|---|---|---|---|---|
| إفريقيا | ٤٥ | ٣٩ | ٩٧ | ١٤٧٪ |
| شمال إفريقيا | ١٤ | ١٠ | ٩ | -١٣٪ |
| إفريقيا جنوب الصحراء | ٣٢ | ٢٩ | ٨٨ | ٢٠٠٪ |

جدول رقم (١): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا بين عامي: ٢٠١٩م و٢٠٢١م (مليار دولار)[٤].

وعموماً، تعدُّ إفريقيا قارة واعدة لاستقبال حجم كبير من التدفقات الأجنبية الداخلة، وذلك؛ لعدد من الاعتبارات أهمها[٥]:

- تنفيذ الدول الإفريقية عددًا من الإصلاحات الاقتصادية؛ لتحسين بيئة الأعمال لديها.
- سعي عدد من الدول الإفريقية -على المستوى الوطني- إلى إصلاح الاقتصاد الكلي، وترسيخ مبادئ الحوكمة.
- وجود عدد من الميزات المحددة للمنافسة في الدول الإفريقية، تتمثل في: إصلاحات جادة لبيئة الأعمال، والنمو السكاني المتزايد، وهو الذي يعدُّ -بدوره- تحدياً تنموياً.
- القارة الإفريقية قارة شابة، فأكثر من ٦٠٪ من مواطنيها أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وهو ما يعني أن: مستقبل التنمية في القارة يرتكز -أساسًا- على العنصر البشري، فهذه القوة البشرية الكبيرة تحقق وفرة في القوى العاملة في سوق العمل، وتخفض تكلفة التشغيل والإنتاج، مما يخلق عددًا من الفرص أمام الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة.
- تزايد معدلات نمو المناطق الحضرية، وتزايد فئة متوسطي الدخل، التي ازدادت بضعفي معدلاتها في الـ٣٠ عاماً الأخيرة، ومن المنتظر أن يبلغ حجمها ١,١ مليار نسمة في عام ٢٠٦٠م، أي: بنسبة تقدر

بنحو ٤٢٪ من السكان. وكل ذلك، يزيد من حجم الطلب المتوقع على مشروعات البنية التحتية، ويزيد من فرص الاستثمار.

- امتلاك إفريقيا وفرة في الموارد الطبيعية، التي تعد ركيزة أساسية لسلاسل القيمة المضافة، وامتلاكها -كذلك- ميزة نسبية في القطاعات: المصرفية، والاتصالات، والبنية الأساسية، وهي القطاعات التي تقود النمو الاقتصادي في القارة، وتعدُّ هذه القطاعات فرصة واعدة أمام الاستثمار الأجنبي.
- العائد من الاستثمار في إفريقيا هو الأعلى في العالم، فتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن إفريقيا تتصدر معدلات عوائد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٦].
- كما تزداد أعداد المناطق الاقتصادية الخاصة في القارة الإفريقية، إضافة إلى القيام بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة للقارة الإفريقية في يوليو عام ٢٠١٨م، ودخولها حيز النفاذ في يناير عام ٢٠٢١م، ليمثل ميزة إضافية مهمة، ستنعكس إيجابياً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصاً في قطاعات التصنيع والخدمات. ومن المنتظر، أن تشجع إزالة التعريفات الجمركية المستثمرين الأجانب على الدخول في السوق الإفريقية، كما ستسهم الاتفاقية في زيادة التكامل الإقليمي بين دول القارة، وتعزيز سلاسل القيمة المضافة، ودفع عمليات الاستثمار البيني في إفريقيا[٧].

## المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي إفريقيا

على مدى العقد المنصرم، كان شرقي إفريقيا المنطقة الأسرع نمواً في إفريقيا، وموطنًا لعدد من الدول التي تعدُّ الأسرع نمواً بين اقتصادات العالم، وهذه الدول هي: كينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا، وبوروندي، وإثيوبيا. وهي دول ذات تنوع اقتصادي كبير وواضح؛ يراوح بين: مستوى الخدمة العالي في كينيا، والقدرة والبنية التحتية الضخمة للاستثمار في إثيوبيا، وقطاع السياحة وتطوير الطموحات اللوجستية في تنزانيا، وكل هذه الدول لديها بيئات سياسات دقيقة، وتوفر فرصاً استثمارية فريدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أوضح تقرير «الأونكتاد» عام ٢٠٢١م، تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي إفريقيا، وتراجعه إلى نحو ٦,٥ مليار دولار، أي: أقل بنسبة ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م، وسجلت إثيوبيا التي تستأثر بأكثر من ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي إفريقيا انخفاضاً بنسبة ٦٪ في التدفقات الواردة إليها؛ لتصل إلى نحو ٢,٤ مليار دولار[٨].

أدى التكامل الإقليمي دوراً رئيساً في تعزيز التجارة البينية في شرقي إفريقيا، وزيادة فرص المنطقة في الوصول إلى الأسواق العالمية. ومنذ إنشاء منظمة «جماعة تنمية دول شرق إفريقيا» (EAC) (EAST AFRICAN COMMUNITY) في عام ٢٠٠٠م ، نفذت المنظمة -بشكل سريع- تغييرًا مؤسسيًا؛

حول مجموعة دول شرقي إفريقيا إلى واحدة من أكثر الكتل التجارية ديناميكية في القارة، إذ كانت المنظمة محركاً رئيسياً لتطوير البنية التحتية في شرقي إفريقيا، وخفضت -بشكل تدريجي- التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية، والاختناقات في المنطقة، مما ساعد الأعضاء على زيادة أدائهم التجاري. وقد تأسست المنظمة في الأصل من قبل: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وانضم إلى (EAC) مؤخرًا: رواندا، وبوروندي، وجنوب السودان. وعلى الرغم من أن إثيوبيا ليست عضواً فيها، إلا أنها تتعاون -بشكل وثيق- مع مجموعة شرقي إفريقيا في مشاريع البنية التحتية، ووقعت عدة اتفاقيات؛ لتعزيز تجارتها مع مجموعة شرقي إفريقيا[٩].

## المحور الثالث: الاقتصادين الكيني والإثيوبي، وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

### أ- الاقتصاد الكيني

يعدُّ اقتصاد كينيا اقتصادًا قائمًا على السوق، مع نظام تجارة خارجية متحرر، وعدد قليل من الشركات الحكومية. وتضم قائمة النشاط الاقتصادي الرئيس فيها: الزراعة، وصيد الأسماك، والتعدين، والطاقة، والتصنيع، والسياحة والخدمات المالية. وبحلول عام ٢٠١٩م، قُدّر حجم الناتج المحلي الإجمالي لكينيا؛ بقيمة بلغت نحو ٩٩,٢٤٦ مليار دولاراً أمريكياً، أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت نحو ٢,٠١٠ دولار أمريكي؛ ما يجعل كينيا تحتل المرتبة الـ ٦٢ في ترتيب أكبر اقتصادات العالم[١٠].

وتُعدُّ الحكومة الكينية حكومة مُشجعة للاستثمار عمومًا، فقد أقرت عددًا من الإصلاحات التنظيمية؛ لتسهيل الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، بما في ذلك، إنشاء منطقة تجارة حرة. وتُشكّل التحويلات المالية من المغتربين الكينيين في كل من: الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا -جزءاً كبيراً ومتزايداً من التدفقات المالية الأجنبية في كينيا[١١].

وبحلول سبتمبر عام ٢٠١٨م، كانت التوقعات الاقتصادية لكينيا تتسم بالإيجابية، مع نمو متوقع للناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦٪، ويرجع ذلك -بشكل كبير- إلى التوسع في قطاعات: الاتصالات، والنقل، والبناء، وإلى الانتعاش في الزراعة. وكانت هذه التحسينات مدعومة بمجموعة كبيرة من العمالة المحترفة وذات المستوى المرتفع من التعليم. كما أن هناك مستوى مرتفع من الإلمام الرقمي والتكنولوجي والابتكار في كينيا، ولا سيما بين الشباب الكينيين. وفي عام ٢٠١٨م، صنّف البنك الدولي كينيا في المرتبة ٦١ في ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، إذ تحسّن التصنيف من المرتبة ٨٠ في عام ٢٠١٧م (من أصل ١٩٠ دولة)[١٢]. على سبيل المقارنة مع جيرانها، تتميز كينيا ببنية تحتية مادية واجتماعية مطوّرة على نحو جيد[١٣]. وفي عام ٢٠٢٠م، احتلت كينيا المرتبة ٥٦ في تصنيف البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال التجارية، بعد أن كان ترتيبها ٦١ في عام ٢٠١٩م (من أصل ١٩٠ دولة).

وبالنظر إلى أهم المؤشرات الاقتصادية في كينيا، في المدة من عام ٢٠١٧م إلى عام ٢٠٢١م، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي كان في حدود ٧٩,٢١٢ مليار دولار عام ٢٠١٧م، وتزايد بشكل مطرد في عام ٢٠١٨م، إذ وصل إلى نحو ٨٩,٢٠٥ مليار دولار، وإلى نحو ٩٩,٢٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩م، وإلى نحو ١٠٩,١١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، وإلى نحو ١١٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١م[١٤]. إذ يعدُّ الناتج المحلي الإجمالي واحدًا من أهم المحددات التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة الاستثمارات التي تبحث عن سوق.

ويوضح الشكل -أدناه- حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى كينيا، ويوضح حجم النمو في الاستثمارات الأجنبية في العشر سنوات الأخيرة، التي بلغت قمتها في عام ٢٠١٨م، إذ وصلت إلى نحو ١٦٠٠٠ مليار دولار أمريكي.

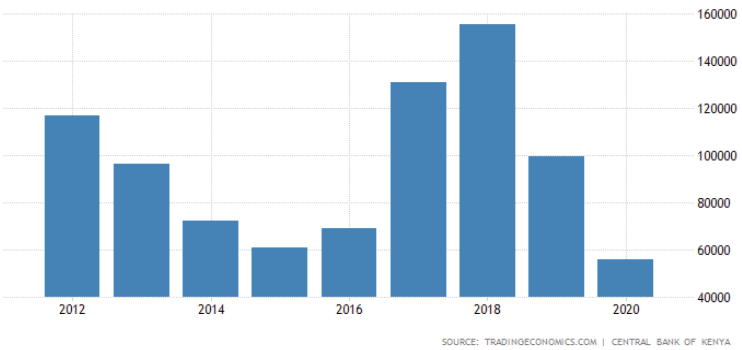


شكل رقم (١): الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى كينيا، في المدة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠٢٠م (مليار دولار)[١٥].

وتعدُّ كينيا نشطة في التكتلات التجارية الإقليمية، مثل: السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)، ومجموعة شرقي إفريقيا (EAC)، وهي شراكة اقتصادية بين كينيا وأوغندا وتنزانيا. وقد كان الهدف من (EAC) هو إنشاء سوق مشتركة للدول الثلاث على منوال الاتحاد الأوربي، ومن بين الخطوات المبكرة نحو الاندماج، الاتحاد الجمركي؛ الذي ألغى الرسوم على السلع والحواجز التجارية غير الجمركية بين الأعضاء.

والوجهات الرئيسة للصادرات الكينية، هي: أوغندا، وتنزانيا، والمملكة المتحدة، وهولندا. والمُوّردّون الرئيسيون، هم: الصين، والهند، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا.

والتوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى كينيا بين عامي: ٢٠١٨م و٢٠١٩م، يتكون من: الاستثمارات الإفريقية؛ بنسبة بلغت نحو ٢٧,٣٪ و٢٧,٢٪ على التوالي. ومجموعة دول أمريكا؛ بنسبة

بلغت نحو ١٢٪ و١١,٥٪ على التوالي. ومجموعة الدول الآسيوية؛ بنسبة بلغت نحو ١٠,١٪ و١٠٪ على التوالي. ومجموعة الدول الأوروبية بشقيها الشرقي والغربي؛ بنسبة بلغت نحو ٣٤,٧٪ و٣٢,٦٪ على التوالي. وأستراليا بنسبة بلغت نحو ٢,١٪ و٢,١٪ على التوالي. والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية بنسبة بلغت نحو ٨,٦٪ و ٩٪ على التوالي. أما بقية الدول الأخرى فقد بلغت نسبة قدرها نحو ١١,٨٪ و ١١,٦٪ على التوالي[١٦].

والتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي: ٢٠١٨م و٢٠١٩م، فيتمثل في أن معظم الاستثمارات الأجنبية في كينيا، تتركز في قطاع التأمين والأنشطة التمويلية؛ بنسبة قدرها نحو ٣٨,٨٪ و٣٣,٢٪ على التوالي. تليها الاتصالات والمعلومات بنسبة تقدر بنحو ١٧,١٪ و١٦,١٪ على التوالي. القطاع الصناعي بنسبة قدرها نحو ١٥,٥٪ و١٤,٨٪ على التوالي. وقطاع التجزئة والخدمات بنسبة قدرها نحو ١٢,٧٪ و١٥,٤٪ على التوالي. والقطاع الزراعي والغابات والصيد بنسبة قدرها نحو ٧,٥٪ و٧,٨٪ على التوالي[١٧].

### ب- سياسات الاستثمار الأجنبي في كينيا

كانت السياسات الكينية بشأن الاستثمار الأجنبي مواتية -عمومًا- منذ الاستقلال، مع تشديد القيود بين الحين والآخر؛ لتشجيع «أفرقة» الشركات. وتم ضمان الملكية للمستثمرين الأجانب، والحق في تحويل أرباح الأسهم والإتاوات ورأس المال. وفي سبعينيات القرن الميلادي المنصرم، منعت الحكومة الاستثمار الأجنبي؛ ما لم يكن هناك -أيضاً- بعض المشاركة الحكومية في ملكية المشروع.

على الرغم من هذه القيود، ما يزال نحو ٦٠٪ و٧٠٪ من الصناعة مملوكة للخارج، ويمكن إرجاع جزء كبير من هذا إلى عمليات نقل الأصول الاحتيالية من قبل المستعمرين البريطانيين في أثناء الانتقال إلى الاستقلال، وأدى ذلك إلى انتشار الفقر، وشجع الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومع ذلك، حققت كينيا نجاحاً اقتصادياً أكبر، ونجاحاً أكبر في تحسين نوعية الحياة الخاصة بها، مقارنة بعدد من جيرانها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

### ت- الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا

تعدُّ إثيوبيا من الدول النامية، والزراعة فيها هي النشاط الاقتصادي الرئيس للبلاد، إذ تعتمد إلى حد كبير على الزراعة، التي تمثل نحو ٤٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ويعمل بالزراعة نحو ٨٥٪ من قوى العمل، و١٠٪ في الأعمال الخدمية والحكومية، و٥٪ في مجال الصناعة. ويُعَدُّ التعدين والصيد من الأنشطة الاقتصادية الأقل انتشاراً. ومن ناحية أخرى، فإنَّ الدولة تهيمن على اقتصاد البلاد[١٨].

ولدى إثيوبيا واحد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان. و تُجري الحكومة خصخصة لعدد من العقارات التي كانت مملوكة لها، ومع ذلك، فإن بعض القطاعات، مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل الجوي والبري؛ ما زالت بأيدي الحكومة، ومن المتوقع أن تظل تحت سيطرة الدولة في المستقبل المنظور[١٩].

وبالنظر إلى أهم المؤشرات للاقتصاد الكلي في إثيوبيا، يلاحظ النمو المتواصل في الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢١م، وكذلك، الزيادة في معدل نصيب الفرد، والزيادة في معدل النمو السنوي، مع انخفاض في معدلات التضخم للمدة نفسها[٢٠].

وجميع هذه المؤشرات، تفيد بأن إثيوبيا تعدُّ سوقًا جيدة لكثير من الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة قطاعات التصنيع والنقل والخدمات؛ لما تتمتع به من استقرار، ونمو في مؤشرات الاقتصاد الكلي في العشر سنوات الأخيرة، إضافة إلى توافر الموارد المادية والبشرية لدعم الأعمال.

ففي عام ٢٠١٩م، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى إثيوبيا نحو ٢،٥٤٨ مليون دولار أمريكي. على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية لإثيوبيا تقلبت -بشكل كبير- في السنوات الأخيرة، إلا أنها كانت تميل إلى الزيادة خلال المدة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٩م، لتنتهي عند نحو ٢،٥٤٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م[٢١].

### ث- قطاعات الاستثمار المسموح بها للمستثمرين الأجانب في إثيوبيا[٢٢]

**أولاً:** القطاعات المتاحة للاستثمار المشترك مع الحكومة، وتتمثل في: صنع الأسلحة والذخائر والمتفجرات المستخدمة كأسلحة أو لصنع أسلحة، استيراد الطاقة الإلكترونية وتصديرها، وخدمات النقل الجوي الدولي، والنقل السريع بالحافلات، والخدمات البريدية؛ باستثناء خدمات البريد السريع.

**ثانياً:** القطاعات المتاحة للاستثمار المشترك مع المستثمرين المحليين، وتتمثل في: خدمات وكالات الشحن، وخدمات النقل الجوي الداخلي، وخدمات النقل العام عبر البلاد باستخدام حافلات تتسع لأكثر من ٤٥ راكباً، وخدمات النقل الجماعي الحضري ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة، وخدمات الإعلان والترويج، والخدمات السمعية والبصرية وإنتاج وتوزيع الأفلام وتسجيلات الفيديو، وخدمات المحاسبة والمراجعة.

## الخاتمة والتوصيات

على الرغم من المجهودات الكبيرة للدولتين في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونجاحهما في جذب كثير منها، إلا أنهما تحتاجان إلى المزيد من الإصلاحات، لكن من وجهة أخرى، فإن الدولتين تتمتعان بموارد

اقتصادية طبيعية جاذبة، إضافة إلى كبر حجم السوق في الدولتين، مما يجعل منهما دولاً جاذبة من ناحية البحث عن الموارد والسوق.

ويمكن النظر فيما يأتي على سبيل الفائدة:

١- تعزيز البيئة الاستثمارية عمومًا، من خلال التركيز في الهشاشة والاعتراف بالتكامل؛ بين جذب الاستثمار، وتعزيز المرونة، والتنمية الشاملة.

٢- يمكن لصانعي السياسات اعتماد مناهج تعالج الأبعاد المختلفة للضعف، إضافة إلى مواءمة إستراتيجيات الاستثمار وأهدافه، مع أولويات التنمية الوطنية، والقدرة على الصمود والشمولية.

٣- إظهار الالتزام السياسي إزاء الاستقرار القانوني، وبلورة الأسس اللازمة لبناء إطار قانوني سليم للاستثمار.

٤- تعدُّ أحكام حماية الاستثمار القوية والشفافة ضرورية أكثر من أي وقت مضى؛ لمعالجة شواغل المستثمرين في اقتصاد الدولتين.

٥- يمكن للإطار القانوني الدولي للاستثمار أن يقدم ضمانات إضافية للمستثمرين، ولكن أسفرت مرحلة عدم الاستقرار عن انتهاكات متزايدة، مما أدى إلى منازعات معقدة ومكلفة بين المستثمرين والدول.

٦- النظر في اعتماد تدابير وأدوات ترمي إلى التخفيف من المخاطر الحقيقية والمتصورة التي تهدد الاستثمار، وذلك، بتعزيز الروابط التجارية والنزاهة والسلوك التجاري المسؤول، التي تعدُّ عناصر أساسية لزيادة إلمام المستثمرين الأجانب ودخولهم إلى السوق، والتقليل من حالة عدم اليقين.

٧- استخدام أدوات إضافية وآليات نقل المخاطر، مثل: التأمين ضد المخاطر السياسية.

## الهوامش والإحالات:


(1) United Nations Conference on Trade and Development, *Global Foreign Direct Investment Rebounded Strongly in 2021, But the Recovery is Highly Uneven* (UNCTAD, 2022), https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-rebounded-strongly-2021-recovery-highly-uneven.

(2) World Bank, *Driving Foreign Direct Investment (FDI) to Africa*, (World Bank, 2021), https://live.worldbank.org/driving-foreign-direct-investment-to-africa.

(3) UNCTAD, *INVESTMENT TRENDS MONITOR Issue 40*, (UNCTAD, 2022), https://unctad.org/system/files/official-document/diaeiainf2021d3_en.pdf.

(4) UNCTAD, *INVESTMENT TRENDS MONITOR Issue 40*. https://unctad.org/system/files/official-document/diaeiainf2021d3_en.pdf

(٥) «الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يتضخم مع الإصلاحات»، الشرق الأوسط، (٢٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://aawsat.com/home/article/1963051/الاستثمار-الأجنبي-المباشر-في-أفريقيا-يتضخم-مع-الإصلاحات.

(6) UNCTAD, *FDI in Africa Hits Record, and Continent has Highest Returns on Invesment of all Developing Regions* (UNCTAD, 2008), https://unctad.org/press-material/fdi-africa-hits-record-and-continent-has-highest-returns-invesment-all-developing.

(7) UNCTAD, *African Continental Free Trade Area Phase II Negotiations: A Space for a Competition Protocol? No. 56* (UNCTAD, 2020), https://unctad.org/webflyer/african-continental-free-trade-area-phase-ii-negotiations-space-competition-protocol.

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١م، الاستثمار في انتعاش مستدام (الأونكتاد، ٢٠٢١م)، ١١، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf.

(9) U.S. Chamber of Commerce and the Africa Expert Network, *Building the Future: A Look at the Economic Potential of East Africa* (U.S. Chamber of Commerce, 2015), https://www.uschamber.com/assets/archived/images/documents/files/022958_intl_east_africa_trade_summary_final.pdf.

(10) International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database April 2019: Selected Countries and Subjects* (Washington DC: IMF, 2019), accessed January 11, 2022, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2019/01/weodata/weorept.aspx?pr.x=33&pr.y=15&sy=2017&ey=2021&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=664&s=NGDPD,PPPGDP,NGDPDPC,PPPPC,PCPIPCH&grp=0&a=.

(11) Healy Consultants, *Kenya employment and residence visas in 2022* (Healy Consultants, 2022), https://www.healyconsultants.com/kenya-company-registration/formation-support-services/.

(١٢) «ممارسة أنشطة الأعمال»، البنك الدولي، الاسترجاع في: ١٢، يناير، ٢٠٢١م، http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/kenya

(13) Kenya National Bureau of Statistics (KNBS), *Economic Survey 2018* (KNBS, 2018), https://www.knbs.or.ke/download/economic-survey-2018/.

(14) World Bank, *World Economic Outlook Databases* (World Bank, 2021), https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/world-economic-outlook-databases#sort=%40imfdate%20descending.

(١٥) «كينيا - الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٤-٢٠٢٠ معطيات | ٢٠٢١-٢٠٢٢ التوقعات»، اقتصاديات التجارة، الاسترجاع في: ١٢، يناير، ٢٠٢٢م، https://ar.tradingeconomics.com/kenya/foreign-direct-investment.

(16) KENYA NATIONAL BUREAU OF STATISTICS, *Foreign Investment Survey 2020 Report* (KNBS, 2020), 10, https://www.centralbank.go.ke/wp-content/uploads/2021/08/Foreign-Investment-Survey-2020-Report.pdf.

(17) KENYA NATIONAL BUREAU OF STATISTICS, *Foreign Investment Survey 2020 Report* (KNBS, 2020), 17, https://www.centralbank.go.ke/wp-content/uploads/2021/08/Foreign-Investment-Survey-2020-Report.pdf.

(18) The World Factbook, "Ethiopia," *The World Factbook*, accessed January 14, 2022, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/.

(19) The World Factbook, "Ethiopia," *The World Factbook*, accessed on January 14, 2022, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/.

(20) Report for Selected Countries and Subjects, *International Monetary* accessed on January 30, 2022, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2017/01/weodata/weorept.aspx?sy=1980&ey=2022&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=644&s=NGDP_R,NGDPDPC,PPPEX&grp=0&a=&pr.x=27&pr.y=3,.

(21) KNOEMA, Ethiopia - *Net Foreign Direct Investment Inflows in Current Prices* (KNOEMA, 2019) accessed on January 14, 2022, https://knoema.com/atlas/Ethiopia/topics/Economy/Balance-of-Payments-Capital-and-financial-account/Net-FDI-inflows.

(22) Fikadu Asfaw and Associate Law Office, *Sectors of Investment permitted for foreign Investors in Ethiopia* (FALO, 2020), https://ethiopianlaw.com/sectors-of-investment-open-for-foreign-investors-in-ethiopia/.

# العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرقي إفريقيا

**محمد زكريا فضل**، باحث اقتصادي مهتم بشؤون وسط إفريقيا الاقتصادية والاجتماعية، بانغي، إفريقيا الوسطى.

**الكلمات المفتاحية**

**(قانون أغوا، اتفاقية تيفا، الولايات المتحدة، شرقي إفريقيا، العلاقات التجارية، الاستثمار، التعاون الاقتصادي)**

**صاحَب المدة التي أعقبت الركود العالمي في عام ٢٠٠٨م انكماش عالمي، وانخفاض في أسعار السلع الأساسية، وأثر سلبيٍّ في اقتصادات الموارد على مستوى العالم، وفي إفريقيا خصوصًا. ومع ذلك، أثبتتْ بعض الدول الإفريقية قدرتها على الصمود، وأظهرت نمواً متسارعاً ومُطّرِداً نسبيّاً، وأصبحت بعض الدول الإفريقية بيئات جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وصفقات التبادل التجاري. ولكن، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لوحظ انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا؛ إذْ بلغ نسبة ١٦٪ في عام ٢٠٢٠م، ليصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي. وفي منطقة شرقي إفريقيا تحديداً، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كينيا وتنزانيا وأوغندا وإثيوبيا ورواندا وبوروندي؛ من ٦,٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩م، إلى نحو ٥,٠٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م[١]. وقد عَزَى تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١م، الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، سبب هذا الانخفاض؛ إلى تأثيرات جائحة كورونا، والتوترات السياسية والأمنية في القارة الإفريقية[٢].**

**تُوّجت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة شرقي إفريقيا ببعض الاتفاقيات والبروتوكولات، التي وُقِّعَتْ بين الولايات المتحدة وبعض المنظمات الاقتصادية الإقليمية في شرقي إفريقيا (وأحيانًا بشكل ثنائي مع بعض الدول). وأبرز هذه الاتفاقيات والبروتوكولات، هي: قانون النمو والفرص في إفريقيا «أغوا»، واتفاقيات إطار التجارة والاستثمار «تيفا».**

وقانون النمو والفرص في إفريقيا «أغوا»، الذي وُقّع في ١٨ مايو عام ٢٠٠٠م، هو برنامج تجاري؛ يهدف إلى إقامة علاقات تجارية قوية بين الولايات المتحدة وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وينص على اتفاقية تجارة تفضيلية بين الولايات المتحدة ودول مختارة في المنطقة. ويهدف قانون «أغوا» -أساسًا- إلى إزالة العوائق التجارية، وإلغاء التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والدول الموقعة لهذه الاتفاقية، أو تخفيض التعرفة إلى أدنى مستوياتها[٣]. أما اتفاقيات إطار التجارة والاستثمار «تيفا»، فهي اتفاقية توفر أطرًا ومبادئ إستراتيجية للحوار حول قضايا التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والأطراف الأخرى المشاركة فيها. على الرغم من اختلاف أسماء الاتفاقيات بين الولايات المتحدة وبعض الدول، إلا أنها تعمل -في النهاية- كمنتدى للولايات المتحدة، تلتقي من خلاله الحكومات الأجنبية، وتناقش القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ بهدف تحسين التعاون الاقتصادي، وتعزيز فرص التجارة والاستثمار، وتسهيل إمكانية الوصول إلى السلع والموارد الاقتصادية وسُبل نقلها إلى السوق الأمريكية[٤].

وبناءاً عليه، تهدف هذه الدراسة، إلى تسليط الضوء على تحليل العلاقات التجارية، ومستويات تدفقات الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى دول شرقي إفريقيا، مُركّزة في ستّ دول، هي: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، وإثيوبيا، ورواندا، وبوروندي. وسعت هذه الورقة، إلى تحديد حجم استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في شرقي إفريقيا، من خلال رصد آفاق الاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول عينة الدراسة؛ بشيء من التفصيل، بحسب المعطيات المتوافرة لكل دولة.

يُعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً تحويليًا مهمًا للقارة الإفريقية، وهو أمر حاسم للمساعدة في دفع إفريقيا للمضي قُدمًا نحو الاستدامة والنمو على المدى الطويل. وعلى هذا الأساس، حرصت كثير من دول القارة الإفريقية على العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لتمويل بعض مشاريع القطاع الخاص والمشاريع السيادية. ومن خلال الشكل رقم (١) (اللاحق)، سيتضح لنا، أنّ: منطقة شرقي إفريقيا تحتلّ المرتبة الرابعة بعد مناطق شمالي إفريقيا وغربيها ووسطها، من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، بمجموع تدفقات نقدية قدرها نحو ٧,٧٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٩م، ونحو ٦,٤٦١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠م، مسجلة انخفاضًا بنسبة ١٦,٤٪؛ متأثرة بجائحة كورونا، وببعض التوترات السياسية والأمنية في المنطقة[٥]. وهناك دول أجنبية عديدة، لديها استثمارات مباشرة في دول شرقي إفريقيا، ولكن هذه الدراسة، ستسلط الضوء على العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرقي إفريقيا فقط.

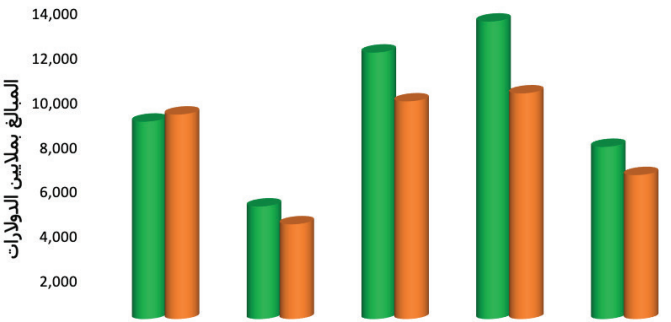


| | وسط إفريقيا | جنوب إفريقيا | غرب إفريقيا | شمال إفريقيا | شرق إفريقيا |
|---|---|---|---|---|---|
| 2019 | 8,858 | 5,051 | 11,958 | 13,350 | 7,726 |
| 2020 | 9,177 | 4,252 | 9,768 | 10,127 | 6,461 |

الشكل رقم (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا(٦).

## آفاق الاستثمار بين الولايات المتحدة ودول شرقي إفريقيا

وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإنّ أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أسواق ناشئة، وبالتالي، تعتبرها إدارة الاستثمارات الأمريكية فرصة ثمينة؛ لتعزيز صادرات الشركات الأمريكية. ولهذه الأهمية وغيرها، اهتم قسم الشؤون الإفريقية بمكتب الممثل التجاري الأمريكي United States Trade Representative (USTR) بتطوير سياسة التجارة والاستثمار الأمريكية لـ ٤٩ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو المسؤول عن التنسيق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية ذات الشأن. إذْ يتولى مهمة المفاوضات، وتنفيذ السياسات والأهداف التجارية والاستثمارية للولايات المتحدة في الدول المستهدفة(٧).

وتسعى إدارة مكتب الممثل التجاري الأمريكي، إلى توسيع أسواق السلع والخدمات الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعزيز التنمية الاقتصادية الإفريقية، من خلال زيادة التجارة العالمية والإقليمية والثنائية. ومن أبرز مهمات المكتب، الإشراف على تنفيذ قانون النمو والفرص في إفريقيا «أغوا»(٨)، الذي أُسِّسَ عام ٢٠٠٠م. وهو برنامج يقدم امتيازات تجارية، أهمها: الإعفاءات من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة لجميع المنتجات الإفريقية تقريبًا، وبذلك، يعدّ حجر الزاوية للمشاركة الأمريكية الإفريقية في التجارة والاستثمار. وأدى قانون «أغوا» دورًا محوريًا في توسيع الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة وتنويعها، وفي الوقت نفسه، عمل على تعزيز بيئة أعمال مشجِّعة في عدد من الدول الإفريقية، من خلال تطبيق متطلبات الأهلية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في عام ٢٠١٥م، مدّد الكونجرس الأمريكي قانون «أغوا» ليستمر حتى عام ٢٠٢٥م. ويعمل مكتب إفريقيا بشكل وثيق مع وكالات أمريكية أخرى، تدعم بناء القدرات لزيادة الاستفادة من برنامج «أغوا»، فضلاً، عن التنسيق المستمر لدعم الحكومة الأمريكية للتفاوض، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. فالمكتب في الوقت الحاضر، يقود الجهود للتفاوض على اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين كينيا -خصوصاً- والولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف جعل هذه الاتفاقية بمثابة نموذج لاتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية مع دول إفريقية أخرى[٩].

## حجم الاستثمارات الأمريكية في شرق إفريقيا وحجم التبادل التجاري

وقانون «أغوا» سالف الذكر، يُحَدَّث بشكل دوري (سنوي تقريبًا)؛ ليحدد الدول المؤهلة للاستفادة من الاتفاقية المبرمة من عدم أهليتها. ففي عام ٢٠١٩م، وجدنا كلاً من: كينيا، وتنزانيا، ورواندا، وأوغندا؛ تقع في قائمة الدول المؤهلة للاستفادة من فرص قانون «أغوا»، بينما لم تكن إثيوبيا وبورندي من الدول المؤهلة. علاوة على ذلك، هناك اتفاقيات وبروتوكولات تجارية واستثمارية أخرى، وُقعَّت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المنظمات الاقتصادية الإقليمية في شرقي إفريقيا، وأحيانًا كانت ثنائية مع بعض الدول.

ففي عام ٢٠٠٨م، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات إطار التجارة والاستثمار Trade and Investment Framework Agreements (TIFA) [١٠] مع مجموعة شرقي إفريقيا (EAC)[١١]، ومع السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها «الكوميسا»[١٢] في عام ٢٠٠١م. وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبورندي؛ أعضاء في كلتي المنظمتين الإقليميتين، أما إثيوبيا فلم تكن مؤهلة للاستفادة من قانون «أغوا» في عام ٢٠١٩م، ولكنها كانت عضوًا في السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها «الكوميسا». والجدول رقم (١) (أدناه)، يوضّح حجم التبادل التجاري والاستثمارات الأمريكية مع دول شرقي إفريقيا.

| الدولة | الترتيب في قائمة المستوردين من أمريكا | الترتيب في قائمة المصدرين إلى أمريكا | الصادرات إلى أمريكا | الواردات من أمريكا | الميزان التجاري (عجز/فائض) | الاستثمارات الأمريكية المباشرة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كينيا | ١٠٩ | ٨٦ | ٦٦٧ | ٤٠١ | ٢٦٦ | ٣٥٣ |
| إثيوبيا | ٧٧ | ٨٨ | ٥٧٢ | ١٠٠٠ | -٤٤٢ | غير متاح |
| تنزانيا | ١١٨ | ١١٩ | ١٣٠ | ٣٣٣ | -٢٠٣ | ١٥٠٠ |
| أوغندا | ١٥٠ | ١٢٧ | ١٠ | ٢ | ٨ | ١٠٠٠ |
| رواندا | ١٨٩ | ١٤٣ | ٤٦ | ١٩ | ٢٧ | ١١ |

| الدولة | الترتيب في قائمة المستوردين من أمريكا | الترتيب في قائمة المصدرين إلى أمريكا | الصادرات إلى أمريكا | الواردات من أمريكا | الميزان التجاري (عجز/فائض) | الاستثمارات الأمريكية المباشرة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بوروندي | ٢١٣ | ١٧٤ | ١٠ | ٢ | -٥٤٦ | ١٠٠٠ |
| المجموع | - | - | ١,٤٣٥ | ١,٧٥٧ | - | ٣٨٦٤ |

جدول رقم (١): حجم الاستثمارات الأمريكية في شرق إفريقيا وحجم التبادل التجاري الثنائي (مليون دولار)[١٣].

وبحسب البيانات المتاحة، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في دول شرقي إفريقيا هو استثمار في الأسهم، إذْ تقيس أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر المستوى الإجمالي للاستثمار المباشر في نقطة زمنية معينة، وعادةً، ما تكون ربع سنوية أو سنوية. فرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في قطاع الأسهم، هو قيمة حقوق ملكية المستثمرين الأجانب في الشركات المحلية، وأحيانًا، يتضمن صافي القروض الممنوحة لتلك الشركات، ويقتضي أن يكون بنسب عالية؛ قد تؤدي إلى الاستحواذ، وهو يختلف عن الاستثمار الأجنبي في المحفظة المالية. وتُقاس أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار الأمريكي عادةً[١٤].

## تحليل العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة ودول شرقي إفريقيا

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)، سيتم تحليل العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرقي إفريقيا، مع تعرُّف مستويات التجارة البينية، وحجم الاستثمار الأمريكي المباشر لكل دولة من دول عينة الدراسة.

### أ- كينيا

آخر بيانات متاحة، هي بيانات عام ٢٠١٩م، وبناءً عليها، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كينيا في قطاع الأسهم نحو ٣٥٣ مليون دولار، مسجلاً انخفاضًا قدره نحو ٣,٨٪، مقارنة بالعام السابق. ولا توجد بيانات عن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كينيا بحسب القطاعات والفئات، كما أنه لا توجد بيانات متاحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لكينيا في الولايات المتحدة؛ فضلاً، عن عدم توافر معلومات حول تجارة الخدمات بين البلدين، وبالتالي، فسيكون الحديث حول تجارة السلع والبضائع فقط.

تُعدُّ كينيا من الدول التي تتمتع بعلاقات اقتصادية واستثمارية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بنظيراتها في عينة الدراسة. فهي تحتل المرتبة ٩٦ في قائمة أكبر شريك تجاري للسلع مع الولايات المتحدة،

واحتلت المرتبة ٨٦ بين أكبر مُوّرديّ السلع إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م. وهي -أيضًا- مؤهلة لقانون «أغوا» في العام ذاته، ولديها فرصة الحصول على مزايا المنسوجات والملابس[١٥].

بلغت قيمة إجمالي تجارة السلع ثنائية الاتجاه مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩م، وبلغت قيمة إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة نحو ٤٠١ مليون دولار، مقابل صادرات إلى الولايات المتحدة من البضائع بقيمة تبلغ نحو ٦٦٧ مليون دولار. وبهذا، حقق الميزان التجاري الثنائي بين البلدين فائضًا بالنسبة لكينيا بمبالغ قدرها نحو ٢٦٦ مليون دولار في العام نفسه. كانت أهم فئات السلع المستوردة من الولايات المتحدة إلى كينيا هي: الطائرات (٥٩ مليون دولار)، والبلاستيك (٥٨ مليون دولار)، والآلات (٤١ مليون دولار)، والحبوب (وخصوصًا القمح) (٣٠ مليون دولار)، وقطع الغيار (أو ما يعرف بالمرتجعات أو الإصلاحات) (٢ مليون دولار)[١٦].

وفي القطاع الزراعي، بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية إلى كينيا نحو ٥٣ مليون دولار. وتشمل فئات: القمح (٢٧ مليون دولار)، والزيوت النباتية، مثل: فول الصويا (٧ ملايين دولار)، والبقول (٥ ملايين دولار)، والحبوب الخشنة، مثل: الذرة (٣ ملايين دولار)، وزراعة البذور (٢ مليون دولار).

وفيما يخص صادرات كينيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ إجمالي صادرات السلع الكينية نحو ٦٦٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩م، مسجلة زيادة بنسبة ٣,٧٪ (٢٤ مليون دولار)، مقارنة بعام ٢٠١٨م، وبزيادة بلغت نسبتها نحو ١٣٧,٧٪ عن عام ٢٠٠٩م. وكانت أهم فئات السلع المُصدّرة، هي: الملابس المنسوجة (woven apparel) (٢٨٦ مليون دولار)، والملابس المحبوكة (knit apparel) (١٦٨ مليون دولار)، والفواكه والمكسرات الجاهزة، مثل: مكسرات «المكاديميا» (٥٥ مليون دولار)، وخام التيتانيوم (٥٢ مليون دولار)، والقهوة والشاي والتوابل الأخرى (٤١ مليون دولار).

وبالتالي، فقد بلغ إجمالي الصادرات الكينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٦٦٧ مليون دولار، مقابل واردات بلغ مجموعها نحو ٤٠١ مليون دولار. وبهذا، أصبح لدى كينيا فائض في تجارة السلع الكينية مع الولايات المتحدة يبلغ نحو ٢٦٦ مليون دولار أمريكي (كما أسلفنا)، وفي الوقت ذاته، يُعدُّ عجزًا في الميزان التجاري الأمريكي.

### ب- إثيوبيا

البيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي ومعلومات توزيعه في إثيوبيا غير متوافرة، كما لا توجد بيانات متاحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لإثيوبيا في الولايات المتحدة. ومع ذلك، تُعدُّ إثيوبيا أكبر شريك تجاري للسلع لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل المرتبة الـ ٨٤ بين دول العالم، إذ بلغ إجمالي تجارة

السلع ثنائية الاتجاه نحو ١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩م. وبلغ إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة نحو مليار دولار، وفي المقابل، بلغت صادرات البضائع الإثيوبية إلى الولايات المتحدة نحو ٥٧٢ مليون دولار أمريكي. وبهذا، سجلت إثيوبيا في ميزانها التجاري عجزًا سنويًا في تجارة السلع مع الولايات المتحدة، بلغ قدره نحو ٤٤٢ مليون دولار[١٧].

وفيما يخص تصدير السلع إلى الولايات المتحدة، احتلت إثيوبيا المرتبة الـ ٨٨ في قائمة أكبر مورِّد للسلع إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م. إذ بلغ إجمالي صادرات السلع الإثيوبية إلى الولايات المتحدة نحو ٥٧٢ مليون دولار. وتتمثل أهم فئات التصدير في: القهوة والشاي (١٣١ مليون دولار)، والملابس المنسوجة (١١٢ مليون دولار)، والملابس المحبوكة (٩٨ مليون دولار)، والآلات الكهربائية (٤٥ مليون دولار). وبلغ إجمالي صادرات المنتجات الزراعية الإثيوبية نحو ١٥١ مليون دولار، وشملت البن غير المحمص (١٣٠ مليون دولار)، ومنتجات الحضانة (٦ ملايين دولار)، والتوابل (٣ ملايين دولار)، وزراعة البذور (٣٥٧ ألف دولار)، والنبيذ والبيرة (٢٧١ ألف دولار)[١٨].

وفي الوقت ذاته، تُعدُّ إثيوبيا من أكبر الدول المستهلكة للسلع الأمريكية، إذِ احتلت المرتبة الـ ٧٧ في قائمة أكبر أسواق استيراد البضائع الأمريكية في عام ٢٠١٩م. فبلغت صادرات البضائع الأمريكية إلى إثيوبيا نحو مليار دولار، منخفضة عن العام السابق، بنسبة بلغت نحو ٢٢,٥٪، لكنها زادت بنسبة ٢٧٩,٨٪ عن عام ٢٠٠٩م. وكانت أهم فئات الاستيراد، تتمثل في: الطائرات (٧٣٦ مليون دولار)، القمح (٦٣ مليون دولار)، الآلات والمعدات (٣٨ مليون دولار)، الآلات الكهربائية (٣٨ مليون دولار)، والعائدات الخاصة الأخرى (٢٦ مليون دولار).

أما قيمة المنتجات الزراعية المستوردة، فبلغ مجموعها نحو ١٠٩ مليون دولار، تشمل الفئات الرئيسة، مثل: القمح (٦٢ مليون دولار)، البقول (١٠ ملايين دولار)، الزيوت النباتية، مثل: فول الصويا (٧ ملايين دولار)، الأغذية الجاهزة أو المعلبات (٢ مليون دولار)، والحبوب الخشنة، مثل: الذرة (مليون دولار). ونتيجة لذلك، سجّل الميزان التجاري الإثيوبي عجزًا سنويًا بقيمة ٤٤٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩م؛ في عمليات تجارة السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

### ت- تنزانيا

استقطبت تنزانيا استثمارًا أمريكيًا مباشرًا بقيمة تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، بزيادة بلغت نسبتها نحو ٥,٢٪ عن عام ٢٠١٨م. وأيضًا، لا توجد معلومات عن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تنزانيا. وفي المقابل، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التنزاني في الولايات المتحدة الأمريكية في الأسهم نحو مليون دولار فقط في العام ذاته، من دون اختلاف عن العام السابق[١٩].

تحتل تنزانيا المرتبة ١٢١ في قائمة أكبر شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة السلع، إذ بلغ مجموع تجارة السلع ثنائية الاتجاه نحو ٤٦٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٩م. وبلغ مجموع واردات السلع الأمريكية إلى تنزانيا نحو ٣٣٣ مليون دولار. وفي المقابل، بلغت صادرات البضائع التنزانية إلى الولايات المتحدة نحو ١٣٠ مليون دولار. وبناءاً عليه، سجلت تنزانيا عجزًا في تجارة السلع مع الولايات المتحدة، بقيمة تقدر بنحو ٢٠٣ ملايين دولار[٢٠].

من ناحية الصادرات، احتلت تنزانيا المرتبة الـ ١١٩ في قائمة الدول المصدرة للسلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩م. إذْ بلغت صادرات السلع التنزانية إلى الولايات المتحدة نحو ١٣٠ مليون دولار (كما أسلفنا)، مسجلة زيادة نسبتها ٣٤,٢٪ (٣٣ مليون دولار) عن العام السابق (٢٠١٨م)، وبزيادة نسبتها ١٦٢,٧٪ عن عام ٢٠٠٩م. كانت أهم فئات الاستيراد، هي: المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (٤١ مليون دولار)، الملابس المحبوكة (٢٩ مليون دولار)، الملابس المنسوجة (٢٣ مليون دولار)، القهوة والشاي والبُنّ غير محمص (١٠ مليون دولار)، وعصارة ومستخلصات نباتية (٦ ملايين دولار). إضافة إلى حبوب الكاكاو (٢ مليون دولار)، وبذور الزراعة (٢ مليون دولار)، والمكسرات (١ مليون دولار). وبهذا، بلغت صادرات تنزانيا إلى الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية نحو ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩م.

من ناحية أخرى، احتلت تنزانيا المرتبة الـ ١١٨ في قائمة أكبر الأسواق المستهلكة لسلع الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م، إذ بلغت قيمة السلع المستوردة من الولايات المتحدة نحو ٣٣٣ مليون دولار (كما أسلفنا)، مسجلة زيادة نسبتها ٠,٢٪ عن عام ٢٠١٨م وبزيادة بلغت نسبتها ١١٠,٥٪ عن عام ٢٠٠٩م.

وتتمثل أهم فئات السلع المستوردة، في: الطائرات (١٧٥ مليون دولار)، والآلات (٢٧ مليون دولار)، وحبوب القمح (٢٣ مليون دولار)، والبلاستيك (١٩ مليون دولار)، ومنتجات الطحين (٩ ملايين دولار). وبلغ إجمالي السلع المستوردة من المنتجات الزراعية نحو ٤٧ مليون دولار أمريكي، وتشمل: القمح (٢٣ مليون دولار)، والأغذية الجاهزة (٣ ملايين دولار)، والبقول (٣ ملايين دولار)، والزيوت النباتية، مثل: فول الصويا (٣ ملايين دولار)، ولحوم الدواجن، ومنتجاتها؛ كالبيض (٢ مليون دولار). وبهذا، سجلت تنزانيا عجزًا في تجارة السلع مع الولايات المتحدة بقيمة تقدر بنحو ٢٠٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩م (كما أشرنا)، بينما يُعدُّ فائضًا في ميزان التجارة الأمريكي.

### ث- أوغندا

بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر في أوغندا نحو ٤٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩م، مسجلاً زيادة نسبتها ٢,٤٪ مقارنة بالعام السابق؛ ولكن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الأوغندي في الولايات المتحدة الأمريكية

غير متوافرة. وتحتل أوغندا المرتبة الـ ١٤٩ في قائمة أكبر شركاء الولايات المتحدة لتجارة السلع ثنائية الاتجاه، التي بلغ مجموعها نحو ١٨٥ مليون دولاراً أمريكياً في نهاية عام ٢٠١٩م. ويغلب على التجارة الثنائية بين البلدين؛ اتجاه الاستيراد من الولايات المتحدة، الذي بلغ نحو ١٠٤ ملايين دولار، مقابل صادرات أوغندية بقيمة تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار. وبالتالي، نجد عجزًا أوغنديًا في تجارة السلع الأمريكية في سجلات الميزان التجاري، بقيمة تقدر بنحو ٢٤ مليون دولار في العام نفسه[٢١].

لم تكن أوغندا من الدول ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لتصدير السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تحتل المرتبة الـ ١٢٧ في قائمة أكبر موردي السلع إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م، مع تصدير بلغ حجمه ٨٠ مليون دولار. وكانت أهم فئات التصدير، تتمثل في: القهوة غير المحمصة (٥٦ مليون دولار)، وصادرات خاصة أخرى لم تحدد (١٠ ملايين دولار)، ومواد الفنون والتحف (٢ مليون دولار)، والغراء والإنزيمات (٢ مليون دولار)، والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة؛ وبخاصة الألماس (٢ مليون دولار). وكانت المنتجات الزراعية تمثل نصف الصادرات تقريبًا، إذْ بلغت نحو ٦١ مليون دولار، يقودها البن غير المحمص (٤٠ مليون دولار)، والتوابل (١٦ مليون دولار)، ومنتجات الألبان الأخرى (٢ مليون دولار)، ومنتجات الحضانة (٢ مليون دولار)، والفواكه المصنعة والخضار (٢٥٠ ألف دولار).

وتَحْمِل أوغندا رقم ١٥٠ في قائمة الأسواق المستهلكة لبضائع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩م، إذ بلغت صادرات السلع الأمريكية إلى أوغندا نحو ١٠٤ مليون دولار (كما أشرنا)، مسجلة زيادة بنسبة تقدر بنحو ١٩,٢٪، مقارنة بعام ٢٠١٨م.

وتتمثل أهم فئات الواردات، في: الطائرات (٢٩ مليون دولار)، والبلاستيك (١٦ مليون دولار)، والآلات (١٦ مليون دولار)، والآلات الكهربائية (١٢ مليون دولار)، والأدوات البصرية والطبية (٥ ملايين دولار). بينما بلغت قيمة المنتجات الزراعية الأمريكية الواردة إلى أوغندا نحو ٥ ملايين دولار فقط، ممثلة في: القمح (٢ مليون دولار)، والتوابل والصلصات (٨٤٩ ألف دولار)، والأغذية المعلبة (٢١٩ ألف دولار)، والبقول (١٨٩ ألف دولار)، وبذور زراعية (١٦٤ ألف دولار).

### ج- رواندا

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر في رواندا نحو ١١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٩م، من دون أيّ تغيير عن مستويات عام ٢٠١٨م، ولا توجد معلومات حول توزيع الاستثمار الأمريكي المباشر في رواندا، وأيضًا، المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر لرواندا في الولايات المتحدة غير متاحة. وتحتل رواندا المرتبة الـ ١٨١ ضمن قائمة شركاء الولايات المتحدة الكبار في تجارة السلع. إذ بلغ حجم مجموع

تجارة السلع ثنائية الاتجاه نحو ٦٤ مليون دولار، وبلغ إجمالي واردات السلع من الولايات المتحدة نحو ١٩ مليون دولار، مقابل صادرات رواندية من البضائع بقيمة تقدر بنحو ٤٦ مليون دولار أمريكي. وبهذا سجل الميزان التجاري الرواندي فائضًا في تجارة السلع مع الولايات المتحدة يقدر بنحو ٢٧ مليون دولار[٢٢].
واحتلت رواندا المرتبة الـ ١٤٣ في قائمة أكبر مصدّري السلع إلى لولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩م، إذ بلغت صادرات السلع الرواندية إلى الولايات المتحدة نحو ٤٦ مليون دولار، مسجلة انخفاضًا بنسبة ٣٢,٣٪، مقارنة بعام ٢٠١٨م. وتتمثل أهم فئات التصدير، في: القهوة والشاي والتوابل (٢٥ مليون دولار)، والخامات والرماد، مثل: «النيوبيوم» و«التنتالوم» و«الفاناديوم» (١٥ مليون دولار)، والجلود ومنتجاتها (٢ مليون دولار)، وعصارات ومستخلصات نباتية (مليون دولار)[٢٣].
وبلغت قيمة المنتجات الزراعية الرواندية المصدَّرة إلى الولايات المتحدة وحدها نحو ٢٧ مليون دولار، موزعة بحسب الفئات الرئيسة، مثل: البن غير المحمص (٢٤ مليون دولار)، والمكسرات (٨٢٧ ألف دولار)، والشاي (بما في ذلك الأعشاب) (٥٣١ ألف دولار)، والقهوة المحمصة والفورية (٧١ ألف دولار)، والفواكه والخضروات الجاهزة (٦٤ ألف دولار). ونتيجة لذلك، أظهر الميزان التجاري الرواندي فائضًا سنويًا قدره نحو ٢٧ مليون دولار في تجارة السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

### ح- بورندي

بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر في بوروندي نحو مليون دولار في عام ٢٠١٩م، من دون تغيّر عن العام المنصرم، ولا توجد بيانات حول توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في بوروندي، كما لا توجد بيانات متاحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر البوروندي في الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا تُعدُّ بورندي من الدول ذات الأهمية المنخفضة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ فيما يخص الاستثمارات والتبادل التجاري. إذْ تحتل المرتبة الـ ٢٠٦ في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للسلع لدى الولايات المتحدة. وبلغ حجم تجارة السلع ثنائية الاتجاه بين البلدين نحو ١٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩م، وتقدر السلع المستوردة من الولايات المتحدة بنحو ٢ مليون دولار؛ بينما بلغ إجمالي صادرات البضائع البوروندية إلى الولايات المتحدة نحو ١٠ ملايين دولار[٢٤].
وتمثلت أهم فئات صادرات بوروندي إلى الولايات المتحدة، في: البن غير المحمص (٨ ملايين دولار)، والتبغ (٨٨ ألف دولار)، والفنون والتحف (٣٠ ألف دولار). وتجدر الإشارة، إلى أن الفئة الوحيدة المصدرة من المنتجات الزراعية كانت هي: البنّ غير المحمص (٨ ملايين دولار). وقد تحوّل الميزان التجاري البوروندي في تجارة السلع مع الولايات المتحدة من عجز في تجارة السلع يبلغ نحو ٥٤٦ ألف دولار في عام ٢٠١٨م إلى

فائض في تجارة السلع قدره نحو ٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٩م. وبهذا احتلت بوروندي المرتبة الـ ١٧٤ في قائمة أكبر موردي السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصنيف عام ٢٠١٩م.

## الخاتمة

تُعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز شركاء الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل التجاري في منطقة شرقي إفريقيا، وبخاصة في الدول الستّ عينة الدراسة. إذْ بلغتْ قيمة الاستثمار الأمريكي المباشر في الأسهم في الدول عينة الدراسة مجتمعة، نحو ثلاثة مليارات وثمانمئة وأربعة وستين مليون (٣,٨٦٤) دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩م. ورصيد الاستثمار الأمريكي المباشر الوارد في قطاع الأسهم، يمثل قيمة حقوق ملكية المستثمرين الأمريكيين في الشركات المحلية في دول شرقي إفريقيا، وهو يمثل صافي القروض الممنوحة لتلك الشركات. وبالتالي، يمكن التحكم في قراراتها الإنتاجية والاستثمارية، وقرارات تصدير المنتجات واستيرادها، بحسب نسب التملك لأسهمها.

ورصدت الدراسة -أيضًا- حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وهذه الدول، مع تعرُّف أهم فئات الاستيراد والتصدير لكل بلد من بلدان الدراسة. فبلغ مجموع صادرات الدول الستّ من السلع والبضائع إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩م نحو مليار ونصف المليار (٤٣٥١,) دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة جميع السلع المستوردة من الولايات المتحدة إلى هذه الدول نحو مليار وثمانمئة ألف (١,٧٥٧) دولار أمريكي، (انظر: الجدول، رقم :١).

وعلى الرغم من أنّ أرقام الاستثمار الأمريكي المباشر، أو مستويات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وهذه الدول ضعيفة نسبيّاً، عند مقارنتها بمناطق أخرى في القارة أو خارجها، إلا أن فئات التصدير والاستيراد، التي شملت: المواد الخام المتنوعة، والمنتجات الزراعية، فضلاً، عن المنتجات الصناعية، والطبية، وغيرها من مواد، تشير إلى أهمية هذه الدول لدى السوق الأمريكي، من حيث الاستهلاك والإنتاج على حدٍّ سواء، وبالتالي، فهذه المنطقة تُعدُّ رافدًا أساسيًا من روافد دعم الاقتصاد الأمريكي، وفي الوقت نفسه، تُعدُّ عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي لهذه الدول.

## الهوامش والإحالات:

(1) Elizabeth Kivuva, "East Africa FDI Flows Drop on Covid Woes, Policy Bottlenecks," *Business Daily*, July 22, 2021, https://www.businessdailyafrica.com/bd/data-hub/east-africa-fdi-flows-drop-on-covid-woes-policy-bottlenecks--3482206.

(2) United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2021* (UNCTAD, 2021), https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2021.

(3) The African Growth and Opportunity Act (AGOA), *About AGOA* (AGOA, 2000-2025), https://agoa.info/about-agoa.html.

(4) USTR, *Trade Agreements, Trade & Investment Framework Agreements: East African Community TIFA* (USTR, 2008), https://ustr.gov/trade-agreements/trade-investment-framework-agreements.

(5) Kivuva, "East Africa FDI Flows Drop on Covid Woes, Policy Bottlenecks".

(6) Kivuva, "East Africa FDI Flows Drop on Covid Woes, Policy Bottlenecks".

(7) USTR, *Africa* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa.

(٨) قانون النمو والفرص في إفريقيا (African Growth and Opportunity Act (AGOA هو جزء من التشريع الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي في مايو عام ٢٠٠٠م. والغرض المعلن منه، هو: مساعدة اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمنطقة. انظر:

The African Growth and Opportunity Act (AGOA), *About AGOA* (AGOA, 2000-2025), https://agoa.info/about-agoa.html.

(٩) في أغسطس عام ٢٠١٨م، أنشأ الرئيس دونالد ترامب والرئيس الكيني أوهورو كينياتا، مجموعة عمل التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وكينيا؛ لاستكشاف طرائق لتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. وشمل ذلك دعم السياسات التجارية الشاملة، وإرساء الأساس لعلاقة تجارية مستقبلية أقوى. وفي ٦ فبراير عام ٢٠٢٠م، اتفق الرئيس ترامب والرئيس كينياتا على متابعة المفاوضات بشأن اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكينيا. أما في ١٧ مارس عام ٢٠٢٠م، فأبلغ الممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت لايتهايزر الكونجرس عن نية إدارة ترامب التفاوض بشأن اتفاقية تجارية مع كينيا. وللمزيد حول هذه الاتفاقيات، انظر:

USTR, *U.S.-Kenya Trade Agreement Negotiations* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/kenya/us-kenya-trade-agreement-negotiations.

(10) USTR, *Trade Agreements, Trade & Investment Framework Agreements: East African Community TIFA*.

(11) USTR, *Trade Agreements, Trade & Investment Framework Agreements: East African Community TIFA* (USTR, 2008), https://ustr.gov/sites/default/files/uploads/agreements/tifa/asset_upload_file413_15020.pdf.

(12) UNCTAD: Investment Policy Hub, *Agreement between the Common Market for Eastern And Southern Africa (COMESA) and the United States of America Concerning the Development of Trade and Investment Relations* (UNCTAD, 2001), https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/treaties-with-investment-provisions/3199/comesa-us-tifa.

(١٣) إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مكتب الممثل التجاري الأمريكي:

United States Trade Representative." https://ustr.gov/.

(14) OECD, FDI stocks (OECD, 2022), https://data.oecd.org/fdi/fdi-stocks.htm.

(15) USTR, *Kenya* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/kenya.

(16) USTR, *Kenya*.

(17) USTR, *Ethiopia* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/ethiopia.

(18) USTR, *Ethiopia*.

(19) USTR, *Tanzania* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/tanzania.

(20) USTR, *Tanzania*.

(21) USTR, *Uganda* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/uganda.

(22) USTR, *Rwanda* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/rwanda.

(23) USTR, *Rwanda*.

(24) USTR, *Burundi* (USTR, 2022), https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/burundi.

# الاستثمارات الصينية في إفريقيا: دراسة حالة أنجولا

**قمر محمد حسن**، باحثة في الاقتصاد الإفريقي، القاهرة.

**الكلمات المفتاحية**

**(نموذج أنجولا، النفط، البنية التحتية، خليج كابيندا، القروض، الشركات الصينية)**

**تهتم الصين -بشكل أساسي- بواقع الاقتصاد الإفريقي؛ من حيث الموارد الطبيعية، التي كانت سببًا في اتخاذ الاستثمارات الصينية في دول القارة الإفريقية (الغنية بالموارد) شكلاً مختلفًا عما هو معتاد في هذا النوع من الاستثمارات، فلم تكن هذه الاستثمارات مجرد وسيلة؛ لتحويل رؤوس الأموال والموارد الحقيقية من قبل مؤسسة مقيمة في الصين إلى مؤسسة مقيمة بدولة أخرى، بل كانت تحمل أهدافًا تتعلق بتأمين الصين لما تحتاجه من موارد طبيعية، مقابل القروض للدولة صاحبة الموارد، وهو ما بات يُعرف, باسم (نموذج البنية التحتية مقابل الموارد)، والذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من التفاعل الاقتصادي المعاصر للصين مع الدول الإفريقية، وطبق لأول مرة مع دولة أنجولا؛ ليُعرف باسم «نموذج أنجولا».**

**وتناقش هذه الورقة، التعريف بنموذج البنية التحتية مقابل الموارد الصيني (نموذج أنجولا)، وتحليل تطور الاستثمار الصيني المباشر في أنجولا، وتوزيعه القطاعي، الذي يظهر من خلاله كيفية توظيف الصين الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كوسيلة لتحقيق أهدافها من النموذج، وتقييم النموذج من وجهة نظر البلدين، وآثاره الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.**

## أولاً: نموذج البنية التحتية مقابل الموارد

استخدمت الصين القروض وخطوط الائتمان، من خلال بنك التصدير والاستيراد الصيني (Exim Bank) لإنشاء البنية التحتية وتطويرها؛ كأداة اقتصادية متكررة في البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، وقد صورت الصين هذه القروض على أنها أداة تعاون اقتصادي، توفر البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها في الدول الإفريقية، مقابل الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها الصين، وفتح أسواق للشركات، وشركات

البناء الخاصة بها، وهو ما عُرف في بعض الدراسات التطبيقية باسم «نموذج البنية التحتية مقابل الموارد»[١].

وكانت أنجولا هي أول دولة في العالم طبقت معها الصين هذا النموذج، ليُعرف أيضًا باسم «نموذج أنجولا»، وبدأ تطبيقه عندما وقع (Exim Bank) مع وزارة المالية الأنجولية في ٢ مارس ٢٠٠٤م، أول مجموعة من حزم التمويل لمشاريع الاستثمار العام، للحصول على خط ائتمان مدعوم بالنفط، بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي، تم تقسيمه إلى مرحلتين، الأولى: عام ٢٠٠٤م، والثانية: عام ٢٠٠٧م، وتضمنت المرحلتان توقيع ٤٩ عقدًا مع شركات صينية، في مجالات: الطاقة، والمياه، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والأشغال العامة، والزراعة[٢].

وقد نصت شروط الاتفاق، على أن تكون الشركة الأنجولية الوطنية للنفط (Sonangol) بمثابة الضامن، ويتم السداد من عائدات مبيعات النفط، بحسب أسعاره العالمية إلى الشركة الصينية (Sinopec) والشركة الصينية الدولية المتحدة للبترول والكيماويات المحدودة (China International United Petroleum & Chemicals Co)[٣].

ويلي هذا القرض ثلاث صفقات كبرى (قروض وخطوط ائتمان)، مدعومة بالنفط أيضًا، بلغت قيمتها نحو ٨,٥ مليار دولار، في أعوام: ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م و٢٠١١م[٤].

وقد سعت الصين إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال هذا النموذج، باستعمال أدوات ووسائل مختلفة ومتداخلة في بعض الأحيان، تتمثل في: الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية أيضًا؛ بهدف تمكين العلاقات الاقتصادية الثنائية من التقدم بشكل سريع، وأخذت الأدوات الاقتصادية بُعداً قائمًا على ضخ استثمارات ضخمة فى أنجولا، تركز أغلبها في قطاعي: البناء، والنفط.

## ثانيًا: تطور الاستثمارات الصينية فى أنجولا

تعدُّ الصين أكبر الدول المستثمرة في أنجولا منذ عام ٢٠١٧م؛ بين اثنتي عشرة دولة مستثمرة بأنجولا، وذلك، بقيمة استثمارات مباشرة بلغت نحو ٦٣٧,٥٥ و٢٧٠,٣٤ مليون دولار في عامي: ٢٠١٧م و٢٠١٨م على التوالي، لتتجاوز بذلك قيمة الاستثمارات الهولندية في أنجولا، التي كانت الأعلى خلال المدة (٢٠١٣م-٢٠١٦م).

وفي الجدول الآتي، بيان لأبرز الدول الأجنبية المستثمرة في أنجولا، بين عامي: ٢٠١٣م و٢٠١٨م:

| البلد | ٢٠١٣م | ٢٠١٤م | ٢٠١٦م | ٢٠١٧م | ٢٠١٨م |
|---|---|---|---|---|---|
| الصين | ٢٢٤,٠٥ | ٤٤٨,٥٧- | ١٦٤,٤٩ | ٦٣٧,٥٥ | ٢٧٠,٣٤ |
| الدنمارك | ١٣٥,٧٣ | ٦٨,٠٢- | ٣٦,٥٣- | ٠ | ٧,٩١- |

| البلد | ٢٠١٣م | ٢٠١٤م | ٢٠١٦م | ٢٠١٧م | ٢٠١٨م |
|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | ٣٤٦,٦٤- | ٢٣٦,٤٧- | ٥٧٧,٨- | ١٦٦٦,٢٨- | ٢١٦٩,٤١- |
| ألمانيا | ١٣,٢٨ | ١٣,٢٩- | ١,١١- | ٠ | ١,١٨ |
| إيطاليا | ١٥٣- | ٢٧٢,٢١- | ١٠٥,٧١ | ٢٤,١٨ | ٢٣٨,٧٩ |
| جمهورية كوريا | ٠,٤١ | ٣- | ٠ | ٠ | ٠ |
| هولندا | ١٤٦٤,٩١ | ٢٧٩١,١٨ | ٣١٥٤,٦٧ | ١٨٣٩,١٢- | ١٣٣٢,١٢- |
| بولندا | ٠,١٣- | ٠,١٣ | ٠,١١ | ٠ | ٠ |
| البرتغال | ١٣٩,٣٢ | ٣١١,٤- | ٦١,٨٨ | ٥٠٢,١٤ | ٢٢٨,٥١- |
| سلوفينيا | ١,٣٣ | ٠,١٣- | ٠ | ٠ | ٠ |
| أمريكا | ٢٨١,٩٦ | ٤٢٢,٩٩ | ٦٠٥,٠٣ | ١٣٥ | ٠ |
| روسيا | ٢٠,٦٧- | ١,٧٤- | ١,٧٤ | ٨٧,٥ | ٥,٦٢ |
| السويد | ٠ | ٠ | ٠,٢٣- | ٠,٢٣- | ١,٣- |

جدول رقم (١): أبرز الدول ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أنجولا، خلال المدة (٢٠١٣م-٢٠١٨م) (مليون دولار أمريكي)[٥].

ويوضح الشكل الآتي، تراوح قيمة صافي تدفقات الاستثمار الصيني المباشر الوارد إلى أنجولا، بين: -٤٤٨,٥٧ و٦٣٧,٥٥ مليون دولار، خلال المدة (٢٠٠٤م-٢٠١٩م)، التي بلغت في المتوسط نحو ١١٩,٨٦ مليون دولار.

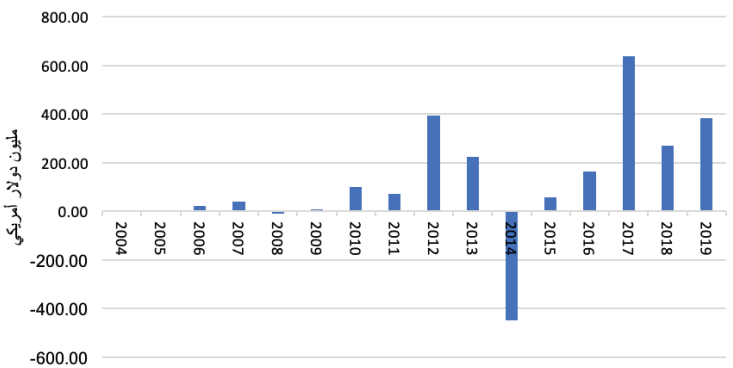


شكل رقم (١): صافي تدفقات الاستثمار الصيني المباشر إلى أنجولا، خلال المدة (٢٠٠٤م-٢٠١٩م)[٦].

## ثالثًا: التوزيع القطاعي للاستثمار الصيني المباشر في أنجولا

يبلغ عدد الشركات الصينية العاملة في أنجولا نحو ٨٠ شركة، بإجمالي مشروعات عددها ٣٤٥ مشروعًا [٧].
يتركز أغلبها في القطاعات الآتية:

### أ- التشييد والبناء

يعمل عدد من الشركات الصينية المستثمرة في أنجولا في قطاع التشييد والبناء، الذي يعدُّ من القطاعات المهمة جدًا في الاقتصاد المحلي لأنجولا، وبلغ إجمالي عدد المشاريع الصينية حتى ١٠ فبراير عام ٢٠٢١م، نحو ١٨٥ مشروعًا، بإجمالي استثمارات تبلغ نحو ٣٨,٤ مليار دولار[٨].
وقد قامت هذه الشركات حتى عام ٢٠١٩م، ببناء وإصلاح ٢٨٠٠ كلم؛ من طرق السكك الحديدية، و٢٠٠٠٠ كلم؛ من الطرق المعبدة [٩].

### ب- الاستخراجات

تستثمر الصين بنحو ٣,٥ مليار دولار في قطاع التعدين بأنجولا، تدخل بها من خلال التنقيب عن النفط والماس. وبالتركيز في النفط، نجد أن القروض الصينية ساعدت في البداية على تسهيل الوصول إلى النفط الأنجولي، حيث دخلت الشركات الصينية قطاع النفط لأول مرة في عام ٢٠٠٤م، عندما قامت شركة النفط الصينية (Sinopec) بشراء ٥٠٪ من حصة «بلوك ١٨» المملوك لشركة النفط الوطنية الأنجولية، وفي بداية عام ٢٠٠٥م استحوذت شركة (Sinopec) على «بلوك ٣/ ٨٠»، الذي كان مملوكًا لشركة النفط الفرنسية (توتال)[١٠].
وحتى عام ٢٠١٨م، كان هناك اثنتين من الشركات الصينية المستثمرة في مجال التنقيب عن النفط، وتشغيل الحقول في أنجولا، وهما: شركة «الصين للبتروكيماويات» (Sinopec)، وشركة «البترول والكيماويات الصينية» (CPCC) (China Petroleum & Chemical Corporation)، اللتان تعملان في ٦ مواقع لإنتاج النفط بأنجولا، بوصفهما شريكين للحكومة الأنجولية[١١].
وتهتم شركات النفط الصينية بجني الأرباح أيضًا، ففي كثير من الأحيان، يتم بيع شحنات النفط من أنجولا إلى السوق الدولية، من دون شحنها مباشرة إلى الصين[١٢].

### ت- الزراعة

توجد سبعة مشاريع صينية في مجال الزراعة بأنجولا، تابعة لثلاث شركات صينية، هي: (CAMC Engineering)، و (CITIC Construction)، و (CEIEC)؛ تعمل في: زراعة الحبوب والذرة والفاصولياء والأرز، وتربية الماشية، ومزارع الأسماك، في مساحات تقدر بنحو ٨٢ ألف هكتار [١٣].

## رابعاً: تقييم النموذج من وجهة نظر الصين وأنجولا

### أ- من وجهة نظر الصين

يعدُّ «نموذج أنجولا»، الذي تتبعه الصين مع الدول الغنية بالموارد، أداة تستخدمها ضمن رؤيتها للنفط باعتباره أمنًا قوميًا. ويوضح الجدول (٢)، تشكيل الواردات النفطية للصين من أنجولا، ما نسبته بين: ٦,٢٪ و١٧,٣٪ من إجمالي وارداتها النفطية؛ خلال المدة (٢٠٠١م-٢٠٢٠م)، متجاوزة ما نسبته ١٠٪ خلال المدة (٢٠٠٤م-٢٠١٨م)، وذلك، بعد توقيع الاتفاق المدعوم بالنفط، قبل انخفاضها بين عامي: ٢٠١٩م و٢٠٢٠م؛ تأثراً بتداعيات جائحة كورونا على طلب النفط وأسعاره العالمية.

| السنة | من العالم | من أنجولا | نسبة واردات النفط الصينية من أنجولا إلى إجمالي وارداتها النفطية عمومًا |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠١م | ١١,٦٦ | ٠,٧٢ | ٦,٢٪ |
| ٢٠٠٢م | ١٢,٧٦ | ١,٠٩ | ٨,٥٪ |
| ٢٠٠٣م | ١٩,٧٨ | ٢,٢١ | ١١,١٪ |
| ٢٠٠٤م | ٣٣,٩١ | ٤,٧٢ | ١٣,٩٪ |
| ٢٠٠٥م | ٤٧,٧٢ | ٦,٥٨ | ١٣,٨٪ |
| ٢٠٠٦م | ٦٦,٤١ | ١٠,٩٣ | ١٦,٥٪ |
| ٢٠٠٧م | ٧٩,٨٦ | ١٢,٨٨ | ١٦,١٪ |
| ٢٠٠٨م | ١٢٩,٣٣ | ٢٢,٣٦ | ١٧,٣٪ |
| ٢٠٠٩م | ٨٩,٢٦ | ١٤,٦٠ | ١٦,٤٪ |
| ٢٠١٠م | ١٣٥,٣٠ | ٢٢,٧٥ | ١٦,٨٪ |
| ٢٠١١م | ١٩٦,٧٧ | ٢٤,٨١ | ١٢,٦٪ |
| ٢٠١٢م | ٢٢٠,٧٩ | ٣٣,٣٧ | ١٥,١٪ |
| ٢٠١٣م | ٢١٩,٦٦ | ٣١,٨١ | ١٤,٥٪ |
| ٢٠١٤م | ٢٢٨,٢٩ | ٣٠,٨٩ | ١٣,٥٪ |
| ٢٠١٥م | ١٣٤,٣٤ | ١٥,٩١ | ١١,٨٪ |
| ٢٠١٦م | ١١٦,١٧ | ١٣,٧٧ | ١١,٩٪ |
| ٢٠١٧م | ١٦٢,١٩ | ١٩,٨١ | ١٢,٢٪ |
| ٢٠١٨م | ٢٣٩,٢٢ | ٢٤,٨٦ | ١٠,٤٪ |
| ٢٠١٩م | ٢٣٨,٧١ | ٢٢,٧٠ | ٩,٥٪ |
| ٢٠٢٠م | ١٧٦,٣٢ | ١٣,٩١ | ٧,٩٪ |

جدول رقم (٢): واردات الصين النفطية من أنجولا والعالم، في المدة (٢٠٠١م-٢٠٢٠م) (مليون دولار أمريكي)[١٤].

كما تستفيد الصين من قروضها لأنجولا في تشغيل العمالة الصينية وزيادة أرباح شركاتها من خلال زيادة الاستثمارات في الخارج، حيث تتضمن شروط اتفاقيات القروض المدعومة بالنفط على أن ٧٠٪ من الأعمال ومواد البناء والمعدات والعمالة سيتم التعاقد عليها في الصين [١٥].

كذلك، حققت شركات البناء الصينية إيرادات ضخمة من مشروعات البناء والإنشاء في أنجولا، (كما يوضح الشكل (٢) أدناه)، وارتفاعها بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٤م، مسجلة أقصى قيمة بلغت نحو ٦,٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١م، وهو العام نفسه الذي تعاقدت فيه الحكومة الأنجولية على تسهيلات ائتمانية بقيمة ٩ مليار دولار، لبناء البنية التحتية مع كل من: (Exim Bank)، و«بنك التنمية الصيني» (China Development Bank).

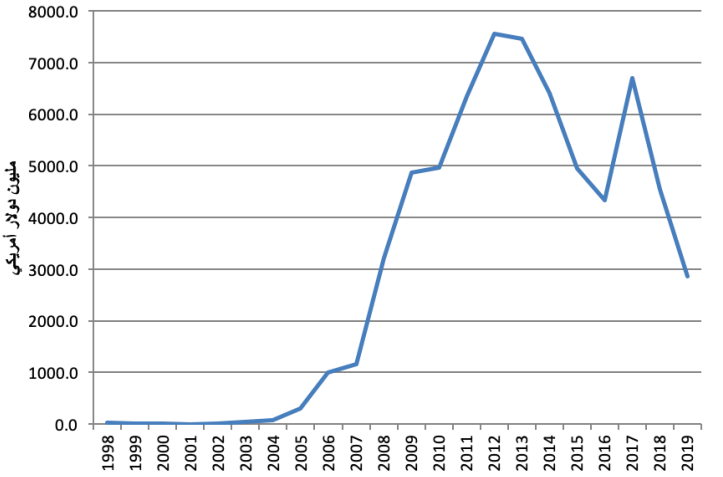


شكل رقم (٢): الإيرادات السنوية لشركات البناء الصينية العاملة في أنجولا، خلال المدة (١٩٩٨م-٢٠١٩م)[١٦].

## ب- من وجهة نظر أنجولا

تنظر أنجولا إلى القروض الصينية المدعومة بالنفط؛ على أنها ذات مصدر تمويل ملائم للتغلب على تحدياتها الاقتصادية، بالنظر إلى الآتي:

١- تستخدم أنجولا التسهيلات الائتمانية الصينية المدعومة بالنفط لتمويل الاستثمارات العامة لديها، التي تركز في تطوير البنية التحتية المتهالكة -في البلاد- بعد الحرب الأهلية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية [١٧].

٢- تعاني أنجولا من تدهور القطاع الصحي، وصعوبة مكافحة الأوبئة، لذلك، تستفيد من القروض والمساعدات الصينية، في تطوير القطاع الصحي، فقد قامت الصين بتمويل مشروع بناء مستشفى

في العاصمة «لواندا»، بقيمة ٨ مليون دولار، ومنحت الحكومة الأنجولية مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من أجل دعم القطاع الصحي الأنجولي، وبين عامي: ٢٠٠٦م و٢٠٠٨م قامت بتمويل ٤ مستشفيات بقيمة ١٤٨,٧ مليون دولار [١٨].

٣- تنظر أنجولا إلى الصين بوصفها بديلاً لمصادر التمويل التقليدية، باعتبار أنها تقدم قروضًا من دون شروط سياسية، وبفائدة ميسرة، مقارنة بأيّ مؤسسة مالية دولية أخرى، بخلاف صندوق النقد الدولي -مثلاً- الذي ربط تقديم قرض لأنجولا في عام ٢٠٠٤م بمتطلبات تدابير الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، التي رفضتها أنجولا [١٩].

## خامسًا: الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لـ «نموذج أنجولا»:

على الرغم من الآثار الإيجابية التي يوفرها «نموذج البنية التحتية مقابل النفط» للصين، ولاقتصاد أنجولا، التي تتمثل في: تعزيز الصناعات التحويلية، والبنية التحتية؛ في أنجولا عمومًا، إلا أن هناك آثار سلبية للنموذج، تتمثل فيما يأتي:

### أ- الأثار الاقتصادية

**١- تأثر مبلغ سداد القروض ومدتها بأسعار النفط العالمية، واستمرارية اعتماد اقتصاد أنجولا على الإيرادات المُتحققة من ريع النفط:**

يتم تحديد سعر النفط الذي يتم تصديره إلى الصين بسعر السوق في اليوم الذى يتم بيعه فيه، وبالتالي، فإن من الطبيعي، أن يؤدي انخفاض أسعار النفط العالمية إلى إطالة مدد سداد القروض[٢٠].

كما أن هناك مخاوف تحيط بالمشاركة الاقتصادية الصينية في المدى الطويل؛ لدى الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية (ومن بينها أنجولا)، بشأن استمرارية اعتماد هذه الدول على الإيرادات المتُحققة من الاعتماد على بيع الموارد بشكل كبير، مما يجعل بقاءها -دائمًا- بوصفها دولاً ريعية، فتظل عرضة لصدمات الأسعار[٢١].

**٢- تهديد استدامة البنية التحتية وصيانتها في أنجولا؛ في حال توقف الصادرات النفطية:**

ربط تطوير البنية التحتية في أنجولا بالمساعدات والقروض الصينية، التي تكون مقابل تصدير الطرف الأول للنفط إلى الطرف الثاني، يجعل أنجولا تعتمد كثيرًا على الصين في خدماتها، وتداعيات هذا شديدة على استدامة البنية التحتية وصيانتها؛ في حال توقف تلك الصادرات.

**٣- ينظر بعضهم إلى الصين باعتبارها قوة استعمارية جديدة للدول الإفريقية الغنية بالموارد:**

تستند المبادئ والأبعاد الأساسية للاستعمار الجديد، على الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية؛ للتأثير في البلدان والسيطرة عليها، وفيما يتعلق بنفوذ الصين الاقتصادي في أنجولا، فهناك آثار للتأثيرات الاستعمارية الجديدة، مثل: التحكم والتأثير المنهجي في سوق العمل، والأعمال التجارية المحلية في أنجولا، إضافة إلى اتجاهات للسيطرة على كثير من موارد أنجولا؛ كالنفط، والماس، ومع استمرار أنجولا موردًا للنفط؛ كمادة خام بما يزيد عن نحو ٩٠٪ من قيمة صادراتها إلى الصين، مما يعنى إمكانية استخدام الصين لما يعرف بـ «الإمبريالية الدائنة»، التي تعني: استخدام الديون السيادية؛ لتوجيه الدول المدينة نحو اتجاهات الدول الدائنة نفسها[٢٢].

**ب- الأثر البيئي**

تعدُّ الآثار السلبية لصناعة النفط مصدر قلق كبير في الدول الإفريقية الغنية بالنفط؛ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تحمل عددًا من المخاطر البيئية، وبخاصة في حالة حدوث تسرب نفطي أو كارثة بيئية أخرى بسببه، وتعدُّ الشركات الصينية في القارة الإفريقية، من أقل الشركات العالمية التي تولي اهتمامًا بالآثار السلبية لاستثماراتها النفطية، فعلى الرغم من تبني (Exim Bank) الإجراءات والمبادئ التوجيهية البيئية لأول مرة في ١ فبراير عام ١٩٩٥م، ثم مراجعتها في أعوام: ١٩٩٦م و١٩٩٨م و٢٠٠٤م و٢٠٠٨م، إلا أن رئيس البنك الدولي عام ٢٠٠٦م، أشار إلى أن البنوك الصينية الكبرى لم تطبق «مبادئ خط الاستواء»[٢٣]. وفي أنجولا تحديدًا، فقد توقف خليج «كابيندا» عن إنتاج الأسماك؛ بسبب تأثير الاستثمارات الصينية [٢٤].

**ت- الأثر الاجتماعي:**

**١- عدم استفادة القوى العاملة الأنجولية من فرص العمل في الشركات الصينية:**

أدى استيراد العمال الصينين للعمل بمشاريع الشركات الصينية في أنجولا؛ إلى تأثير سلبي في العمالة الأنجولية، حيث لا تحصل هذه العمالة على فرص تعلم للتكنولوجيا المُستخدمة من قبل الشركات العاملة في قطاع النفط، أو في أعمال تشييد البنية التحتية [٢٥].

**٢- محدودية دور الشركات النفطية بأنجولا في تعزيز الأوضاع الاجتماعية:**

على الرغم من الثروة النفطية الضخمة في أنجولا، لكنها تعاني من الفقر، حيث تُقدر الحكومة الأنجولية أن ما يصل إلى نحو ٦٨٪ من السكان؛ يعيشون على أقل من ١,٧٠ دولار في اليوم،

وقد حاولت الحكومة الأنجولية الاستفادة من الشركات النفطية العاملة فيها، لتفعيل مبادرات للمسؤولية الاجتماعية، وذلك بحسب المادة ٢٦ من قانون الأنشطة البترولية في أنجولا، إلا أن فعالية تلك المبادرات للشركات؛ بقيت محدودة جدًا [٢٦].

**٣- الإضرار بمصادر دخل مجتمعات الصيد والتأثير في النظام الغذائي:**

الإضرار بالمساحة البحرية أثّر على كامل مقاطعة «كابيندا»، وهدّد مصايد الأسماك؛ بتأثيرات سلبية تطال سبل عيش مجتمعات الصيد في أنجولا، التي تعتمد على الصيد كمصدر معيشي، إذ تعدُّ الأسماك عنصرًا غذائيًا أساسيًا في النظام الغذائي الأنجولي.

**٤- تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط بأنجولا في الاضطرابات الاجتماعية في مقاطعة «كابيندا»:**

تتسبب شركات النفط في إثارة الصراعات والاضطرابات الاجتماعية في المناطق التي تعمل فيها، بسبب فرص العمل المحدودة، والتقاسم غير العادل لعائدات النفط، والتدهور البيئي، وفى أنجولا، تظهر هذه الاضطرابات بمقاطعة «كابيندا»، التي يمثل إنتاجها النفطي من مساحاتها البحرية أكثر من نصف إنتاج النفط في أنجولا كلها [٢٧].

## الخاتمة

تمكنت الصين من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في أنجولا، من خلال «نموذج البنية التحتية مقابل الموارد»، بتوظيف عدد من الأدوات، بما في ذلك، الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف التأثير في النفط وتأمين الحصول عليه، وتعزيز استثمارات شركاتها في أنجولا.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي يوفرها النموذج على اقتصاد أنجولا، إلا أن ارتباطه الوثيق بصناعة النفط، جعل له آثاراً سلبية، تتمثل في تأثر عملية سداد القروض إلى الصين بأسعار النفط العالمية، ويؤدى النموذج إلى استمرارية اعتماد اقتصاد أنجولا على الإيرادات المتحققة من بيع النفط، وتهديد استدامة البنية التحتية وصيانتها؛ في حال توقف الصادرات النفطية، إلى جانب المخاطر البيئية والاجتماعية.

## الهوامش والإحالات:

(1) Alves Ana, "China's 'win-win' Cooperation: Unpacking the Impact of Infrastructure-for-Resources Deals in Africa," *South African Journal of International Affairs*, 20: 2, 2013, 207-208, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10220461.2013.811337.

(2) Luka Durovic, "Resource Curse and China's Infrastructure for Resources Model: Case Study of Angola," *Journal of China and International Relation*, 4: 1, 2016, 78, https://journals.aau.dk/index.php/jcir/article/view/1515/1240.

(3) Durovic, "Resource Curse and China's Infrastructure for Resources Model: Case Study of Angola," 108.

(4) Durovic, "Resource Curse and China's Infrastructure for Resources Model: Case Study of Angola".

(5) International Trade Centre (ITC), *Investment Map* (Geneva: ITC, 2021), https://www.investmentmap.org/investment/time-series-by-country.

٦) إعداد الباحثة بالاعتماد على: International Trade Centre (ITC), *Investment Map* (Geneva: ITC, 2021), https://www.investmentmap.org/investment/time-series-by-country.

(7) "The Private Investment and Export Promotion Agency in Angola (AIPEX)" *AIPEX*, December 30, 2021, http://www.aipex.gov.ao.

(8) André Pire, "China's Multifaceted Involvement in Angola" (PhD Thesis, Universidade Técnica de Lisboa Universidade Técnica de Lisboa, Instituto Superior de Economia e Gestão, Portuguese, 2011), 44.

(9) Liane Ferreira, "Chinese Investment in Angola Exceeds $20 Billion," *China Global Television Network*, September 27, 2019, https://news.cgtn.com/news/2019-09-27/Chinese-investment-in-Angola-exceeds-20-billion--KkluSMHALC/index.html.

(10) Lucy Corkin, "China And Angola - Strategic Partnership Or Marriage Of Convenience?," *Angola Brief*, 1: 1, 2011, 2, https://www.cmi.no/publications/file/3938-china-and-angola-strategic-partnership-or-marriage.pdf.

(11) "Angola," *U.S. Energy Information Administration (EIA)*, January 25, 2021, https://www.eia.gov/international/analysis/country/AGO.

(12) Carina Kiala and Lucy Corkin, *The Impact of China-Africa Investment Relations: The Case Of Angola* (University of Stellenbosch, Centre for Chinese Studies, 2009), 30, https://aercafrica.org/wp-content/uploads/2018/07/china1.pdf.

(13) "China Africa Research Initiative Database," *SAIS China Africa Research Initiative (SAIS-CARI)*, January 8, 2021, http://www.sais-cari.org/.

١٤) إعداد الباحثة بالاعتماد على:
International Trade Centre (ITC), *Trade Map* (Geneva: ITC, 2021), https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=1%7c156%7c%7c%7c%7c2709%7c%7c%7c4%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1.

(15) Patricia Vasquez, "China's Oil and Gas Footprint in Latin America and Africa," *International Development Policy*, 11: 1, 2019, 15, https://doi.org/10.4000/poldev.3174.

١٦) إعداد الباحثة بالاعتماد على:
SAIS China Africa Research Initiative (SAIS-CARI), *Database* (Washington DC: SAIS-CARI, 2021), http://www.sais-cari.org/.

(17) Liviu Begu et al., "China-Angola Investment Model," *Sustainability*, 10: 2936, 2018, 2, https://doi.org/10.3390/su10082936.

١٨) محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠م)، ١٥٩.

١٩) حسين قوادرة، «تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة»، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨م-٢٠١٩م)، ٢٢٨.

(20) Durovic, "Resource Curse and China's Infrastructure for Resources Model: Case Study of Angola," 79-80.

(21) Meaza Demissie, "The Natural Resource Curse in Sub-Saharan Africa: Transparency and International Initiatives" (Dissertations, The University of Southern Mississippi, Mississippi, 2014), 20.

(22) Omid Khodadadzadeh, "China In Africa: A Modern Story Of Colonization?: A Case Study of China's Engagement in Angola" (Master Thesis, Uppsala University, Faculty of Social Sciences, Stockholm, 2017), 44.

(23) David Shinn, "The Environmental Impact of China's Investment in Africa," *Cornell International Law Journal*, 49, 25, 2016, 48.

(24) Heike Baumüller et al., *The Effects of Oil Companies' Activities on the Environment, Health and Development in sub-Saharan Africa* (Brussels: European Parliament, Policy Department, 2011), 8.

(25) Shinn, "The Environmental Impact of China's Investment in Africa,"28.

(26) Shinn, 35.

(27) Shinn, 8.

# الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: بين المزايا الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

**د. أحمد الرفاعي محمد إمام**، مدرس اقتصاد في معهد طيبة العالي لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات، القاهرة.

**الكلمات المفتاحية**

**(الاستثمار الأجنبي، توزيع الدخل، جنوب الصحراء، سعر الصرف، المخاطر الاجتماعية)**

**تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد أهم المتغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسة لهذه التدفقات كانت -ومازالت- إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية (بما فيها الدول الإفريقية) زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها، وقد أعادت هذه التطورات النظر في بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية؛ المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات في هذه الاقتصاديات، وإن كان الثابت -اقتصاديًا- أن الاستثمار الأجنبي يؤدي دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مخاطر يحملها البلد المضيف، وظلت فكرة الموازنة بين المزايا والمخاطر الاقتصادية المحتملة للنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر، تمثل تحدياً كبيرًا أمام كل من صانعي السياسات الاقتصادية والاقتصاديين على حد سواء، فعلى الرغم من التسليم بالمزايا الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد يؤدي النمو المتزايد للاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الدول الإفريقية إلى زيادة فجوة عدم المساواة في توزيع الدخول وترسيخها، وما ينتج عنه من خلل واضح في ميزان العدالة الاجتماعية في تلك الدول، التي تعاني -أساسًا- من مشكلات الفقر وتفاوت توزيع الدخل[1].**

**ويهدف هذا المقال، إلى عرض المزايا الاقتصادية للتوسع في سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يصاحب ذلك من مخاطر اجتماعية محتملة على البلد المضيف للاستثمارات، وسوف نتناول هذه الإشكالية كما يأتي:**

## أولاً: تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا

بعد حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال السياسي في ستينيات القرن الميلادي المنصرم، كان هناك شكوك في الدول الإفريقية (كبقية معظم الدول النامية) بشأن مزايا التجارة الحرة والاستثمار عمومًا، إضافة إلى المخاوف من فقدان السيادة السياسية، والرغبة في الابتعاد عن فكرة وجود أي شكل من التدخل والتواجد الأجنبي داخل البلاد الإفريقية، وكذلك، الخوف من إفلاس الشركات المحلية؛ لعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية، إضافة إلى قناعة صانعي السياسات الاقتصادية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، أن النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تتجه إلى القطاعات الأولية، وبالتالي، سوف تكون المكاسب الاقتصادية محدودة، مقارنة بالتدهور البيئي المتوقع حدوثه؛ جراء تسارع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا الاتجاه[٢].

ولكن نتيجة اتجاه الدول الإفريقية إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي في بداية التسعينيات من القرن الميلادي المنصرم، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد مرة أخرى، وتشير الدلائل إلى أن السبب الرئيس في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، يرجع إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية: (١) الاستثمار المكثف في الموارد الطبيعية. (٢) الاستثمار المدفوع بمزايا مكانية «محددة». (٣) الاستثمار المدفوع بسياسات البلد المضيف، التي تستهدف تنشيط وجذب الاستثمار الأجنبي. (٤) الاستثمار استجابة للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي حدثت خلال تلك المدة[٣]. ويمكن تناول أهم مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، على النحو الآتي:

شكل رقم (١): اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال المدة (١٩٩٠م-٢٠١٩م) [٤].

يلاحظ من الشكل رقم (١) أن المدة (١٩٩٠م-٢٠١٩م) شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط نسبة نمو بلغت نحو ٢٠,٤٪، خلال تلك المدة، ففي عام ١٩٩٥م، ارتفعت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا جنوب الصحراء من ١,٢ مليار دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٠م، لتصل إلى نحو ٣,٦ مليار دولار أمريكي، وفي عام ٢٠٠٠م، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا جنوب الصحراء إلى نحو ٦,٩ مليار دولار أمريكي، بنسبة نمو بلغت نحو ٩١٪، مقارنة بعام ١٩٩٥م.

ويرجع السبب الرئيس في ازدهار قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي قامت بها دول، مثل: نيجيريا، ولاسيما إصلاحات سعر الصرف والتخلي عن نظام سعر الصرف، وهو ما ساهم -بشكل كبير- في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول، إذ تعدُّ نيجيريا أحد أكبر المُصَدِّرين له على مستوى العالم. إضافة إلى اندماج دولة جنوب إفريقيا في الاقتصاد العالمي بعد حل المشكلات السياسية في بداية التسعينيات من القرن الميلادي المنصرم، ومساهمتها في جذب عدد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية[٥]، ووفقًا لتقارير البنك الدولي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء، تساهم كل من: نيجيريا، وجنوب إفريقيا؛ بالنصيب الأكبر من تلك المساهمات، إذ بلغت مساهمة الدولتين -معًا- في عام ٢٠٠٠م، نحو ٣١٪ من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا جنوب الصحراء، ووصلت تلك النسبة إلى نحو ٥٥٪ عام ٢٠٠١م، ثم إلى نحو ٥٩٪ عام ٢٠٠٥م، وبلغت نحو ٤٧٪ و٤٤٪ في عامي: ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م على التوالي، وقد بلغ متوسط نصيب الدولتين -معًا- من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا جنوب الصحراء نحو ٢٣٪، خلال المدة (٢٠١٠م-٢٠١٩م).

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع المستمر، إذ ارتفعت إلى نحو ١٩,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٥م، ثم إلى نحو ٣٢,٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠م، واستمر اتجاه قيم تدفقات الاستثمار المباشر في الارتفاع حتى عام ٢٠١٥م، حيث وصلت قيمة التدفقات إلى نحو ٤٤,٤ مليار دولار أمريكي، بينما شهدت المدة (٢٠١٦م-٢٠١٩م) تراجعًا شديدًا في قيمة صافي تدفقات الاستثمار المباشر، إذ انخفضت قيمة التدفقات عام ٢٠١٩م إلى نحو ٣١,٢ مليار دولار أمريكي، بنسبة انخفاض بلغت نحو ٢٩,٧٪، مقارنة بعام ٢٠١٥م.

ويرجع سبب هذا التراجع الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول إفريقيا جنوب الصحراء إلى الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٥م، الذي أثر بشدة في الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث سحب عدد من المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المنطقة،

إضافة إلى صدمة أسعار النفط العالمية، التي أثرت في دول نفطية عملاقة، تساهم بشكل كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء، مثل: نيجيريا، وأنجولا، والجابون. وكذلك، انخفاض الاستثمارات في جمهورية الكونغو في عام ٢٠١٦م، بنسبة ٦٧٪، كما شهد عام ٢٠١٧م، تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة بلغت نحو ٢١٪، مقارنة بعام ٢٠١٦م، ونتيجة استمرار تراجع أسعار النفط، وتدهور أسعار السلع الأساسية، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انكماشاً ملحوظاً في كل من: جنوب إفريقيا، وموزمبيق، والكونغو، ونيجيريا، وأنغولا[٦].

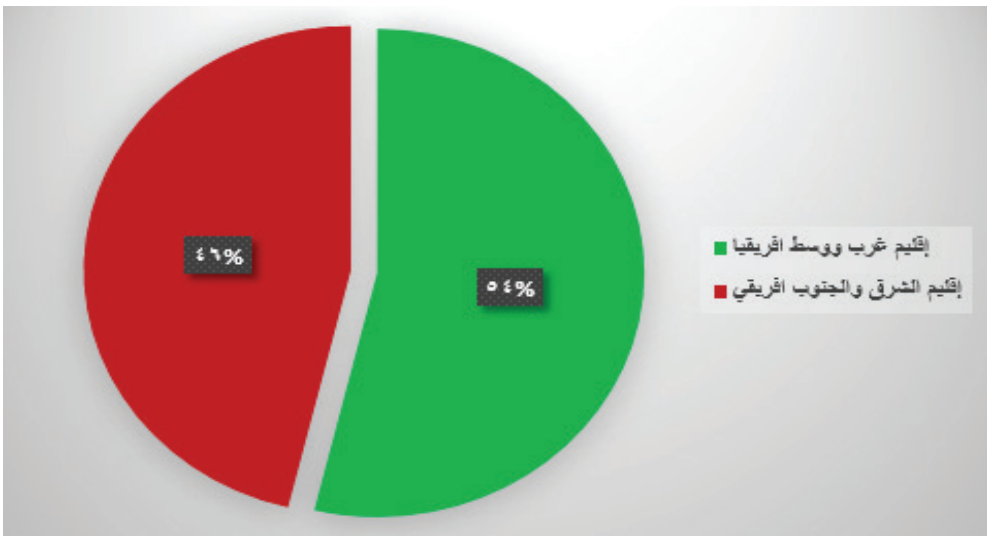


شكل رقم (٢): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠١٩م [٧].

يشير الشكل رقم (٢)، إلى أن إقليم غرب إفريقيا ووسطها، قد ساهم بنحو ٥٤٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠١٩م، بينما بلغت مساهمة إقليم شرق إفريقيا وجنوبها نحو ٤٦٪ في العام نفسه، وتأتي كل من: غانا، وجمهورية الكونغو، ونيجيريا، وغينيا، والجابون، والكونغو الديمقراطية؛ في مقدمة دول إقليم غرب إفريقيا ووسطها، حيث نجحت هذه الدول مجتمعة، في جذب نحو ٨٤٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم عام ٢٠١٩م، بينما تأتي كل من: جنوب إفريقيا، وإثيوبيا، وموزمبيق، وأوغندا؛ في مقدمة دول إقليم شرق إفريقيا وجنوبها، حيث ساهمت بنسبة تبلغ نحو ٨٦,٧٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم عام ٢٠١٩م، وفقًا للبيانات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

## ثانيًا: المزايا الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا

يوجد عدد من المزايا الاقتصادية، التي ساهم فيها سعي الدول الإفريقية إلى جذب أكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القارة الإفريقية، ومن أهمها ما يأتي:

### أ- تهيئة مناخ عام للاستثمار

تتحدد قدرة أي دولة في جذب الاستثمارات من خلال مناخ الاستثمار العام، وهو ما يتطلب من الحكومات تهيئة الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لجذب تلك الاستثمارات، ومنذ بداية التسعينيات من القرن الميلادي المنصرم، ساهمت مسارعة الدول الإفريقية، وسعيها الدؤوب لجذب أكبر قدر من الاستثمارات في تحسن محددات الاستثمار عمومًا، والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصًا، إذ أبرمت معظم الدول الإفريقية معاهدات ثنائية، ووقعت عددًا من الاتفاقيات متعددة الأطراف مع المنظمات الدولية، ويعدُّ تصديق الدول الإفريقية على مثل هذه الاتفاقيات مؤشراً مهمًا على تهيئة بيئة سياسية مواتية وجاذبة للاستثمارات، كما تخلت أغلب الدول الإفريقية عن نظم أسعار الصرف الثابتة، وتمت إزالة عدد القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال، وتقديم عدد من التسهيلات الجمركية[٨].

كما يجري العمل -تدريجيًا- على مواءمة قوانين الاستثمار والحوافز الاستثمارية، فعلى سبيل المثال، وافقت البلدان المشاركة في «مبادرة عبر الحدود»(The Cross Border Initiative (CBI[٩]، على تقنين جميع الأحكام التنظيمية اللازمة وتبسيطها؛ لتكييف خريطة طريق مشتركة لتيسير الاستثمار، كما اتفقت على إنشاء مراكز استثمار لمعالجة جميع الطلبات المتعلقة بالاستثمار في غضون ٤٥ إلى ٦٠ يومًا، والدول المشاركة في «مبادرة عبر الحدود» هي كل من: بوروندي، وكينيا، وملاوي، وجزر القمر، وزامبيا، ورواندا، وموريشيوس، وسيشيل، وأوغندا، وزيمبابوي، وتنزانيا، وسوازيلاند، وناميبيا، ومدغشقر. كما تم اتخاذ إجراءات مشابهة في معظم التكتلات الاقتصادية داخل إفريقيا، مثل: تكتل «الإيموا» في غربي إفريقيا، وتكتل «السادك» في الجنوب الإفريقي، وكذلك، الجماعة الاقتصادية والاتحاد النقدي لدول الوسط الإفريقي[١٠].

### ب- تنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية

تحول هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم -عمومًا- نحو الخدمات في أوائل السبعينيات من القرن الميلادي المنصرم، بينما ظلت إفريقيا تواصل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التي تتفوق فيها المزايا التنافسية، وتشمل: المعادن، والأخشاب، والبُنّ، والنفط، وغيرها من المواد الخام الأولية، ومنذ عام ١٩٩٠م، بدأت قطاعات أخرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[١١].

وبحلول عام ٢٠٠٢م، لم يعد تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا مقصورًا على الموارد المعدنية والأولية، وحتى في الدول المُصَدِّرة للنفط، أصبحت الخدمات والتصنيع، هي القطاعات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يتنوع إلى قطاعات أخرى، ولا سيما التصنيع والخدمات[١٢].

### ت- مساهمة تدفق الاستثمار بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا

يُعدُّ ارتفاع مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي؛ أحد أهم المزايا للتوسع في جذب هذه الاستثمارات، ويمكن توضيح مدى المساهمة، وحجم الدعم الذي أصبح يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الذي يُعدُّ -الآن- أحد أهم متطلبات التنمية والنمو الاقتصاديين في إفريقيا، بحسب الرسم التوضيحي أدناه:

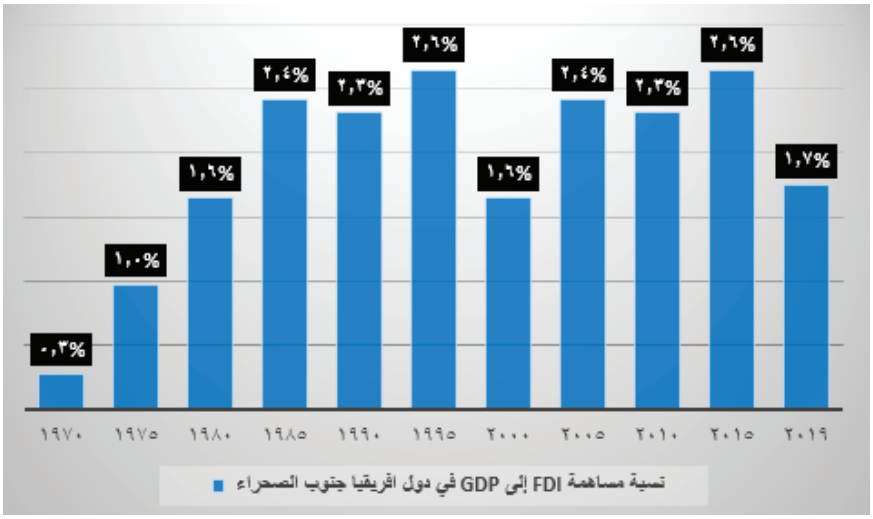


شكل رقم (٣): نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، خلال المدة (١٩٧٠م-٢٠١٩م)[١٢].

يتضح من الشكل رقم (٣)، الاتجاه التصاعدي لمساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، والأهمية الكبيرة التي أصبح يمثلها هذا العنصر لاقتصادات عدد من الدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بدولة غينيا الاستوائية نحو ٨٩,٤٪ و٦٤,٤٪، في عامي: ١٩٩٥م و٢٠٠١م على الترتيب، وارتفعت نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بدولة غينيا من نحو ٢٪ عام

١٩٩٠م، إلى نحو ٢٤,٦٪ و٣٢,٧٪، في عامي: ٢٠١٨م ٢٠١٩م على الترتيب، كما ارتفعت النسبة -أيضًا- في أنجولاً من أقل من ١٪ عام ١٩٩٠م، لتصل إلى نحو ٤٠٪ عام ٢٠١٩م. وتُعد موزمبيق -أيضًا- من الدول التي حققت معدلات مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراوحت نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بها خلال المدة (٢٠١١م-٢٠١٦م)، بين نحو ٢٤٪ و٣٩٪ على الترتيب، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٢٪ خلال المدة (١٩٩٠م-١٩٩٧م).

## ثالثًا: المخاطر الاجتماعية للتوسع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يمكن إنكار أن كل دولة تحتاج وتسعى إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لتعزيز النمو الاقتصادي، وعلى الجانب النظري، تدعم نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة فكرة الأثر الإيجابي المباشر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك، تظل هناك إشكالية، تتمثل في فكرة المفاضلة بين النمو الاقتصادي، وتفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل، كأثر سلبي مُحتمل في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر[١٤]، ويمكن تناول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم المساواة في توزيع الدخول في إفريقيا، وما ينتج عن ذلك من مخاطر اجتماعية، كما يأتي:

### أ- التوزيع الجغرافي لعدم المساواة في توزيع الدخل، وللاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا

يوجد عدد من الدول الإفريقية في قائمة أعلى الدول على مستوى العالم؛ في مؤشر عدم العدالة في توزيع الدخل، وتتصدر جنوب إفريقيا دول القارة في عدم المساواة في توزيع الدخل، رغم كونها أحد أكبر الاقتصادات الإفريقية، ومن أكثرها جذبًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي تفاقم عدم المساواة في الدخل؛ إلى تزايد معدلات الفقر في إفريقيا، كما يقلل عدم المساواة في توزيع الدخل من قدرة النمو على الحد من الفقر. وكذلك، نجد دولاً أخرى غير جنوب إفريقيا، مثل: أنجولا، وبتسوانا، وكينيا، وأوغندا، ونيجيريا[١٥].

### ب- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم المساواة في توزيع الدخل

تُعد التكنولوجيا الحديثة، التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمارات، أحد أهم المزايا الاقتصادية التي تساهم في ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات، ولكن عدم قدرة الدول المتلقية (المضيفة) للاستثمارات على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية واستخدامها، الناتج عن عدم توافر الكوادر البشرية القادرة على استخدام هذه التكنولوجيا، هو ما يسبب

-في النهاية- زيادة معدل البطالة الاحتكاكية أو البطالة التكنولوجية، مما يساهم في ارتفاع معدل البطالة الإجمالي، وتفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل، خصوصًا أن الاستثمار الأجنبي يسعى -دائمًا- إلى أن يكثف استخدام التكنولوجيا، بدلاً من استخدام الأيدي العاملة[١٦].

كما يُساهم ارتفاع عدد الشركات الأجنبية، في خروج عدد من الشركات المحلية من السوق؛ لعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية، التي تمتلك التكنولوجيا، ورأس المال البشري؛ القادر على صناعة الفارق بين منتجاتها ومنتجات الشركات المحلية، أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي خروج هذه الشركات من المنافسة والتوقف عن العمل إلى زيادة معدل البطالة، وبالتالي، تزداد الفجوة في توزيع الدخل داخل الدول الإفريقية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة [١٧].

## الخاتمة

رغم عدد المزايا الاقتصادية التي تساهم بها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في اقتصادات الدول المُضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، يوجد عدد من المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، للتوسع والاعتماد الكامل على هذا المتغير -بشكل كبير- في عملية النمو والتنمية الاقتصاديتين، ولذلك، يجب على الدول الإفريقية تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة عند التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا العنصر، وخفض تكلفتها السلبية قدر المستطاع، من خلال السيطرة على هذه التحديات، عن طريق عوامل محلية أخرى، مثل: القدرة الاستيعابية واستثمارات رأس المال البشري، ومستوى التكنولوجيا، وجودة المؤسسات. وهذا يدل -بوضوح- على أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتحدد وفق ظروفها الداخلية، كما يجب الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءة العنصر البشري، وذلك، من خلال تحسين جودة التعليم، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات بيئة الأعمال العالمية، التي تتبناها الشركات الدولية والعالمية المستثمرة.

## الهوامش والإحالات:

(1) Rupinder Kaur, et al., "The Impact of FDI on Income Inequality in Africa," in *The State of African Cities 2018: The geography of African investment* (London: PFD Media Group, 2018), 130-131, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/The_State_of_African_Cities_-_PART_B.pdf.

(2) Chantal Dupasquier and Patrick Osakwe, "Foreign Direct Investment in Africa: Performance, Challenges and Responsibilities," *Journal of Asian Economics*, 17: 2, 2005, 3, https://doi.org/10.1016/j.asieco.2005.07.002.

(3) Anupam Basu and Krishna Srinivasan, "Foreign Direct Investment in Africa--Some Case Studies," *IMF Working Papers*, 2: 61, 2002, 10, https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Foreign-Direct-Investment-in-Africa-Some-Case-Studies-15670.

(4) By Author, Using World Bank Database "Foreign Direct Investment, net Inflows (BoP, Current US$) – Sub-Saharan Africa," *The World Bank*, accessed January 3, 2022, https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=ZG&view=chart.

(5) UNCTAD, *Foreign Direct Investment in Africa: Performance and Potential* (Geneva: UNCTAD, 1998), 8-12.

(6) UNCTAD, *World Investment Report 2018* (Geneva: UNCTAD, 2018), 39-41, https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2018.

(7) By Author using The World Bank database "Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, Current US$) – All Countries and Economies," *The World Bank*, accessed January 4, 2022, https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD.

(8) Hany Besada, "Foreign Investment in Africa: Challenges and Benefits," *South African Journal of International Affairs*, 13: 1, 2006, 161, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10220460609556793.

(٩) هي مبادرة دولية تم تدشينها عام ١٩٩٢م، برعاية كل من: بنك التنمية الإفريقي، والاتحاد الأوربي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ لتغطي مناطق الشرق والجنوب الإفريقي، ودول المحيط الهندي، وتهدف -أساسًا- إلى تقليل تكلفة نقل الموارد الإنتاجية، والسلع والخدمات؛ عبر الحدود الوطنية، مع الحفاظ على الانفتاح على بقية العالم.

(10) Besada, "Foreign Investment in Africa: Challenges and Benefits," 161-162.

(11) S. Ibi Ajayi, Editor, "*Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa: Origins, Targets, Impact and Potential*" (African Economic Research Consortium, Nairobi, 2006), 14.

(12) S. Ibi Ajayi, Editor, "*Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa: Origins, Targets, Impact and Potential*".

(13) By Author using The World Bank database "Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP)– All Countries and Economies," *The World Bank*, accessed January 6, 2022, https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS.

(14) Al Muizzuddin Fazaalloh, "Is Foreign Direct Investment Helpful to Reduce Income Inequality in Indonesia?," *Economics & Sociology*, 12: 3, 2019, 25-36, https://www.economics-sociology.eu/files/2_663_Fazaalloh.pdf.

(15) Rupinder Kaur, et al., "*The Impact of FDI on Income Inequality in Africa*," 131-132.

(16) Rupinder Kaur, et al., 132-134.

(17) Rupinder Kaur, et al., 134-135.

# علاقات إفريقيا الدولية: قراءة في تعقيدات التفاعل

**د. سمية رمدوم**، أستاذة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والدراسات الإفريقية، الجزائر.

## الكلمات المفتاحية

**(العلاقات الدولية، الدول الإفريقية، الإرث الاستعماري، الهيمنة الغربية، النظام الدولي)**

**تطور حقل العلاقات الدولية ضمن المعايير الغربية، من دون اعتبارات للاختلافات التاريخية والاجتماعية، التي قد تحملها مناطق أخرى في العالم على غرار إفريقيا، وهو ما يطرح مشكلات التحقق الإمبريقي للمفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية؛ كالدولة، والسيادة، والأمن. وعند النظر لعلاقات إفريقيا الدولية، سنراها تشكّل عيوباً للنظام «الواستفالي»، فأصبحت القارة مطمحًا للسيطرة والاستحواذ على ثرواتها الطبيعية، وسوقاً لمنتجات الدول الكبرى، وأذرعًا موالية لها. وأصبحت نظريات العلاقات الدولية تتسم بعدم القدرة على تفسير التحديّات القائمة، ويستدعي ذلك، محاولة إيجاد استبصارات من خارج الانضباط التقليدي.**

**تحتاج المبادئ والنظريات إلى مدة طويلة من التقييمات قبل وضعها، وذلك، بعد اختبار المتغيرات وصياغة المفاهيم؛ كاستخدام مفهوم «السيادة»؛ من أجل وضع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا الصدد، مازالت بعض المفاهيم تشكل تحديّاً للنظريات القائمة، كاستمرار النزاعات في إفريقيا، والانقلابات العسكرية، ومشاكل التكامل القاري، وعدم اندماج إفريقيا بالشكل الصحيح في النظام الدولي، إذ تعكس الفشل النظري الذي ينبغي الوقوف عنده؛ للكشف عن الضباب الميتافيزيقي في دراسة علاقات إفريقيا الدولية، من أجل تطوير بناء نظري يحمل تصوّرات غربية وإفريقية، تراعي خصوصية الأبنية التقليدية لإفريقيا، وما حملته من ممارسات من العهد الاستعماري، وكيف استمر التفاعل فيما بينها في مرحلة ما بعد الاستعمار، ومنه، يتم طرح التساؤل الآتي: ما الاستبصارات التي تحملها علاقات إفريقيا الدولية؟**

## أولاً: الهيمنة الغربية على نظريات العلاقات الدولية

يوصف نظام العلاقات الدولية المعاصرة بأنه قائم على النظام «الوستفالي»[1]، حيث تمت بلورة مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، وشكّل نواة بناء نظريات العلاقات الدولية؛ فقد تأسس النظام الوستفالي على

مبدأين رئيسيين، هما: السيادة، والمساواة بين الدول[٢]. فضلاً، على أهمية مؤتمر فيينا المنعقد في المدة (١٨١٤م-١٨١٥م)، بعد مخلفات الثورة الفرنسية، وهو الذي وضع أسس تنظيم العلاقات الدبلوماسية التي مازالت قائمة حتى الآن. ولذلك، تطورت العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل، عن طريق مساهمات المدارس الأوروبية والأمريكية. وفي المقابل، وتزامناً مع ظهور الصين كقوة صاعدة تُنافس على زعامة العالم، بدأ العلماء والباحثون في آسيا يكتسبون مكانة متميزة [٣]؛ في دراسات العلاقات الدولية والسلوك الخارجي للدول، ومنها، البحث عن جذور القوة الناعمة في الدراسات الآسيوية التي ترجع إلى الخمسينيات من القرن الميلادي المنصرم.

قدم «ستانلي هوفمان» (Stanley Hoffmann) وصفًا للهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، في إشارته إلى أنَّ تخصص العلاقات الدولية أمريكي في الأغلب؛ بالنظر إلى المنهجية التجريبية التي اكتسبت أرضية في العلوم الاجتماعية الأمريكية، وكذلك، الحاجة إلى شرح الأحداث والحروب السابقة، بما في ذلك، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم[٤]، حيث يمكن تقسيم عناصر الإمبريالية إلى ثلاث فئات رئيسة، وهي: الاستغلال، والسيطرة الثقافية، والعقلنة الفكرية. بمعنى: تنطوي الإمبريالية على الاستغلال الطبيعي لموارد المجتمع، ونبذ الثقافات المحلية ومحاولة استبدالها بثقافة المستعمِر، وكذلك، تأثير الإمبريالية الفكرية في إفريقيا على طبيعة اهتمام الأفارقة بالدراسات الدولية، وميلهم -غير المبرر- لتجاهل النظريات أو «المناظير» (Perspectives) أو المنهجيات البديلة، التي هي -في الواقع- مصير مشترك لجميع الشعوب المُستعْمَرة[٥].

يَرى «هانس مور غنثاو» (Hans Morgenthau) (أستاذ العلاقات الدولية الواقعي الكلاسيكي)، أن إفريقيا لم يكن لها تاريخ قبل الحرب العالمية الأولى، وأنها كانت فارغة سياسياً[٦]. وهذا وصف غير موضوعي، حيث أُوجدت دراسة العلاقات الدولية في إفريقيا منذ مراحل قبل الاستعمار، أين كانت مختلف الممالك والإمبراطوريات والإمارات تقوم بمعاهدات واتفاقيات؛ تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية؟[٧] كما تقدم وسائل الإعلام الغربية وجماعات الضغط مسميات للدول الإفريقية، على أنها مناطق: متخلفة، أو نامية، أو فقيرة، أو ضعيفة، أو متوسطة، أو صغيرة، أو فاشلة. لذلك، ينبغي إعادة التفكير في نمط النظام وتكوينه، والمعايير الدولية، فالمفاهيم المستخدمة لوصف القارة، هي تصنيف على أساس الإدراك الذاتي لـ«الجيوديموغرافيا»[٨]، والقدرات السياسية والعسكرية للقارة[٩]. وذلك، بالبحث عن تفسير لمسبباتها، بعيداً عن الدوغمائية والتصنيف المتحيِّز.

يجادل «مايكل بريتشر» (Michael Brecher) بأن «صراع النماذج» قد ولّد حرارة أكثر من حرارة الضوء في الدراسات الدولية، لذلك، ينبغي أن يتحول النقاش العلمي بعيدًا عما يصفه «برتشر» بأنه «تعصب فكري»، إلى فهم أكثر دقة للعلاقات بين الدول، فالنظريات: الواقعية، والليبرالية، والماركسية؛ كلها ذات

منشأ غربي، ويذهب «دينيمارك» (Denemark) لوصف القدرة التخريبية لإفريقيا لهذه النماذج النظرية، إذ يَعُدُّ إفريقيا منطقة غير مكتشفة -نسبيًا- فيما يتعلق ببناء النظرية، ويمكنها أن تقدم فهماً قوياً لعمل الدول والأسواق[١٠].

وبالتالي، البناء الغربي لنظريات العلاقات الدولية جعل موقع إفريقيا هامشياً، وطرح سبب تجاهلها؛ هل لأنها دول منهارة، أو فقيرة؟ أو ليس هناك ما تساهم به في العلاقات الدولية؟ أو أنها غير قوية بالشكل الكافي حتى تكون مسموعة وذات أهمية؟ لهذا تفشل نظريات العلاقات الدولية في تفسير استمرار النزاعات في إفريقيا، ونمط تفاعلاتها الخارجية، حيث لا يمكن الاعتماد على تقليد أحادي الثقافة في سياق متعدد الثقافات. لذلك، هناك حاجة لتحويل التعصب الفكري الغربي إلى الاعتدال الفكري؛ وإشراك العلماء والباحثين الأفارقة في المناقشات العلمية للعلاقات الدولية بشكل أوسع. فقد تسمح مساهماتهم بسد الفجوة التي تعتري نظريات العلاقات الدولية عند دراسة إفريقيا، أو حتى تساهم في إعادة الحس المعياري في حقل العلاقات الدولية.

## ثانيًا: توسيع نطاق المدلول الغربي للمفاهيم

لا تُظهر القارة الإفريقية -نظرياً- الخصائص المفاهيمية التي تدعم التقاليد المعرفية لـ«البرادايمات»، ويميل التنظير للعلاقات الدولية إلى التقليل من الاهتمام بالحالة الإفريقية[١١]، ولكن ينبغي مواجهة التعقيدات النظرية، وإعادة صياغة المفاهيم الحاضرة للعلاقات الدولية، مثل: الدولة، والسيادة، والسلطة، والحدود؛ بالنظر إلى التجربة الإفريقية، فبحسب هيغل؛ فإن المعرفة العلمية الحقيقية هي تطوير الفكرة ونقيضها، وفي هذا السياق، تمثل نظرية العلاقات الدولية القائمة على المركزية الأوروبية نقيضاً للدراسات الإفريقية، وستسمح المحاكاة بينهما بالتقييم النقدي، والبحث عن نظرية شاملة وعالمية، وتوسيع الأطر النظرية؛ لاستيعاب الحقائق العلمية للعلاقات الدولية[١٢].

لا يمكن إنكار أن التجارب الغربية وغير الغربية وتفسيراتها أصبحت متداخلة لدرجة أن التفكير بالسياسة العالمية أصبح لا يخلو من المفاهيم والنظريات الغربية، غير أن سلوكيات الدول الإفريقية ليست دائماً بالطريقة العقلانية التي يمكن توقعها، بافتراضات نظريات العلاقات الدولية، ومع ذلك يمكن بناء المعرفة الإفريقية باللجوء إلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس[١٣]، والتاريخ، حيث يكشف عن الأحداث السياسية ويعطي تصوراً عن التغيرات التي طرأت على الأبنية والقوى الفاعلة.

يربط «جون فرانسوا بايارت»(Jean-François Bayart) الوجود الإفريقي في السياسة الدولية بالطبيعة التاريخية، التي تجعل القارة جزءاً من الأحداث التاريخية، إذ يرى أن إفريقيا، لم تكن بمعزل عن السياسة

الدولية، ولكنها كانت متواجدة فيها بشكل حتمي، خلال القضايا، وتغيير موازين القوى، فضلاً، عن تبادل الأفكار بين إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين[١٤]. وبالتالي، تكييف المعرفة الإفريقية في الفكر الغربي؛ ستسمح بتحديد مجالات اختلاف السياق المفاهيمي لأدبيات العلاقات الدولية.

شكّل الاستعمار الغربي في إفريقيا تداعيات في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومثّل التحدي الجوهري لتفسير علاقات إفريقيا الدولية، حيث تستمر السياسات الغربية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي استعمرتها سابقاً، وتطرح بذلك مسألة «نهاية الاستعمار»، ومنها: تورط فرنسا في نزاعات: جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والغابون...، ويجعل -ذلك- أكثر تعقيداً، وبخاصة بالتفاعلات مع العرقيات العابرة للحدود[١٥]، التي تستمر ديناميتها في التدفق، باعتبارها تيارًا حيويًا في العلاقات الدولية الإفريقية، كما يمثل التيار الخفي في تشكيل سياسات إقليمية غير رسمية، لذلك، ففي إفريقيا هناك حدود فاشلة وسيادة غير متماسكة، ومكامن تتنافس المجموعات العرقية فيها مع الدولة. ولهذا، تُعدُّ الدولة الإفريقية دولة هجينة، فهي ليست دولاً أوروبية، ولا ممالك إفريقية على شاكلة ما قبل الاستعمار، وإنما تحمل خصائص أوروبية وإفريقية، وهو ما يمثل الانحراف الإفريقي للدولة كفاعل جوهري في العلاقات الدولية[١٦].

كما لا يمكن إغفال مسألة «تسييس» المعرفة، التي تخدم المصالح الخاصة، وتوجه الانضباط لاتجاه خاطئ، في عالم يتعرض فيه العلماء لتأثيرات مؤسسية وسياسية ومالية[١٧]، وعليه، لا يمكن لنظريات العلاقات الدولية أن تستمر في التفسير، إلا بإعطاء قيمة للواقع في الثقافات غير الأوربية، بالنظر إلى نطاق أبعد للدولة، التي تمثل مفهومًا مترسخًا في العلاقات الدولية، فمفهوم الدولة الغربي، بغض النظر عن رؤية الحقائق الإمبريقية الأخرى؛ كشبكة المصالح المنتشرة في إفريقيا. ومازال مفهوم السيادة، يمثل جدلاً سياسياً في إفريقيا؛ لاستحالة تصور السيادة الكاملة في إفريقيا، ومازال التدخل الأجنبي قائماً، حتى بوجود حس التضامن الإفريقي، وتطوير مؤسسات التكامل الإقليمي والقاري، وبالتالي، ينبغي البحث عن أطر تحليلية تقترب من الظاهرة، وتساعد في تفسير جزئياتها.

## ثالثًا: الولاء وعلاقات إفريقيا الدولية

يمثل الإرث الاستعماري عاملاً شكَّل محتوى السياسة وممارسات الفاعلين السياسيين الأفارقة، ومنها التفاعلات في علاقات إفريقيا الدولية، إذ بينت الموروثات الاستعمارية منهجية المظالم التاريخية، والتشويه للأغراض الوجودية الأساسية لإفريقيا، التي شكلت مصدر التحديات للسياسة والحكم، كالتمييز العنصري، وتهميش الاستعمار للإثنيات واللغات والهويات الجماعية، وتقسيم إفريقيا من دون مراعاة للسياقات [١٨]،

مما أدى إلى صراعات غير منتهية في دول، مثل: مالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإثيوبيا...، وقضايا الفصل بين الجماعة العرقية الواحدة في دول مختلفة، مثل: عرقية «الإوي» (Ewes)[١٩] في غانا وتوغو وبنين[٢٠].

وتمثل اللغة إرثاً استعمارياً آخر في إفريقيا، حيث إن استخدام الأجانب للغتهم الأم في السياسات الداخلية لإفريقيا تمثل الجذور الغربية للهيمنة، التي لا يمكن تفسيرها بعيدًا عن مفاهيم وعمليات المصالح الغربية، كما في دول، مثل: ساحل العاج، ومالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا، وغيرها، (ومثلها تحديّات وجود عملة مشتركة بين دول غربي إفريقيا)[٢١]، وتمثل مؤشراً على الاحتلال الاستعماري غير المكتمل، كما هو واضح في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري، ومثّل -ذلك- عائقاً أمام توحيد الرؤى الإفريقية[٢٢]. فضلاً، عما تحمله انعكاسات اللغة على الثقافة المحلية، بوصف لغة المستعمر إحدى الآليات الثقافية لإبقاء المجتمعات الإفريقية تابعة، وجعلها تحمل هوية هجينة للانغماس في العالم الغربي.

رسَّخ الاستعمار ممارسات مختلفة في إفريقيا مازالت قائمة، حيث حمل الإرث الاستعماري، علاقات أبوية (Patrimonialsim)، انعكست على عدم التمييز بين العام والخاص، مما أدى إلى الشخصنة، وتمركز السلطة في يد الحزب الواحد، أو سيطرة نخبة صغيرة على الحكم، إضافة إلى وجود جهاز بيروقراطي مترهل، وضعف اقتصادي، وتبعية خارجية، وهشاشة مؤسسات الدولة، واتباع إستراتيجيات تعاضدية (Corporate) من أجل التجنيد السياسي في النقابات والأحزاب الموالية للسلطة، التي تهيمن على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية، وشراء الذمم، وغياب ثقافة سياسية مشتركة. لذلك، هناك تشكيك في الدولة الإفريقية، حيث ذهب «برترون بديع» (Bertrand Badie) إلى اعتبار الدول الإفريقية دولاً مستوردة، كونها استمرار للنموذج الغربي، فاستمرت بالتالي «الزبائنية السياسية» (Clientelism)، التي تقوم على ولاء الدولة للمستعمر؛ كاستمرار للوضع الاستعماري، أو حتى بوصف أن الدول الإفريقية ولدت كمستعمرات، وبتطور النظام، ازداد الولاء لقوى أجنبية أخرى. وبالتالي، فهناك عدم يقين في السياسة الخارجية في إفريقيا وعلاقاتها الدولية، لأنه مازال هناك احتفاظ بالممارسات الموروثة عن الاستعمار، على الرغم من التحديث المؤسساتي.

ويسعى القادة السياسيون إلى إيجاد طرائق لإثبات ولائهم لدولة كبرى، تحقق طموحاتهم السياسية، سواءً بتقديم خدمة أو سلعة، فيصبحوا وكلاء للدول الكبرى، مثل: العلاقات الخاصة بين «الحسن واتارا» في كوت ديفوار وفرنسا مثلاً، حيث يرجح أن هذه العلاقات جعلت «واتارا» قادرًا على البقاء للمرة الثالثة في الحكم، بينما تسعى فرنسا -أيضًا- إلى الاحتفاظ بمصالحها، وبقاء الأصول الفرنسية في المنطقة، وهناك أمثلة أخرى في: توغو، وبوركينافاسو، وغينيا...، وهو ما يجعل ممارسات «الزبائنية» قائمة[٢٣]، وأدى ذلك، إلى تفاقم التوترات الدبلوماسية و«الحروب بالوكالة» داخل القارة.

يميل سلوك الدول الإفريقية إلى الولاء (Loyalty) الخارجي للدول، ويشير الولاء إلى ذلك الحليف المخلص، الذي تحكمه روابط مدفوعة بالشعور بالهوية المشتركة، حيث يظهر الولاء خلال الخطابات التي تعكس توجه الدولة الإفريقية، وهو نوع من العلاقة الخاصة، ينتج عنه سلوك تتَّبعه دولة تجاه دولة أخرى، ولا تكون فيه المعاملة بالمثل من الطرف الآخر (علاقة هرمية من الأعلى إلى الأسفل)، وهذا يُعدُّ السمة البارزة في علاقات إفريقيا الدولية، وفهمها يسمح بالاقتراب في التحليل، وتوقع اتجاهات الدول، ونمط السلوك الخارجي الإفريقي، ومسار علاقات إفريقيا الدولية، إذ تُعدُّ الولاءات متجذرة في القارة، ويعود أساسها إلى الطبيعة التاريخية، لذلك، نجد ولاءً خارجيًا دائماً في إفريقيا.

وهو ما يفسر سبب تفضيل بعض الدول الإفريقية أن تكون دولة بالوكالة، لأنها تنظر إلى نفسها على أنها دولة صغيرة أو ضعيفة أو فاشلة[٢٤]، فيظهر الولاء كمتغير مستقل مهم عند دراسة علاقات إفريقيا الدولية، ومحدداً «للأفكار»، ومفسراً «لتحيّزات» الدول الإفريقية في علاقاتها الدولية، ومع تطور الأدوار في القارة الإفريقية، قد يؤدي ذلك إلى تنوع وتعدد الولاءات في علاقات إفريقيا الدولية، وهو ما قد يخلق فوضى سياسية واجتماعية واقتصادية أكثر مما هي عليه.

## رابعًا: أولوية الجانب غير الرسمي على الرسمي عند دراسة علاقات إفريقيا الدولية

إن نظرية العلاقات الدولية في إفريقيا، لا ينبغي أن تعطي الأولوية للمؤسسات والهياكل الرسمية على الأبنية غير الرسمية، حيث يؤدي الاهتمام بالعمليات والمؤسسات غير الرسمية إلى توفير مزيد من الأفكار حول علاقات إفريقيا الدولية[٢٥]، كما تتضمن السياسة الدولية الإفريقية –هي الأخرى– الجانب غير الرسمي في هندسة القرارات، إذ تعرف المؤسسات الإفريقية متعددة الأطراف استخداماً للإطار غير الرسمي لاتخاذ قرارات حاسمة[٢٦].

وقد أشار «فوكوياما» إلى أن دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعاني عددًا من المشاكل، وتمثل حالة «غير طبيعية» من الافتقار للتنمية السياسية والاقتصادية[٢٧]، لذلك، فإن معرفة المشاكل الداخلية يساعد في فهم العلاقات الدولية. ومن هذه المشكلات: الفقر، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والبطالة، والجريمة التي تؤدي إلى انتشار الاتجار بالبشر، والمخدرات، والإرهاب...[٢٨]، الأمر الذي يجعل الشعوب الإفريقية تتأخر عن الولوج لـ «الرقمنة» ومواكبة التحديث الحاصل في المجتمعات الغربية، واعتبار حالتها «غير طبيعية»، يدفع إلى البحث عما وراء التقليد الغربي.

تشكل النشاطات غير الرسمية؛ كشبكات التهريب، أو حركة الهجرة غير الشرعية، نظاماً خاصاً، فهي إما أن تواجه من السلطة، أو أن نجد من يساهم في الانغماس فيها من أعلى هرم في السلطة. لذلك، تتطلب دراسة العلاقات الدولية في إفريقيا، النظر إلى الديناميات غير الرسمية والعابرة للحدود[٢٩]. التي هي –في الأغلب–

غير مدرجة في معطيات العلاقات الدولية التقليدية، ولذلك، أصبح جزء كبير من التجارة الخارجية لإفريقيا غير مسجل (على سبيل المثال)[٣٠].

هناك تشابكات أفقية وعمودية بين المجال الرسمي وغير الرسمي، حيث تصبح شبكات المصالح مفهوماً مهماً عند دراسة الفواعل السياسية التي تؤثر في صنع القرارات، ونسج العلاقات الإفريقية الدولية، وهناك قضايا مازالت تسبب جدلاً على الرغم من الاتفاقيات الدولية؛ كالهجرة غير الشرعية.. التي تطرح عدة أسئلة حول الجهات المخططة لها؟ أو التي تمولها؟ وكيف يتم استخدامها لأغراض أخرى تجارية؟ وبالتالي، ينبغي -دائمًا- النظر للشبكات غير الرسمية، كون أن هناك تغليبًا للخاص على العام، ولغير الرسمي على الرسمي. ويؤثر انتشار الأنشطة غير المشروعة والأشكال المتغيرة لتداول رأس المال... ليس فقط في الاقتصاد السياسي لإفريقيا أو في العلاقات الاقتصادية الدولية لإفريقيا، وإنما حتى في الجانب السياسي؛ وتحدد مدى الارتباط بالنظام القديم، أو فك الارتباط به، وقد تنعكس -بالتالي- على الجانب الأمني وحالة الاستقرار.

## خامسًا: إفريقيا والاتجاه نحو الإقليمية في العلاقات الدولية

تفتقد إفريقيا للدول ذات الهيمنة الإقليمية، القادرة على توفير حوافز، أو على التهديد بالقيام بسلوك معين، وعوضًا عن ذلك، يتم اعتبار الدول الغنية -نسبياً- بوصفها دولاً مهيمنة في إفريقيا، وبالتالي، فتبقى أكثر مصادر القوة التي تمتلكها الدول الإفريقية هي قدرتها على الإقناع[٣١]، لذلك، لا يمكن الحديث عن علاقات إفريقيا الدولية من دون معالجة تطور التكامل القاري في إفريقيا، فالبحث عن دور ناشئ للقارة الإفريقية في النظام العالمي يستدعي جهودًا سياسية، ومنها: إحياء روح الوحدة الإفريقية، التي تعبر عن روح التضامن والتعاون بين البلدان والمجتمعات الإفريقية، وكان الهدف الأساسي لعموم إفريقيا (Pan Africanism)[٣٢] هو إنهاء التمييز العنصري ضد الأفارقة، ومع تطوّر الأحداث، أصبح التعبير عن الوحدة الإفريقية من المتطلبات الرئيسة للأفارقة؛ من أجل حماية حقهم في تسيير وإدارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحقيق السلام والتنمية[٣٣].

مثّل تأسيس الاتحاد الافريقي عام ٢٠٠٢م، تطوِّراً آخراً للوحدة الإفريقية، وحافزاً لتعزيز مواقفها الدولية؛ كالدعوة لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقضايا أخرى؛ كاللاجئين، والصحة...[٣٤].

ودعوة الاتحاد والأجهزة الإقليمية للإصلاحات الديمقراطية، وسمحت بالتعديلات الدستورية وتعزيز التعددية، وتأسيس اللجان الانتخابية، وانتقال السلطة بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة... فجسّد الجهود الإفريقية نحو التكامل والتعاون الإقليمي والسعي للتغييرات في الشؤون الداخلية لإفريقيا[٣٥].

وعلى الرغم من التأسيس القانوني والتنظيمي للوحدة الإفريقية، إلاّ أن هناك مشاكل ترتبط -أساساً- بصعوبة الإجماع بين الدول الإفريقية، في اتخاذ مواقف وقرارات تخص الشأن القاري والعالمي[٣٦]، وذلك، لتشابك المصالح الإفريقية المدفوعة بأجندات خارجية؛ حيث يبقى تباين المصالح بين الدول الإفريقية العائق الرئيس أمام الوحدة الإفريقية، وقد تستثنى بعض الحالات النادرة، مثل: كيف استطاع الاتحاد الإفريقي تبني سياسة إفريقية موحدة في ليبيا؟ وهي التي تحولت -لاحقًا- إلى ساحة حرب دولية بالوكالة). غير أن ما يمكن قوله، هو أن: هناك عدم قدرة على بناء مصالح مشتركة في إفريقيا.

## خاتمة واستنتاجات

تعطي المساهمات الإفريقية تصوّراً لسلوك الدول الإفريقية، وتساهم -بذلك- في تفسير علاقات إفريقيا الدولية، حيث إن ضرورة مراجعة النهج الاستعماري وعملية إنهاءه، ووضع أنطولوجيا الاستعمار الذي تتغاضى عنه نظريات العلاقات الدولية بمنظار إفريقي، يساعد في فهم التجربة الإفريقية، فضلاً، عن التعتيم على دور الشعوب الإفريقية في تكوين المعرفة الأوربية، فربما ما يقصده الغرب بالتحديث أو التحضر هو عكس ما يراه الأفارقة، الذين قد يرون أنه نهب واستغلال، كما أن معالجة قضايا: الهوية، والفقر، والتخلف، والحروب الأهلية، ومشكلات الإرهاب، والديموقراطية، والإصلاحات؛ كلها قضايا لها القدرة على تحدي النظريات السائدة.

وبالتالي، فإن تطوير المعرفة النظرية، ينطلق بدحض الافتراضات القائمة في مدارس العلاقات الدولية، كاستخدام الولاء، وخصوصية الدولة في إفريقيا؛ كدولة «هجين» عند النظر وفق نظريات العلاقات الدولية، ذلك أنها تشكل ارتباطات معقدة في تكوينها، ومراعاة وحدات التحليل غير الرسمي العابر للحدود؛ للمجال المظلم الذي يحتاج إلى مزيد من الأبحاث؛ لتفسير التفاعلات غير المرئية الحاصلة، وهو ما يجعلها -كتفسيرات- تقترب عند دراسة علاقات إفريقيا الدولية.

## الهوامش والإحالات:

(١) يشير النظام «الوستفالي» إلى معاهدة صلح «وستفاليا» عام ١٦٤٨م، التي تُعدُّ أول اتفاقية في العصر الحديث، وأنهت حرب الثلاثين عاماً بين البروتستانت والكاثوليك التي تحولت من نزاع ديني إلى صراع أوروبي عالمي.

(2) Olukayode Faleye, "Africa and International Relations Theory: Acquiescence and Responses," *Journal of Globalization Studies*, 5: 2, 2014, 154-163, https://www.sociostudies.org/journal/articles/254609/.

(3) Akinbode Fasakin, "Africa and the Historiography of International Relations," *Brazilian Journal of African Studies*, 3: 5, 2018, 9-30, https://seer.ufrgs.br/rbea/article/view/80408/49304.

(4) Fasakin, "Africa and the Historiography of International Relations".

(5) Faleye, "Africa and International Relations Theory: Acquiescence and Responses," 154-163.

(6) Ronald Chipaike and Matarutse Knowledge, ''The Question of African Agency in International Relations,'' *Cogent Social Sciences*, 4: 1, 2018, 1-16, https://doi.org/10.1080/23311886.2018.1487257.

(7) Salami Adebayo, "Africa and The Principles and Theories of International Relations: Problems of Analyses," *African Research Review*, 10: 1, 2016, 145-165, 10.4314/afrrev.v10i1.12.

(٨) الجيوديمغرافيا (Geodemography) يجمع بين علم الديموغرافيا وعلم الاجتماع، ويهتم بدراسة الأفراد؛ بناءاً على الموقع الذي يعيشون فيه.

(9) Maia Pal, "Introducing Marxism in International Relations," *E-International Relation*, February 25, 2018, https://www.e-ir.info/2018/02/25/introducing-marxism-in-international-relations-theory/.

(10) Tandeka Nkiwane, "Africa and International Relations: Regional Lessons for a Global Discourse," *International Political Science Review*, 22: 3, 2001, 279-290, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0192512101223005.

(11) Scarlett Cornelissen, et al., "Introduction: Africa and International Relations in the 21st Century: Still Challenging Theory?," in *Africa and International Relations in the 21 Century*, edited by Scarlett Cornelissen, et al. (London: Palgrave Macmillan, 2012), 1-17.

(12) Faleye, "Africa and International Relations Theory: Acquiescence and Responses," 154-163.

(13) Karen Smith, "Africa as an Agent of International Relations Knowledge" in *Africa and International Relations in the 21 Century*, edited by Scarlett Cornelissen, et al. (London: Palgrave Macmillan, 2012), 21-35.

(14) Chipaike and Knowledge, "The Question of African Agency in International Relations," 1-16.

(15) Pal, "Introducing Marxism in International Relations".

(16) Faleye, "Africa and International Relations Theory: Acquiescence and Responses," 154-163.

(17) Fasakin, "Africa and the Historiography of International Relations," 9-30.

(١٨) لم تكن الدول الإفريقية قبل الاستعمار مقسمة على هذا النحو، حيث إن التكامل بين شعوب غربي إفريقيا يتجاوز التجارة وينطوي على القرابة عبر الوطنية. مثلًا، تم تقسيم دولة الهوسا في مرحلة ما قبل الاستعمار بين نيجيريا والنيجر، بينما تم تقسيم شعب الفولاني عبر محور الحدود بين نيجيريا والكاميرون، لمزيد من الاطلاع، انظر:

Faleye, "Africa and International Relations Theory: Acquiescence and Responses," 154-163.

(١٩) «الإوي» (Ewes)، هي إثنية منتشرة في غربي إفريقيا، ولها لغتها الخاصة.

(20) Pal, "Introducing Marxism in International Relations".

(٢١) طرحت المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إيكواس) مسألة تغيير عملة الفرنك إلى عملة الإيكو، ولكن بقي الجدل مطروحاً لغياب الإرادة السياسية الحقيقية وبخاصة من طرف دول على غرار كوت ديفوار (ساحل العاج).

(22) Pal, "Introducing Marxism in International Relations".

(23) Dodzi Hattoh, "Interrogating the Assumptions of Constructivist International Relations Theory: Predicting African Political Actor's Behavior in International Relations," *Africa and International Relations*, 2021, http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.11982.59209.

(24) Pal, "Introducing Marxism in International Relations".

(25) Thomas Tieku, "Theoretical Approaches to Africa's International Relations," in *Handbook of Africa's International Relations*, edited by Tim Murithi (London: Routeldge, 2013), 11-20.

(26) Tieku, "Theoretical Approaches to Africa's International Relations".

(27) Chipaike and Knowledge, "The Question of African Agency in International Relations," 1-16.

(28) Smith, "Africa as an Agent of International Relations Knowledge," 21-35.

(29) Cornelissen, et al., "Introduction: Africa and International Relations in the 21st Century: Still Challenging Theory?," 1-17.

(30) Cornelissen, et al., "Introduction: Africa and International Relations in the 21st Century: Still Challenging Theory?," 1-17.

(31) Tieku, "Theoretical Approaches to Africa's International Relations," 11-20.

(٣٢) هي حركة سياسية قائمة على أساس إيديولوجي لتعزيز التضامن بين الشعوب الإفريقية، وظهرت في بداية القرن العشرين.

(33) Tim Murithi, "Introduction: The Evolution of Africa's International Relations," in *Handbook of Africa's International Relations*, edited by Tim Murithi (London: Routeldge, 2013), 1-7.

(34) Murithi, "Introduction: The Evolution of Africa's International Relations".

(35) Pal, "Introducing Marxism in International Relations".

(36) Murithi, "Introduction: The Evolution of Africa's International Relations," 1-7.

# البعد العسكري في إستراتيجية التنافس الأمريكي/الصيني؛ في كينيا

**د. هند محروس محمد،** باحثة مختصة في الشؤون العسكرية الإفريقية، القاهرة.

**الكلمات المفتاحية**

**(كينيا، الصين، الولايات المتحدة، المساعدات العسكرية، التعاون الإستراتيجي، إفريقيا، مكافحة الإرهاب)**

**تقع كينيا في شرقي إفريقيا، وتُعدُّ ثاني أكثر الدول تكاملاً في إفريقيا، ورائدة في سياسات التكامل الإقليمي؛ داخل التكتلات الإقليمية لمجموعة شرقي إفريقيا ومنطقة «الكوميسا»، وفقاً لتقرير التكامل الإقليمي لإفريقيا عام ٢٠١٩م، فهي من البلدان التي تحتلُّ مكانةً مهمَّة لدى الولايات المتحدة والصين، ويتصاعُد التنافُس بين الدولتين، بحيث تسعى كل منهما إلى توطيد علاقاتها بكينيا؛ على جميع المستويات: الاقتصادية، والتكنولوجية، والصناعية. وتُعزز العلاقات السياسية والدفاعية: المساعدات العسكرية، ومبيعات الأسلحة، ونشر قوات حفظ السلام، التي تُعدُّ من مجالات تقارب الولايات المتحدة والصين مع دول إفريقيا، إضافة إلى أن القوتين العظميين (الولايات المتحدة والصين) تخوضان منافسة شديدة على الهيمنة العالمية.**

**ويؤدي انعدام الأمن في الدول المجاورة لكينيا، والحركات الإرهابية عبر حدود كينيا مع الصومال، والقرصنة قبالة سواحلها، إلى سعي كل من الولايات المتحدة والصين إلى تعزيز علاقتهما مع كينيا، ويبرز التساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه، وهو: إلى أي مدى سيكون البعد العسكري أداة للتنافس والتعاون في علاقة الصين والولايات المتحدة؛ في كينيا؟ ويتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال عدة محاور، الأول: الأهمِّية والمكانة الإستراتيجية لكينيا في منظور البلدين. والثاني: العلاقات الدفاعية والأمنية الأمريكية/الصينية؛ في مجال حفظ السلام. والثالث: التنافس الأمريكي/الصيني؛ في مجال تسليح كينيا.**

## المحور الأول: الأهمِّية والمكانة الإستراتيجية لكينيا؛ في المنظورين: الأمريكي، والصيني

تحظى كينيا بموقع إستراتيجي مهم، فهي تقع ضمن ثلاث دوائر جغرافية متميزة، وهي: منطقة القرن الإفريقي، ومنطقة شرقي إفريقيا، وفي قارة إفريقيا ذات الأهمية الإستراتيجية المتصاعدة. ومن هنا، ارتبطت سياسة الولايات المتحدة تجاه كينيا بإطارها الإقليمي، ثم القاري[١]، وتَعدُّ حكومة الولايات المتحدة كينيا شريكاً إستراتيجياً وفاعلاً إقليمياً رئيساً في شرقي إفريقيا، وشريكًا حيوياً لجهود مكافحة الإرهاب. وقد تمتعت الولايات المتحدة بعلاقات جيدة مع كينيا منذ استقلالها عن بريطانيا في ديسمبر عام ١٩٦٣م. إذ أقامت معها الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية في عام ١٩٦٤م، وتوثقت العلاقات أكثر بعد التحول الديمقراطي في كينيا عام ٢٠٠٢م، وتشكل مبيعات الأسلحة جزءاً لا يتجزأ من هذه العلاقة، التي تقوّي قطاع الدفاع والاقتصاد العام في الولايات المتحدة.

وبناء على هذه الأهمية، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا أحد الدول المهمة التي يمكن الاعتماد عليها، بحكم ولائها للغرب منذ استقلالها، وارتباطها بها بعلاقات وثيقة ومعاهدات أمنية، ولذلك، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على مرافق بحرية، ونقاط ارتكاز على البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ من أجل تحقيق عدة أهداف، منها: دعم عملياتها العسكرية؛ سواء في زمن الحرب، أو في زمن السلم. ودعم حرية الملاحة عبر البحر الأحمر وباب المندب؛ لضمان استمرار تدفق النفط الخليجي إليها وإلى حلفائها، والحفاظ على أمن الممرات المائية للملاحة الأمريكية، ومواجهة كل من يهدد مصالحها في هذه المنطقة. فضلاً، عن تأكيد هيمنتها العالمية، ولذلك، عقدت عددًا من المعاهدات السياسية مع كينيا، وأقامت فيها قواعد عسكرية في «مومباسا»، إذ ترمي الإستراتيجية الأمريكية إلى أن يكون لها وجود في المحيط الهندي؛ لكونه يمثل حلقة وصل بين المحيط الهادي والأطلنطي[٢].

وتعود علاقة الصين مع كينيا إلى أكثر من ٦٠٠ عام، عندما وصل «تشنغ هي»؛ المستكشف المبعوث من قبل أسرة «مينغ» الصينية الحاكمة حينئذٍ، إلى سواحل «ما ليندي» (كينيا الآن)، خلال الرحلة الرابعة لأسطول الكنز، وفي عام ١٩٦٣م، كانت الصين هي الدولة الرابعة في العالم، التي اعترفت باستقلال كينيا، وأقامت علاقات دبلوماسية معها، ومنذ ذلك الحين، وخصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة، انخرط البلدان في عدد متصاعد من التبادلات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى[٣]، فالصين -عمومًا- تنظر إلى كينيا بوصفها بوابة لمنطقة شرقي إفريقيا، وهذا يجعل كينيا مجال تركيز رئيس لإستراتيجيتها التجارية والاقتصادية في إفريقيا[٤].

وتُعدُّ كينيا مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام للصناعة الصينية، التي تشكل منتجاتها النهائية أكبر واردات كينيا، بما في ذلك، الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والأدوات الصناعية والزراعية، ومنتجات المنسوجات، وسلع

للاستخدام اليومي، ومواد البناء، وفي الوقت الحاضر، هناك أكثر من ٧٠ شركة صينية كبيرة؛ تمارس الأعمال التجارية في كينيا، ومن أكبرها:شركة «جيانغسو» للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولي (Jiangsu International Economic and Technological Cooperation Co)، وشركة بناء الطرق الصينية (China Road Bridge Construction Corporation)[٥].

## المحور الثاني: العلاقات الدفاعية والأمنية الأمريكية الكينية، والصينية الكينية؛ في مجال حفظ السلام

### أولاً: العلاقات الدفاعية والأمنية الأمريكية الكينية

يتم التعاون الدفاعي والأمني المباشر بينهما؛ من خلال عدد من التدريبات المشتركة والدوريات البحرية والتبادلات، فللولايات المتحدة الأمريكية مصلحة إستراتيجية في أمن كينيا واستقرارها، بحيث تمثل كينيا حليفاً تقليدياً لها ولمصالحها في القرن الإفريقي، وينعكس هذا الالتزام في الشراكة بشأن قضايا الأمن الإقليمي والعالمي. وللولايات المتحدة أربعة أهداف من مساعدتها الأمنية لكينيا: ١) إضفاء الطابع المهني على القوات العسكرية الكينية. ٢) زيادة قدرات كينيا على مكافحة الإرهاب وأمن الحدود. ٣) زيادة الوعي الأمني البحري. ٤) تحسين قدرات حفظ السلام. وبرنامج المساعدة الأمنية طويل الأمد، هو حجر الزاوية في العلاقة الثنائية[٦].

وتُعدُّ كينيا أحد أكبر المتلقين للمساعدات الأمريكية في إفريقيا، إذ بلغ إجمالي مساعدات السلام والأمن الأمريكية لها في عام ٢٠٢٠م، أكثر من نحو ٥٦٠ مليون دولار، وقد اشترت كينيا بأكثر من ١٣٩ مليون دولار من المعدات العسكرية أمريكية الصنع؛ على مدى السنوات الثلاث المنصرمة، مما يجعل كينيا شريكًا عسكريًا إستراتيجيًا رئيسيًا. وتشمل شراكة الولايات المتحدة مع قوات الدفاع الكينية: المساعدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والمعدات، والتدريب، والدعم الاستشاري، ودعم حفظ السلام، وأمن الحدود، وأمن الطيران، والأمن البحري (بما في ذلك خفر السواحل الكيني المُنشأ حديثًا)[٧]. وقد بدأت الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١م بتمويل برنامج خفر السواحل الكيني مدة عامين، من خلال مكتب وزارة الخارجية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون الدولي، بهدف تقديم خدمة تدريب خفر السواحل الكينية الجديدة[٨].

وتدعم الولايات المتحدة، تطبيق القانون الكيني؛ لتعزيز مساءلة الشرطة والإصلاح، ودعم جهود مكافحة الفساد داخل المؤسسات الكينية، وتشمل البرامج الأخرى: «الحرب على الإرهاب»، والمبادرات الأمنية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وإصلاح قطاع العدالة[٩].

ومن منطلق التعاون، وصلت القاعدة البحرية الاستكشافية المتنقلة «يو إس إس هيرشل «وودي» ويليامز» (USS Hershel 'Woody' Williams)[١٠] إلى ميناء مدينة «مومباسا» الكينية؛ في ٨ فبراير عام ٢٠٢١م، لدعم انتشارها على الساحل الإفريقي في عام ٢٠٢١م، وهي أول سفينة بحرية أمريكية تدخل ميناء «مومباسا» منذ نحو عقدٍ ونصف العقد من الزمان، وقال «مايكل كونكانون» قائد «يو إس إس هيرشيل «وودي» ويليامز»: «كينيا شريك إستراتيجي وثيق للولايات المتحدة في إفريقيا... إن زيارتنا إلى «مومباسا» تؤكد عزمنا والتزامنا بالحفاظ على الأمن والاستقرار في كينيا وإفريقيا»[١١]، وتم نشر هذه القاعدة البحرية المتنقلة في الساحل الشرقي لإفريقيا؛ لإثبات التعاون والشراكات الإستراتيجية، والتزام الولايات المتحدة تجاه البلدان الإفريقية، من خلال التدريب على التشغيل البيني، والأمن البحري والسلامة؛ للسماح بحرية الملاحة في المنطقة. ويسمح تبادل طاقم السفينة بالتناوب بعمليات غير محدودة في منطقة مسؤولية إفريقيا[١٢]. ولمدة عدة أشهر، تدرب جنود الجيش الأمريكي من «قوة المهام المشتركة-القرن الإفريقي» جنبًا إلى جنب مع قوات الدفاع الكينية؛ لتحسين مهارات الجنود، مع بناء قدرات الشركاء اللازمة لمواجهة المتطرفين والعنف، ومعالجة تهديدات الأمن والاستقرار في المنطقة[١٣].

### ثانياً: العلاقات الدفاعية والأمنية الصينية مع كينيا

تُعدُّ الميزة العسكرية المتنامية للصين جزءًا من سياسة تقوم -في جوهرها- على «تجديد شباب الأمة الصينية» واستعادتها، بوصفها «قوة عظيمة»، واتبعت الصين في العقد المنصرم، سياسة خارجية تنافسية وحازمة على نحو متزايد، وقد شمل التعاون: تدريب قوات أمنية محلية لحماية سكة الحديد عالية السرعة الكينية، التي تربط «مومباسا» و«نيروبي»، وتبلغ تكلفتها ٤ مليارات دولار، وهي أحد أبرز مشاريع مبادرة الحزام والطريق في شرقي إفريقيا، والمشروع الأكثر تكلفة في كينيا حتى الآن[١٤].

وقدمت الصين دعمًا ماليًا؛ على أساس أنه مخصص للعمليات الفردية، التي قامت بها قوات عمليات حفظ السلام الفردية؛ في مستويات منخفضة نسبيًا (على سبيل المثال، خصصت نحو ١,٨ مليون دولاراً أمريكياً من الميزانية الإجمالية التي قدرها نحو ٤٦٦ مليون دولار أمريكي مخصصة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (AMIS) في عام ٢٠٠٦م). وأعلنت الصين في السنوات الأخيرة، عن مبالغ مقطوعة أكبر من المساعدة العسكرية، تراوح بين: ٦٠ مليون دولار أمريكي و١٠٠ مليون دولار أمريكي، على مدى ثلاث أو خمس سنوات (٢٠١٢م و٢٠١٥م و٢٠١٨م)، في اجتماعات المنتدى الصيني الإفريقي الأول للدفاع والأمن «فوكاك» (FOCAC)[١٥].

وشهد المنتدى الصيني الإفريقي الأول للدفاع والأمن(FOCAC) ، الذي عقد في المدة من ٢٦ يونيو إلى ١٠ يوليو عام ٢٠١٨م مستوىً جديداً وأكثر رسمية وشمولية للحوار والعلاقات العسكرية الصينية/الإفريقية، بحيث وفد كبار الضباط والمسؤولين العسكريين من ٤٩ دولة إفريقية والاتحاد الإفريقي إلى بكين؛ للمناقشات حول الأمن الإقليمي والتعاون العسكري، شملت زيارات إلى منشآت جيش التحرير الشعبي الصيني؛ للاطلاع على المعدات العسكرية الصينية، كما دعا منتدى التعاون الصيني/الإفريقي ٢٠١٨م (FOCAC) إلى تعزيز الأمن في الصين وإفريقيا[١٦].

وشاركت الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ أرسلت القوات المسلحة الصينية أكثر من ٤٠،٠٠٠ جنديّاً إلى ٢٥ بعثة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وتم نشر الأغلبية في البلدان الإفريقية، بما فيها كينيا، وقد أصبحت الصين -اليوم- ثاني أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام، ودفع رسوم عضوية الأمم المتحدة. كما أنها قدمت مساعدات غير عسكرية، مثل: الدعم الطبي، والهندسي، لكنها -الآن- تمثل دوراً أكثر نشاطًا في عمليات: المشاة والشرطة والوساطة وتفويضات الأمم المتحدة لحماية المدنيين، وفي فبراير عام ٢٠٢٠م، كان للصين أكثر من ٢٠٠٠ جندي وموظف منتشرين في بعثات الأمم المتحدة؛ لحفظ السلام في: جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي والسودان، وجنوب السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى[١٧].

### المحور الثالث: التنافس الأمريكي الصيني في مجال تسليح كينيا

أنفقت كينيا -في المتوسط- نحو ٥,١٪ من ميزانيتها الدفاعية المخصصة على النفقات الرأسمالية (CAPEX)، خلال المدة (٢٠١٥م-٢٠١٩م)، وكان من المتوقع أن تستثمر الدولة نحو ٨,٦٪ من ميزانيتها الدفاعية في النفقات الرأسمالية، وعلى أساس تراكمي، بلغت النفقات الرأسمالية لكينيا خلال تلك المدة نحو ٢٨٣,٧ مليون دولار أمريكي، وقد استثمرت البلاد نحو ٥٤٠,٤ مليون دولار أمريكي خلال المدة نفسها[١٨].

ولدى كينيا واحدة من أقوى القوات المسلحة في منطقة شرقي إفريقيا ووسطها، وكان الإنفاق الدفاعي في كينيا خلال المدة (٢٠١٥م-٢٠١٩م)، مدفوعًا -بشكل أساسي- بشراء الأسلحة الصغيرة والطائرات والمدفعية والعربات المدرعة، وارتفعت ميزانية الدفاع في البلاد بمعدل نمو سنويّ مركب، قدره نحو ٥,٧١٪ من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩م، وبلغت نفقات الدفاع الكينية نحو ٠,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥م، وزادت إلى استثمار قدره ١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م، فيما بلغت ميزانية الدفاع الكينية نحو ١,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، وكان من المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنويّ مركب، قدره ٢,٧٦٪ خلال المدة (٢٠١٥م-٢٠١٩م)، لتصل إلى نحو ١,٣ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٤م[١٩].

فنفقات الأمن في كينيا مدفوعة -في المقام الأول- باحتياجاتها؛ لمنع النزاعات العرقية الداخلية، والسيطرة على تجارة المخدرات من وإلى كينيا، والقضاء على الاتجار بالبشر، ومنع الهجمات الإرهابية على الأهداف المدنية، ونظراً لافتقارها إلى القدرة التصنيعية المحلية، ستعتمد كينيا -إلى حد كبير- على المعدات العسكرية المستوردة؛ للتعامل بكفاءة مع التحديات المذكورة أعلاه، فعلى الرغم من أن كينيا قادرة على إنتاج أسلحة صغيرة، مثل: المسدسات والبنادق، إلا أنها كانت تعتمد -إلى حد كبير- على المُوّردين الخارجيين لمعظم أنظمة الأسلحة المتطورة، وبين عامي: ٢٠١٤م و٢٠١٨م، برزت صربيا، والصين، والولايات المتحدة؛ كموردين رئيسيين للمعدات الدفاعية لكينيا؛ بمساهمة صغيرة من بلدان أخرى، مثل: ألمانيا، والأردن[٢٠].

### ١- صفقات السلاح الأمريكية مع كينيا

تسمح المبيعات العسكرية الأجنبية للولايات المتحدة ببيع أو منح أو تأجير المواد والخدمات الدفاعية الأمريكية والتدريب للشركاء، مما يوفر حجر الزاوية للمشاركة والتعاون مع الشركاء الإقليميين لبناء قدرات الشركاء، والاستثمار في الاستقرار والأمن في المستقبل[٢١].

وتشهد كينيا عنفاً سياسياً داخلياً شديداً، فهي تقاتل جماعة «حركة الشباب» على أراضيها وفي الصومال منذ عام ٢٠١١م، ووافقت إدارة أوباما في عام ٢٠١٦م، على بيع طائرة من دون طيار إلى كينيا، بقيمة ١٠ ملايين دولار، وفي أوائل عام ٢٠١٧م وافقت إدارة أوباما -أيضاً- على بيع عتاد عسكري قيمته نحو ٤١٨ مليون دولار؛ عبارة عن طائرات مسلحة إلى كينيا[٢٢]، وقد اشترت كينيا ١٣ مروحية نقل، ومروحيتين هجوميتين مستعملَتين، و٦٥ مركبة مدرّعة، وبعضًا من مدافع" الهاوتزر» ذاتيّة الحركة؛ لقوّاتها المسلّحة، وقوّات الأمن الداخلي بين عامي: ٢٠١٣م و٢٠١٧م[٢٣].

### ٢- صفقات السلاح الصينية مع كينيا

في السنوات الأخيرة، أصبحت الأسلحة الصينية تنافسية بشكل متزايد ومتطور، فالصين اليوم، من أكبر خمسة مُصدّرين للأسلحة في العالم، وتمثل مبيعات الاسلحة جزءًا من العلاقات والانتشار الخارجي لنفوذ الصين، وقد اشترت كينيا في عام ٢٠١٥م أسلحة بقيمة ٧,٩ مليار شلن من الصين، مما عزز شراكتها معها خارج أعمال واردات المعدات المدنية، وتشمل المعدات العسكرية التي طلبتها نيروبي من بكين: دبابات ومركبات مدرعة وقطع غيار، وفقاً لتقرير وكالة مراقبة تجارة الأسلحة الأوروبيّة، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، وضعت صفقات الأسلحة الصين في قائمة أكبر الدول المصدرة للأسلحة لكينيا؛ التي تشمل: إسبانيا، وألمانيا، والأردن، وروسيا، وجنوب إفريقيا[٢٤].

## خاتمة

تعمل كينيا على تنسيق جهودها التنموية، وتعزيز أمنها الدفاعي؛ عن طريق توسيع علاقاتها الدفاعية بما يفيدها مع كل من: الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن الشراكات التي تسعى إليها الحكومة الكينية من: تجارة، أو اكتساب نفوذ سياسي، سيكون لها تأثير في مصالحها، فالولايات المتحدة تربطها بكينيا علاقة تحالف طويلة، ويوجد بينهما تعاون في الحرب على الإرهاب، أما الصين فأنشطتها العسكرية في تزايد مستمر، بحيث تعتمد في سياستها الخارجية على تعزيز طموحاتها؛ في أن تكون قوة كبرى ذات نفوذ عالمي، ويعكس وجودها في كينيا النمو المتزايد والتنافسي لها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

## الهوامش والإحالات:

(١) مصطفى الشمري، «السياسة الأمريكية تجاه كينيا وآفاقها المستقبلية»، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م) ٢٨.

(٢) مصطفى الشمري، السياسة الأمريكية تجاه كينيا وآفاقها المستقبلية، ٣٧.

(3) Muhammad Farooq, et al., "Kenya and the 21st Century Maritime Silk Road: Implications for China-Africa Relations," *China Quarterly of International Strategic Studies*, 4: 3, 2018, 408, https://doi.org/10.1142/S2377740018500136.

(4) Macharia Munene, "What's the History of Foreign Troops on Kenyan Soil? Here's a Brief Rundown," *The Conversation,* December 9, 2021, https://theconversation.com/whats-the-history-of-foreign-troops-on-kenyan-soil-heres-a-brief-rundown-172687.

(5) Farooq, "Kenya and the 21st Century Maritime Silk Road: Implications for China-Africa Relations," 408-409.

(6) U.S. Department of State, *U.S. Relations with Kenya* (USA: U.S. Department of State, 2020), https://www.state.gov/u-s-relations-with-kenya/.

(7) U.S. Department of State, *The United States and Kenya: Strategic Partners* (USA: U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/the-united-states-and-kenya-strategic-partners-2/.

(8) U.S. Department of State, *The United States and Kenya: Strategic Partners* (USA: U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/the-united-states-and-kenya-strategic-partners/.

(9) U.S. Department of State, *The United States and Kenya: Strategic Partners* (USA: U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/the-united-states-and-kenya-strategic-partners-2/.

(١٠) "USS Hershel "Woody" Williams"، هي سفينة بحرية أمريكية وتعمل السفينة كقاعدة بحرية متنقلة، وتعد أول سفينة حربية أمريكية ترسو في كينيا منذ ١٤ عامًا، وتدعم السفينة مهمات وعمليات التعاون الأمني في القارة الإفريقية وحولها، إذ يبرز نشرها التزام واشنطن تجاه الدول الإفريقية، من خلال التدريب على التشغيل البيني والأمن البحري والسلامة، للسماح بحرية الملاحة في المنطقة، للمزيد، انظر:

https://www.africom.mil/topic/uss-hershel-woody-williams

(11) U.S. Africa Command, *USS Hershel "Woody" Williams enters Mombasa, Kenya* (MOMBASA: U.S. Africa Command, 2021), https://www.africom.mil/article/33479/uss-hershel-woody-williams-enters-mombasa-kenya.

(12) U.S. Africa Command, *USS Hershel "Woody" Williams enters Mombasa, Kenya.*

(13) U.S. Africa Command, *U.S., Kenya Forces Enhance Partnership Through Integrated Training* (Kenya: U.S. Africa Command, 2021), https://www.africom.mil/article/34136/us-kenya-forces-enhance-partnership-through-integrated-training.

(14) Paul Nantulya, "Chinese Hard Power Supports Its Growing Strategic Interests in Africa*," Africa center For strategic studies*, January 17, 2019, https://africacenter.org/spotlight/chinese-hard-power-supports-its-growing-strategic-interests-in-africa/.

(15) European Parliament, *China's growing role as a security actor in Africa* (EPRS | European Parliamentary Research Service, 2019), 5, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/642232/EPRS_BRI(2019)642232_EN.pdf.

(16) Michael Kovrig, "With an Influx of Blue Helmets and Cash, China's Role in African Security Grows More Pervasive," *China File*, October 23, 2018, https://www.chinafile.com/reporting-opinion/viewpoint/influx-of-blue-helmets-and-cash-chinas-role-african-security-grows-more.

(17) Abhishek Mishra, "China's Growing Security Activism in Africa," *The China Chronicles*, 102, 2020, https://www.orfonline.org/expert-speak/chinas-growing-security-activism-in-africa/.

(18) Research and Markets, *Future of the Kenyan Defense Industry - Market Attractiveness, Competitive Landscape and Forecasts to 2024* (USA: Business Wire, 2019), https://www.researchandmarkets.com/reports/4760259/future-of-the-kenyan-defense-industry-market?utm_source=BW&utm_medium=PressRelease&utm_code=vlm4rv.

(19) Research and Markets, *Future of the Kenyan Defense Industry - Market Attractiveness, Competitive Landscape and Forecasts to 2024*.

(20) Research and Markets, *Future of the Kenyan Defense Industry - Market Attractiveness, Competitive Landscape and Forecasts to 2024.*

(21) U.S. Africa Command, *Foreign Military Sales* (USA: U.S Africa Command), accessed on 2022, https://www.africom.mil/what-we-do/security-cooperation/foreign-military-sales

(22) John Campbell, "U.S. Arms Sales to Kenya," *Africa in Transition*, March 7, 2017, https://www.cfr.org/blog/us-arms-sales-kenya.

(23) SIPRI, *SIPRI Yearbook 2018: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press, 2018), 250.

(24) "Kenya boosts China ties with Sh7.9bn arms purchase deal," *Business Daily*, February 14, 2016, https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/kenya-boosts-china-ties-with-sh7-9bn-arms-purchase-deal-2108412.